



المعلقات في صحيح الإمام ابن خزيمة -جمعا وتخريجا ودراسة-

د. عبدالرحمن بن أحمد العواجي
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



المعلقات في صحيح الإمام ابن خزيمة -جمعا وتخريجا ودراسة-

د. عبدالرحمن بن أحمد العواجي
قسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تتمثل فكرة البحث في أن هناك عدداً من الأحاديث في صحيح الإمام ابن خزيمة لم يذكرها بإسناده، وإنما ذكرها بصيغة التعليق، ومع ذلك ذكرها في موضع الاحتجاج والاستشهاد بها. فما هي تلك الأحاديث؟ وكم عددها؟ وما صفة التعليق الواردة بها؟ وما الأسباب التي من أجلها ذكرها ابن خزيمة بصيغة التعليق؟ وما أقسام المعلقات عند ابن خزيمة في صحيحه؟ ومن وصل تلك المعلقات؟

وقد بلغ عدد الأحاديث المعلقة في صحيح ابن خزيمة (٢٢) حديثاً، وهي على قسمين: قسم: وصله ابن خزيمة نفسه في موضع آخر من كتابه، وقسم: هو موصول عند غيره من الأئمة.



المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فإن من نعم الله جل وعلا أن هيا للسنة النبوية علماء أجلاء، حفاظا عارفين، وجهابذة عالمين، حرصوا على حفظها وتدوينها ونشرها، وبيان صحيحها من سقيمها، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وبيانها والاستنباط منها، فصنفوا المصنفات، وتنوعت طرائقهم فيها، ما بين سنن ومسانيد، ومعاجم وآثار، وصحاح وضعاف.

ومن أهم تلك المصنفات، كتاب: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ) – المعروف بـ: صحيح ابن خزيمة، لمؤلفه الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر النيسابوري.

وكان كتاب صحيح ابن خزيمة يعد أصح الكتب المصنفة في الحديث، بعد صحيح البخاري ومسلم – كما سيأتي بيانه –، إضافة إلى مكانة مؤلفه بين علماء الحديث، فقد كانوا يلقبونه بـ: إمام الأئمة.

وقد اشتمل كتاب صحيح ابن خزيمة على الأحاديث المسندة، الصحيحة عند مؤلفه عدا ما استثنى – وسيأتي –، وهذا هو الغالب على أحاديثه، إلا أننا نجد عددا يسيرا من تلك الأحاديث، لم يذكرها ابن خزيمة بإسناده، وإنما علقها إما في ثنايا ترجمته للباب، وإما في سياق تعقيبه وتعليقاته على الأحاديث.

فعزمت على استقراء الكتاب، واستخراج تلك الأحاديث، ومحاولة معرفة من من الأئمة وصل تلك الأحاديث، إن لم يكن ابن خزيمة نفسه قد وصلها في موضع آخر من الصحيح.

ومما يزيد موضوع البحث أهمية أنني لم أقف على من أفرد تلك الأحاديث المعلقة بدراسة مستقلة، أو تكلم على أسباب تعليقها، ومن وصلها؛ لذا استخرت الله جل وعلا وعزمت على جمعها من كتاب الصحيح لابن خزيمة، ودراستها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- ١- جمع الأحاديث الواردة بصيغة التعليق في صحيح ابن خزيمة.
- ٢- تخريج تلك الأحاديث والحكم عليها.
- ٣- معرفة من وصلها من الأئمة.
- ٤- معرفة أسباب تعليق ابن خزيمة لها.

حدود البحث:

من خلال ما تقدم يتبين أن البحث سيقصر في تناوله على الأحاديث الواردة بصيغة التعليق في الجزء المطبوع من كتاب "صحيح ابن خزيمة"^(١)، والوقوف على كيفية ذلك، وتلمس أسبابه.

الدراسات السابقة:

لم أجد -فيما اطلعت عليه- في فهارس المكتبات وقواعد المعلومات ومحركات البحث في الشبكة العنكبوتية-، على دراسة تناولت المعلقات في صحيح ابن خزيمة، وغاية ما وجدتني الآتي:

(١) تنبيه: ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا هنا: أن صحيح ابن خزيمة قُيد أكثره، والمطبوع منه قرابة الربع، فما ذكرت في هذا البحث هو من خلال الجزء المطبوع، وإلا فقد يكون ابن خزيمة وصل جميع المعلقات أو أغلبها في القسم المفقود، وعليه فلا يجزم بعدم وصلها في صحيح ابن خزيمة، إلا بتقييده بالقسم المطبوع.

١- صحيح ابن خزيمة، بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، وعليها تعليقات للعلامة الألباني.

٢- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي - صحيح ابن خزيمة - تحقيق ماهر ياسين الفحل.

٣- النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط، لعبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم.

٤- مقولات ابن خزيمة في صحيحه، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.

٥- زوائد صحيح ابن خزيمة على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، مشروع بحث علمي بمرحلة الماجستير للتعليم الموازي، ضم خمسة طلاب، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها.

٦- كتاب: الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتاب الصحيح، لعبد العزيز بن شاكر الفياض، مطبوع بدار الحزم، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.

٧- كتاب: زوائد ابن خزيمة وابن حبان والمستدرک على الكتب التسعة، جمع وترتيب صالح أحمد شامي.

منهج البحث:

يعتمد البحث في مثل هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي للأحاديث المتعلقة في صحيح ابن خزيمة، وتتبع كلام الأئمة في تلك الأحاديث، لمعرفة أسباب تعليقها، والمواضع التي رويت فيها موصولة بأسانيدھا.

وفي كل حديث أبدأ بذكر نص الحديث عند ابن خزيمة في صحيحه، سواء كان ذلك في التبويب، أو في تعليقه على الأحاديث، ثم أشرح غريب الحديث إن وجد، ثم أخرج الحديث مقتصرًا على الصحيحين أو أحدهما إن كان فيهما أو في أحدهما، وإلا توسعت إلى باقي الكتب الستة إن كان فيها، فإن لم يكن توسعت في مصادر السنة الأصلية للبحث عن وصل تلك الأحاديث، مع الاهتمام بكتب الإمام ابن خزيمة نفسه، ثم أذكر في نهايته خلاصة الحكم على الحديث.

خطة البحث:

ويتكون البحث من مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

المقدمة وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدود البحث، ومنهجه.

الفصل الأول: الدراسة النظرية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف الموجز بصحيح ابن خزيمة وشرطه في كتابه.

المبحث الثاني: تعريف التعليق لغة واصطلاحًا.

المبحث الثالث: أسباب تعليق الأحاديث.

المبحث الرابع: أقسام المعلقات عند ابن خزيمة في صحيحه.

الفصل الثاني: دراسة الأحاديث المعلقة في صحيح ابن خزيمة.

الخاتمة، وهي تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

وبعد: فهذا جهد المقل، والله سبحانه أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه،

صوابًا على سنة رسوله ﷺ.

* * *

الفصل الأول: الدراسة النظرية. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف الموجز بصحيح ابن خزيمة وشرطه في كتابه.

اسمه: **سمى الإمام ابن خزيمة كتابه (مختصر المختصر من المسند الصحيح، عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها) (١).**

وبذلك سماه عدد من الأئمة، منهم:

- **الإمام الخليلي،** حيث قال: "وآخر من روى عنه بنيسابور سبطه محمد بن الفضل، روى عنه مختصر المختصر وغيره" (٢).
- **الإمام البيهقي،** حيث قال: "رواه محمد بن خزيمة في مختصر المختصر" (٣).
- **شيخ الإسلام ابن تيمية،** حيث قال: "كما رواه ابن خزيمة في مختصر المختصر" (٤).
- **الإمام الذهبي،** حيث قال: "وقد سمعنا مختصر المختصر" (٥).
- **الزيلعي،** حيث قال: "وابن خزيمة في مختصر المختصر" (٦).
- **ابن حجر،** حيث قال: "رواه ابن خزيمة في مختصر المختصر" (٧).

مكانته وأهميته: يعد كتاب "الصحيح"، لابن خزيمة من أهم المصنفات الحديثية؛ وذلك لكونه شرط على نفسه أن لا يخرج فيه إلا حديثاً صحيحاً، سواء كانت الصحة

(١) ذكر ذلك ابن خزيمة في مواضع عدة من صحيحه، منها: (٣/٢٣، ٧٥، ١٥٣)، (١٨٦/٣)، (٥/٤)، (١٥٢).

(٢) الإرشاد (٣/٨٣٢).

(٣) السنن الكبرى (٣/٢١٦).

(٤) الفتاوى (٢٤/١٢٧).

(٥) السير (١٤/٣٨٢)، الميزان (٥/٢٧٧)، (٦/٨٦٧).

(٦) نصب الراية (١/٣٢٧ و ٣٢٩)، (٢/٤٢٠ و ٤١٨).

(٧) لسان الميزان (٨/٢٢٨).

لذاتها، أو بمجموع طرقها، إلا مواضع نص هو فيها على عدم صحة تلك الأحاديث، أو توقف في تصحيحها، أو ذكر بأنه غلط في إخراجها.

قال ابن عدي: "وصحيح ابن خزيمة الذي قرّظه العلماء بقولهم: صحيح ابن خزيمة يكتب بماء الذهب، فإنه أصح ما صنف في الصحيح المجرد بعد الشيخين البخاري ومسلم"^(١).

وقال الحازمي: "صحيح ابن خزيمة أعلى رتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، فأصح من صنف بعد الشيخين: ابن خزيمة، فابن حبان، فالحاكم"^(٢).

وقال السيوطي: "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد"^(٣).

شرطه: بين ابن خزيمة شرطه في كتابه، بتسميته له، فقال: "المختصر من المختصر من المسند عن النبي ﷺ على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه وسلم، من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئا؛ إما للشك في سماع راو من فوقه خبراً، أو راو لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر"^(٤).

قال الخطيب البغدادي: "شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده، بنقل العدل عن العدل، إلى النبي ﷺ"^(٥).

(١) الكامل (٣٣/١).

(٢) نقلا عن المناوي في فيض القدير (٢٧/١).

(٣) تدريب الراوي (١٤٨/١).

(٤) الصحيح (١٧٧/٣).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٨٥/٢).

فتبين من خلال كلامه أن له شروطاً للحديث الصحيح، هي الشروط نفسها التي
اشتراطها علماء الحديث لصحة الأحاديث - عدا شرطي انتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة،
فلم يذكرهما -، والتزم فيه جمع الصحيح والحسن من الحديث على وفق هذه الشروط.

* * *

المبحث الثاني: تعريف التعليق لغة واصطلاحاً.

التعليق لغة: "أن يناط الشيء بالشيء العالي، تقول: علّقتُ الشيءَ أعلقه تعليقا، وقد علق به، إذا لزمه"^(١).

وأما اصطلاحاً: فهو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر^(٢)، وقد يحذف الإسناد كله.

والمعلقات في صحيح ابن خزيمة جميعها مما حذف جميع إسناده، عدا ستة أحاديث ذكر ابن خزيمة التابعي مع الصحابي في خمسة منها^(٣)، وذكر بعض إسناده الحديث السادس وترك البقية^(٤).

واختلف في التعليق اصطلاحاً: هل هو مأخوذ من تعليق الجدار، أو من الطلاق، وذهب إلي الأول البلقيني^(٥)، وذلك لأن الطلاق ليس فيه قطع بل هو تعليق أمر على أمر. وذهب ابن حجر^(٦)، وتبعه السخاوي^(٧)، وعلي القاري^(٨)، إلى أن أخذه من تعليق الطلاق أقرب؛ للسببية؛ لأنهما معنويان.

مثاله: يدخل فيه أي "صيغة لا تقتضي التصريح بالسماع، مثل: قال، وروى، وزاد، وذكر، أو يروى، ويذكر، ويقال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتمريض"^(٩). كقول المصنف:

(١) مقاييس اللغة (٤/ ١٢٥).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٢٠).

(٣) هي الأحاديث زوات الأرقام: (٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٩).

(٤) هو الحديث رقم: (٧).

(٥) محاسن الاصطلاح (ص ٢٢٨).

(٦) تعليق التعليق (٧/٢).

(٧) فتح المغيث (١/ ٦٤).

(٨) شرح النخبة (ص ٣٩٢).

(٩) تعليق التعليق (٨/٢).

قال نافع، أو قال ابن عمر، أو قال النبي ﷺ. وأول من عرف عنه إطلاق هذا الاصطلاح: الحافظ أبو الحسن الدارقطني^(١)، ثم اشتهر على لسان المحدثين. ومن صور التعليق أن يحذف جميع الإسناد، فيقال مثلاً: (قال رسول الله ﷺ)، ومنها أن يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي، أو التابعي، ومنها أن يحذف المصنف شيخه الذي حدثه، ويضيف الحديث إلى من فوقه. ومن ذلك قول ابن خزيمة في "صحيحه": "وفي خبر فلان"، حيث حذف جميع الإسناد إلا الصحابي، وقوله: "وقد بين النبي ﷺ ... " حيث حذف جميع الإسناد حتى الصحابي.

* * *

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح (ص ٧٦)، تعليق التعليق (٧/٢).

المبحث الثالث: أسباب تعليق الأحاديث.

يقع التعليق كثيراً عند علماء الحديث لأسباب متعددة، فهم يحذفون السند أحياناً ويقصدون به مجرد الاختصار، أو يذكرونه تقوية للاستدلال على موضع الباب، أو لكونه لم يحصل عند المصنف مسموعاً، أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أن يسوقه مساق الأصل.

وأما ابن خزيمة فجميع المعلقات عنده جاءت على سببين:

الاختصار: حيث إنه يخرج في الباب ما يغني عن الإطالة بتخريج أحاديث أخرى بأسانيدھا ومتونها، زيادة على ما أخرجه.

عدا ثلاثة أحاديث خرجها في أبوابها مسندة، واحتاجها في أبواب أخرى، فذكرها معلقة؛ لئلا يكررها بتمام صورتها سنداً ومتناً في موضعين.

تقوية للاستدلال على موضع الباب: فابن خزيمة في غالب أحاديثه المعلقة ذكره

لهذا السبب، وقد ذكره على صورتين:

- إما تبويبا وترجمة في ثنايا الباب.
 - وإما تعليقا وشرحا وتعقيبا على الأحاديث.
- فنجده عندما يترجم للمسألة يستشهد عليها ببعض الآيات، أو الأحاديث، أو الآثار، ولا يذكرها بإسناده لأنه ذكرها أثناء الترجمة، أو عقب بذلك بعد ذكره للأحاديث.

المبحث الرابع: أقسام المعلقات عند ابن خزيمة في صحيحه.

تنقسم المعلقات عند ابن خزيمة في صحيحه إلى قسمين رئيسين—كما هو الحال

عند غيره—:

القسم الأول: ما علقه ابن خزيمة في موضع، ووصله في موضع آخر من الصحيح

نفسه، وهي ثلاثة أحاديث — ستأتي —:

١- الحديث السادس: حديث عائشةؓ "فقدت النبي ﷺ ذات ليلة من

الفراش...الحديث

علقه ابن خزيمة في جماع أبواب الأحداث الموجبة للوضوء، وصله في جماع أبواب الأذان والإقامة.

٢- الحديث التاسع عشر: حديث أبي سعيد مرفوعاً "إن أطيّب طيبكم

المسك...الحديث

علقه ابن خزيمة في كتاب: المناسك، باب: الرخصة في التطيب عند الإحرام بالمسك، ووصله في جماع أبواب صلاة النساء في جماعة.

٣- الحديث العشرون: حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً "حتى انتهى إلى وادي

محسرّ، ففزع ناقته، فخبّت حتى جاوز الوادي... الحديث

علقه ابن خزيمة في كتاب: المناسك، باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما سار في الإفاضة من جمع إلى منى على السكينة، خلا بطن وادي محسرّ، فإنه أوضع فيه، ووصله في جماع أبواب الأذان والإقامة.

القسم الثاني: ما علقه ابن خزيمة في صحيحه ووصله غيره، وهي تسعة عشر حديثاً

المتبقية:

وهي الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣).

وغالبها موصولة عند الشيخين في صحيحهما أو أحدهما، وما تبقى فعند بقية الستة.

* * *

الفصل الثاني: دراسة الأحاديث المعلقة في صحيح ابن خزيمة

قال ابن خزيمة: باب: ذكر الدليل على أن الله إنما أوجب الوضوء على بعض القائمين إلى الصلاة، لا على كل قائم،.... وكما بين بقسمة سهم ذي القربى بين بني هاشم، وبني عبد المطلب، أن الله أراد بقوله: (ولذي القربى) بعض قرابة النبي ﷺ دون جميعهم، وكما بين أن الله أراد بقوله: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، بعض السارق دون جميعهم، إذ سارق درهم فما دونه يقع عليه اسم سارق، فبين النبي ﷺ بقوله القطع في ربع دينار فصاعدا أن الله إنما أراد بعض السارق دون بعض بقوله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية قال الله عز وجل لنبيه ﷺ (وأُنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)^(١).

اشتمل هذا الباب على حديثين معلقين:

الحديث الأول: حديث جبير بن مطعم في قسمة سهم ذوي القربى من بني هاشم،

وبني عبد المطلب، دون غيرهم من القرابة، وهذا الحديث:

وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام، وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض، كما قسم النبي ﷺ لبني المطلب، وبني هاشم من خمس خيبر (٢٨١/٦ رقم ٣١٤٠). وكتاب: المناقب، باب: مناقب قريش (١١٦/٦ رقم ٣٥٠٣) وكتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (٥٣/٧ رقم ٤٢٢٩). وأبو داود في "سننه" كتاب: الخراج والإمارة الفية، باب: في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى (٢٨٣/٢ رقم ٢٩٧٨ و٢٩٨٠). والنسائي في "سننه" كتاب: قسم الفية (٣٠/٧ رقم ٤١٣٦ و٤١٣٧). وابن ماجه في "سننه" كتاب: الجهاد، باب: قسمة الخمس (٩٦١/٢ رقم ٢٨٨١). جميعهم من طريق: ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب،

(١) الصحيح (١٢٨/١-١٢٩).

عن جبير بن مطعم، رضي الله عنه (أنه جاء هو وعثمان بن عفان رضي الله عنه يكلمان رسول الله ﷺ فيما قسم من الخمس بين بني هاشم وبني المطلب، فقلت: يا رسول الله! قسمت لإخواننا بني المطلب ولم تعطنا شيئاً، وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة؟! فقال النبي ﷺ: إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد، قال جبير: ولم يقسم لبني عبد شمس ولا لبني نوفل من ذلك الخمس كما قسم لبني هاشم وبني المطلب.

وزاد أبو داود: قال: وكان أبو بكر رضي الله عنه يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطي قربي رسول الله ﷺ ما كان النبي ﷺ يعطيهم، قال: وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعطيهم منه وعثمان بعده).

وهذه الزيادة بين الذهلي في جمع حديث الزهري أنها مدرجة من كلام الزهري، وأخرج ذلك مفصلاً من رواية الليث، عن يونس، وكان هذا هو السر في حذف البخاري هذه الزيادة مع ذكره لرواية يونس^(١).

الحديث الثاني: حديث عائشة في قطع يد السارق. وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: الحدود، باب: قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾ [المائدة: ٣٨] [٩٩/١٢ رقم ٦٧٨٩ و٦٧٩٠ و٦٧٩١]. ومسلم في "صحيحه" كتاب الحدود، باب: حد السرقة ونصابها (٣/١٣٢ رقم ١٦٨٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "قال النبي ﷺ: تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً"، وفي رواية مسلم أن النبي ﷺ قال: "لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً".

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة لهذا الحديث - ضمن كتاب الوضوء - بقوله: "ذكر الدليل على أن الله إنما أوجب الوضوء على بعض القائمين إلى الصلاة، لا على كل قائم،.... ثم ذكر تأييداً

(١) فتح الباري (٦/٢٨٢).

لهذا المسألة حديث: "قسمة سهم ذي القربى بين بني هاشم، وعبد المطلب"، وحديث: "عائشة في القطع في ربع دينار فصاعدا"، للدلالة على أن بعض أوامر الشريعة ليس المراد بها جميع المخاطبين، وإنما من تنطبق عليهم شروط معينة.

ودلل على هذه الترجمة بذكره حديث بريدة مسندا في صلاة النبي ﷺ يوم فتح مكة جميع الصلوات بوضوء واحد.

واكتفى به مسندا دون حديث جبير بن مطعم، في قسمة سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني عبد المطلب دون غيرهم -مع صحته-، وحديث عائشة في قطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا -مع صحته-، المعلقة في الترجمة، وذلك لصحته وصراحته في مسألة الترجمة وهي إيجاب الوضوء على بعض القائمين إلى الصلاة، لا كل قائم إليها، بدليل صلاة النبي ﷺ جميع الصلوات بوضوء واحد في فتح مكة.

قال ابن خزيمة: **قَدْ أَعْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّمْسَ قَدْ يَكُونُ بِالْيَدِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ}، قَدْ عَلِمَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ اللَّمْسَ قَدْ يَكُونُ بِالْيَدِ، وَكَذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا نَهَى عَنِ بَيْعِ اللَّمَّاسِ، دَلَّهْمُ نَهْيُهُ عَنِ بَيْعِ اللَّمَّاسِ أَنَّ اللَّمْسَ بِالْيَدِ... والنبي ﷺ قد قال لماعز بن مالك حين أقرع عنده بالزنا: "لعلك قبلت أو لمست"، فدلّت هذه اللفظة على أنه إنما أراد بقوله: "أو لمست"، غير الجماع الموجب للحد، وكذا خبر عائشة^(١).**

اشتمل تعليق ابن خزيمة هذا على متن بيع اللّماس، وحديثين معلقين، حديث ماعز، وحديث عائشة:

أما متن بيع اللّماس فجاء من حديث أبي هريرة، وحديث أبي سعيد الخدري، في النهي عن بيع الملامسة والمنازمة:

(١) الصحيح (١٤٩/١).

الحديث الثالث: أما حديث أبي هريرة في النهي عن بيع الملامسة، فقد وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: البيوع، باب: بيع الملامسة، وباب: بيع المنابذة (٢٠/٤) رقم ٢١٤٥ و ٢١٤٦)، ومسلم في "صحيحه" كتاب: البيوع، باب: أبطال بيع الملامسة والمنابذة (١٥١/٣) رقم ١٥١١)، واللفظ له، من طرق عن أبي هريرة أنه قال: "نُهيَ عن بيعتين: الملامسة والمنابذة. أما الملامسة فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمنابذة أن يبنذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه.

الحديث الرابع: وأما حديث أبي سعيد الخدري في النهي عن بيع الملامسة، فقد وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: البيوع، باب: بيع الملامسة، وباب: بيع المنابذة (٢٠/٤) رقم ٢١٤٤ و ٢١٤٧)، ومسلم في "صحيحه" كتاب: البيوع، باب: أبطال بيع الملامسة والمنابذة (١٥١/٣) رقم ١٥١٢)، من طرق عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابذة، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقبله أو ينظر إليه، ونهى عن الملامسة، واللامسة لمس الثوب لا ينظر إليه.

الحديث الخامس: حديث ابن عباس في قصة إقرار ماعز على نفسه بالزنا، وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: الحدود، باب: هل يقول للمقر لعلك لمست أو غمزت (٢٠٧/٨) رقم ٦٨٢٤)، وأبو داود في "سننه" كتاب: الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك (٧٩/٤) رقم ٤٤١٩ - ٤٤٢٨)، من طريق: عكرمة، عن ابن عباس.

الحديث السادس: حديث عائشة حين فقدت النبي ﷺ ذات ليلة من الفراش، وصله ابن خزيمة في موضع آخر من "صحيحه" في جماع أبواب: الأذان والإقامة، باب: نصب القدمين في السجود (٦٧٠/١) رقم ٦٥٥) وفي باب: الدعاء في السجود (٦٧٨/١) رقم ٦٧١)، وأخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب:، باب: (٥١/١) رقم ٤٨٦)، وأبو داود في "سننه" كتاب: الصلاة، باب: الدعاء في الركوع والسجود (٤٧/١) رقم ٨٧٩)، والنسائي في "سننه"

كتاب: الطهارة، باب: ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة (١٠٢/١ رقم ١٦٩) وفي كتاب: التطبيق، باب: نصب القدمين في السجود (٢١٠/٢ رقم ١١٠)، وابن ماجه في "سننه" كتاب: الدعاء، باب: ما تعوذ منه رسول الله ﷺ (٢٦٢/٢ رقم ٣٨٤)، من طريق: عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن أبي هريرة، به.

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة لهذا الحديث ضمن أبواب الأحداث الموجبة للوضوء - بقوله: "ذكر الدليل على أن اللمس قد يكون باليد، ضد قول من زعم أن اللمس لا يكون إلا بجماع بالفرج في الفرج".

ثم أسند حديث أبي هريرة: "كل ابن آدم أصاب من الزنا لا محالة... واليد زناؤها اللمس". ثم علق بما يؤكد هذا المعنى فذكر حديث أبي هريرة، وحديث أبي سعيد في النهي عن بيع اللباس، وأن ذلك يكون باليد، وحديث ما عر اعترافه على نفسه بالزنا، وتلقين النبي ﷺ الحجة له بقوله: لعلك قبلت أو لمست "مما يدل على أن اللمس قد يكون باليد، وحديث عائشة لما فقدته ثم التمسته فوقع يدها على بطن قدمه.. وكل هذه الأحاديث فيها ما يؤيد ما ترجم له وهو أن اللمس قد يكون باليد.

وعلقها للتأييد والتأكيد على هذا المعنى، وذكرها إشارة وتعليقا دون تسمية أحد من رواها حتى الصحابة، اللهم إلا حديث عائشة، فقد ذكر الصحابي، وذلك والله أعلم لأنه اكتفى بذكر اسم الصحابي للدلالة على الحديث حيث إنه لم يذكر من متنه شيئا. والسبب في ذلك: لأن موضوع الأحاديث التي علقها خارجة عن موضوع الترجمة، وكذلك لاستغنائه واكتفائه بحديث الباب وصحته وصراحتة، إذ هو الأصل في المسألة.

فحديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في البيوع، وحديث ماعز في الاعتراف على النفس، وحديث عائشة وصله ابن خزيمة في موضع آخر.

والسر في ذكر هذا الباب ضمن أبواب الأحداث الموجبة للوضوء - والله أعلم - ما ذكره ابن خزيمة نفسه في آخر الباب بقوله: ولم يختلف علماؤنا من الحجازيين والمصريين والشافعي وأهل الأثر، أن القبلة واللمس باليد إذا لم يكن بين العبد وبين بدن المرأة إذا لمسها حجاب ولا سترة من ثوب ولا غيره، أن ذلك يوجب الوضوء.

قال ابن خزيمة: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، يَقُولُ: تَرَى الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ اسْتِحْبَابًا لَا إِجْبَابًا بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُوجِبُ الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، اتِّبَاعًا بِخَبَرِ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ لَا قِيَاسًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ أَقُولُ، لِأَنَّ عُرْوَةَ قَدْ سَمِعَ خَبَرَ بُسْرَةَ مِنْهَا، لَا كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُ عُلَمَائِنَا أَنَّ الْخَبَرَ وَاهٍ لِمَطْعِنِهِ فِي مَرْوَانَ^(١).

الحديث السابع: ذكر ابن خزيمة حديث طلق بن علي ضمن نقله كلام محمد بن

يحيى، يرويه عنه ابنه قيس، وهو موصول من عدة طرق:

طريق عبد الله بن بدر، وصله أبو داود في "سننه" كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في ذلك - الوضوء من مس الذكر - (١٢٧/١ - ١٢٨ رقم ١٨٢) - ومن طريقه: البيهقي في "الخلافيات" (٢٨٦/٢ رقم ٥٦٨)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٩٦/١٧)، والترمذي في "جامعه" أبواب: الطهارة، باب: ترك الوضوء من مس الذكر (١٢٧/١ رقم ٨٥)، والنسائي في "سننه" كتاب: الطهارة، باب: ترك الوضوء من ذلك - من مس الذكر - (١٠١/١ رقم ١٦٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٦٥/١)، وأحمد في "مسنده" (٢١٢/٢٦ رقم ١٦٢٨٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٧/١ رقم ٢١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد

(١) الصحيح (١٥٣/١ رقم ٣٤).

والمثاني" (٢٩٥/٣ رقم ١٦٧٥)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٧٥/١ رقم ٧٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٢/١ - ٤٠٣ رقم ١١١٩ و ١١٢)، والطبراني في "معجمه الكبير" (٣٩٩/٨ رقم ٨٢٤٣)، والدارقطني في "سننه" (١٤٩/١)، والبيهقي في "سننه" (١٣٤/١)، من طريق: عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق بن علي الحنفي، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: "وهل هو إلا مضغة منه؟ أو بضعة منه؟".

طريق محمد بن جابر، وصله أبو داود في "سننه" كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في ذلك - الوضوء من مس الذكر - (١٢٧/١ - ١٢٨ رقم ١٨٢ و ١٨٣)، وابن ماجه في "سننه" كتاب: الطهارة وسننها، باب: الرخصة في ذلك - الوضوء من مس الذكر - (١٦٣/١ رقم ٤٨٣)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (١١٧/١ رقم ٤٢٦)، وأحمد في "مسنده" (٢١٩/٢٦ - ٢٢٠ رقم ١٦٢٩٢)، وفي (٢٢٢/٢٦ رقم ١٦٢٩٥) - ومن طريقه: ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٣٦٢/١ رقم ٥٩٧) -، وابن الجارود في "المنتقى" (١٧/١ رقم ٢٥)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٧٥/١)، والطبراني في "معجمه الكبير" (٣٩٦/٨ رقم ٨٢٣٣ و ٨٢٣٤)، والدارقطني في "سننه" (١٤٩/١)، وأبونعيم في "الحلية" (١٠٣/٧)، وفي "تاريخ أصبهان" (٣٥٢/٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٣٦٣/١ رقم ٥٩٩)، وتامم في "الفوائد" (٢٤٥/١ رقم ١٩٦).

طريق: أيوب بن عتبة، وصله الطيالسي في "مسنده" (٤٢٠/٢ - ٤٢١ رقم ١١٩٢) - ومن طريقه: الحازمي في "الاعتبار" (ص ٤٠)، والبيهقي في "معرفه السنن والآثار" (٣٥٥/١) -، وأحمد في "مسنده" (٢١٤/٢٦ رقم ١٦٢٨٦) - ومن طريقه: ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٣٦٢/١ رقم ٥٩٦) -، والبغوي في "الجعديات" (١١٤٩/٢ رقم ٣٤٢٢)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٧٥/١ - ٧٦)، والطبراني في "معجمه الكبير" (١٠١/٨ رقم ٨٢٤٩)، وابن

عدي في "الكامل" (٣٤٤/١)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (رقم ١٠٢)، وتام في "الفوائد" (٢٤٥/١ رقم ١٩٨ و ١٩٧)، والبيهقي في "المعرفة" (٢٣٢/١ رقم ٢٠٤).
طريق: عكرمة بن عمار، وصله ابن المنذر في "الأوسط" (٢٠٣/١ رقم ١٠١) - وعنه ابن حبان في "صحيحه" (٤٠٤/٣ رقم ١١٢١) -، والبيهقي في "المعرفة" (٢٣٣/١ رقم ٢٠٧)^(١)، وفي "الخلافيات" (٢٨٠/٢ رقم ٥٦٣).

والحديث مختلف في صحته، فمن أهل العلم من صححه، ومنهم من ضعفه؛ وممن صححه: ابن حبان في "صحيحه"، وابن حزم في "المحلى"^(٢)، والطبراني في "معجمه الكبير"^(٣)، وابن الترمذي في "الجوهر النقي"^(٤).
 وقال علي بن المديني: "حديث ملازم هذا أحسن من حديث بسرة"^(٥).
 وقدّمه الفلاس على معارضه حديث بسرة فقال: "حديث قيس بن طلق عندنا أثبت من حديث بسرة"^(٦).
 وقال الترمذي عقبه: "هذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب"^(٧).
 وقال الطحاوي: "حديث ملازم صحيح مستقيم الإسناد غير مضطرب، لا في سنده ولا في متنه"^(٨).

(١) قال البيهقي: "وهذا منقطع، لأن قيساً لم يشهد سؤال طلق، وعكرمة بن عمار أقوى من رواه عن قيس بن طلق، وإن كان هو أيضاً مختلفاً في عدالته، فاحتج به مسلم بن الحجاج في غير هذا الحديث، وتركه البخاري، وضعفه يحيى بن سعيد القطان في آخرين".

(٢) (٢٣٩/١).

(٣) (٢٩٩/٨ رقم ٨٢٤٣).

(٤) (١٣٧/١).

(٥) شرح معاني الآثار (٧٥/١).

(٦) الاعتبار للحازمي (ص ٤٣).

(٧) (١٢٧/١ رقم ٨٥).

(٨) (٧٥/١).

وقال ابن القطان: "يقتضي أن يكون خبره حسنا لا صحيحا"^(١).
وذكر ابن عبد البر أن أحسن أسانيد الحديث المسقط للوضوء هذا الإسناد "– يريد طريق: عبد الله بن بدر –"^(٢).

وممن ضعفه: الشافعي، وأبو حاتم، وأبوزرعة^(٣)، والنووي.
قال الشافعي: "سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره"^(٤).
وقال النووي: "ضعيف باتفاق الحفاظ"^(٥).
وخطأه ابن عبد الهادي في حكاية الاتفاق بقوله: "وأخطأ من حكى الاتفاق على ضعفه"^(٦).

وممن نقل عنه تضعيفه: الدارقطني في "سننه"^(٧)، والبيهقي^(٨)، وابن الجوزي^(٩)، وغيرهم.

والراجح – والله أعلم – ما ذهب إليه أئمة الحديث الكبار من تضعيف للحديث، و**مدار** ذلك على حال قيس بن طلق وهو ابن علي بن المنذر الحنفي اليمامي.
وثقه: العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) الميزان (٣/٣٩٧).

(٢) الاستذكار (٣/٣٨).

(٣) العلل (١/٥٦٨).

(٤) سنن البيهقي (١/١٣٥).

(٥) المجموع (٢/٤٢).

(٦) المحرر (ص ١٩).

(٧) السنن (٢/١٦٦).

(٨) السنن (١/١٣٦).

(٩) التحقيق (١/٤٦٨).

ونقل الدارمي عن ابن معين توثيقه، ونقل الدارقطني، والبيهقي عن ابن معين قوله: قد أكثر الناس في قيس بن طلق، ولا يحتج به. وضعفه: أحمد، ونقل عنه الخلال قوله: غيره أثبت منه. وقال الذهبي: ضعفه أحمد، ويحيى في إحدى الروايتين عنه. وتقدم قول الشافعي: "سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره".

وقال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبازرعة عن حديث رواه محمد بن جابر، عن قيس بن طلق، عن أبيه... الحديث فلم يثبتاه، وقالوا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به الحجة، ووهناه". وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

وقال البيهقي: ليس بالقوي عندهم، غمزه يحيى بن معين بين يدي أحمد بن حنبل، وقال لا يحتج بحديثه.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، وهم من عده في الصحابة. وقال: وكون قيس تابعيا أشهر من أن يخفى على أحد من أهل الحديث^(١).

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة لهذا الحديث - ضمن أبواب الأحداث الموجبة للوضوء - بقوله: "باب: استحباب الوضوء من مس الذكر"، ثم أسند حديث بسرة بنت صفوان في الأمر

(١) انظر: الأم (٤٤/٢)، سنن البيهقي (١٣٥/١)، الخلافيات (٢٨٢/٢)، الثقات للعجلي (٢٢١/٢ رقم ١٥٣٢)، الثقات لابن حبان (٣١٣/٥)، سؤالات الدارمي (ص ١٤٤ رقم ٤٨٦)، سنن الدارقطني (١٦٦/٢)، العلل لابن أبي حاتم (١/٦٨ - ٦٩ رقم ١١)، تهذيب الكمال (٦/٢٤ رقم ٤٩١٠)، الميزان (٣/٣٩٧)، التقريب (ص ٨٠٥ رقم ٦١٥)، الإصابة (٤٢١/٥ رقم ٧٣٧١).

بالوضوء من مس الذكر، ثم ذكر حديث طلق بن علي المخالف له تعليقا ضمن نقله كلام محمد بن يحيى ولم يسنده، بعد ذكر رأي الإمام مالك والإمام أحمد في استحباب الوضوء من مس الذكر، كالدليل على قولهما باستحباب الوضوء دون إيجابه. ثم ذكر رأي الإمام الشافعي في إيجاب الوضوء من مس الذكر اتباعا لحديث بسرة، لا قياسا، واختاره بقوله: وبقول الشافعي أقول.

والسبب في عدم إسناد حديث طلق بن علي: لما كان رأي ابن خزيمة إيجاب الوضوء من مس الذكر - كما هو رأي الشافعي -، وكان قد أسند الدليل على ذلك من حديث بسرة بنت صفوان، ذكر بعده القول المخالف له، وهو القول باستحباب الوضوء من مس الذكر - كما هو رأي مالك وأحمد - فذكر حديث طلق بن علي دليلا لهذا القول، وجعله تعليقا لمخالفته لما اختاره.

حيث إنه ذكر حديث طلق بن علي إشارة منه لدليل القول المخالف لما اختاره؛ إذ صرح باختياره وجوب الوضوء من مس الذكر، واكتفى بإسناد حديث بسرة دليلا للصريح الصحيح في المسألة.

قال ابن خزيمة: باب: الدليل على أن أبوال ما يؤكل لحمه ليس بنجس ولا ينجس الماء إذا خالطه إذ النبي ﷺ قد أمر بشرب أبوال الإبل مع ألبانها ولو كان نجسا لم يأمر بشربه وقد أعلم أن لا شفاء في المحرم وقد أمر بالاستشفاء بأبوال الإبل ولو كان نجسا كان محرما كان داء لا دواء وما كان فيه شفاء كما أعلم رسول الله ﷺ لما سئل أيتداوى بالخمر فقال إنما هي داء وليست بدواء^(١).

الحديث الثامن: يشير ابن خزيمة في هذا الباب إلى حديث وائل بن حجر في عدم التداوى بالخمر لأنها داء، وليست بدواء، وقد وصله:

(١) الصحيح (٢٣٢/١).

مسلم في "صحيحه" كتاب: الأشربة، باب: تحريم التداوي بالخمير، وبيان أنها ليست بدواء (/رقم ١٩٨٤)، وأبو داود في "سننه" كتاب: الطب، باب: الأدوية المكروهة (٣٠٤/٤) رقم ٣٨٧٣٩، والترمذي في "جامعه" كتاب: الطب، باب: ما جاء في كراهية التداوي بالمسكر (٣٣٩/٤) رقم ٢٠٤٦، وابن ماجه في "سننه" كتاب: الطب، باب: النهي أن يتداوى بالخمير (١١٥٧/٢) رقم ٣٥٠٠، وابن سعد في "الطبقات" (٦٤/٦)، وأحمد في "مسنده" (٣١١/٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٥٢/٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٢٣/٤) رقم ٢٤٧٦، وفي (٨٠/٥) رقم ٢٦٢١، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٠٨/١)، وابن قانع في "المعجم" (٤٨/٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣١/٤) رقم ١٣٨٩، والطبراني في "معجمه الكبير" (٣٨٧/٨) رقم ٨٢١٢.

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٥١/٩) رقم ١٧١٠٠، وأحمد في "مسنده" (٣١٧/٤)، وفي (٣٩٩/٦) جميعهم من طريق: علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه وائل الحضرمي، أن طارق بن سويد الجعفي، سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه، أو كره أن يصنعها، فقال: إنما أصنعها للدواء، فقال: إنه ليس بدواء، ولكنه داء.

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة لهذا الحديث - ضمن أبواب الماء الذي لا ينجس والذي ينجس - بقوله: "الدليل على أن أبوال ما يؤكل لحمه ليس بنجس"، واستدل على ذلك بحديث أنس مسنداً في عكل وعرينة، وفيه: أمره لهم بشرب أبوال وألبان الإبل، للدلالة على طهارة الإبل، وطهارة الماء الذي يخالط لحمها، إذ لو كانت أبوال وألبان الإبل نجسة لكانت محرمة، وكانت داءً لا دواءً، ثم ذكر ابن خزيمة من باب المقابلة حديث وائل بن حجر في تحريم التداوي بالخمير، وأنها داء وليس دواء، مما يدل على أن ما أمر بالتداوي به النبي ﷺ ليس داء وليس بنجس.

والسبب في تعليقه: الاستغناء بحديث الباب الصريح الصحيح في المسألة. ونبه على المعنى بذكر خلافه من باب المقابلة لتأييد المعنى الأصل.

قال ابن خزيمة: وفي خبر عكرمة، عن ابن عباس، لما وجه النبي ﷺ إلى الكعبة. وفي خبر مجاهد، عن ابن عباس: ثم صرف إلى الكعبة. وفي خبر ثمامة بن عبد الله، عن أنس، جاء منادي رسول الله ﷺ، قال: "إن القبلة قد حولت إلى الكعبة". قد خرجت هذه الأخبار كلها في كتاب الصلاة الكبير. قال أبو بكر: فدلّت هذه الأخبار كلها على أن القبلة إنما هي الكعبة. وفي خبر أبي حازم، عن سهل بن سعد انطلق رجل إلى أهل قباء، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أمر أن يصلي إلى الكعبة. وفي خبر عمارة بن أوس، قال: فأشهد على إمامنا أنه توجه هو والرجال والنساء نحو الكعبة. وفي خبر عكرمة، عن ابن عباس: لما وجه رسول الله ﷺ إلى الكعبة^(١).

ذكر الحديث عن عدة من الصحابة: ابن عباس، وأنس، وسهل بن سعد، وعمار بن أوس.

الحديث التاسع: أما حديث ابن عباس، فقد وصله:

أبو داود في "سننه" كتاب: السنة، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (٥/ ٩٠٨ رقم ٤٦٨٠)، والترمذي في "جامعه" أبواب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة (٥/ ٧٧ رقم ٤٩٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١١٧ و ٤٩٥ رقم ٢٢٥٢ و ٢٦٩١ و ٢٧٧٥)، وفي (٥/ ٣١٣ و ٣٦٢ رقم ٣٢٧٠ و ٣٣٦٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٣٣٤)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (٤/ ٣٩٦ رقم ٢٧٩٥)، والدارمي في "مسنده" (١/ ٢٨١)^(٢)، وابن حبان

(١) الصحيح (١/ ٥٠٩ رقم ٤٣٦).

(٢) قوله: "عن سماك"، سقط من مطبوعته.

في "صحيحه" (٦٢١/٤ رقم ١٧١٧)، والطبراني في "معجمه الكبير" (٢٧٨/١١ رقم ١١٧٢٩)،
والحاكم في "مستدرکه" (٢٦٩/٢)، جميعهم من طريق: عكرمة.
وأحمد في "مسنده" (١٣٦/٥ رقم ٢٩٩١)، والبزار في "مسنده" - كما في "كشف
الاستار" (٢١٠/١ - ٢١٠/١٠ رقم ٤١٨) -، والطبراني في "معجمه الكبير" (١١/١٧ رقم ١١٠٦٦)،
والبيهقي في "سننه" (٣/٢)، جميعهم من طريق: مجاهد. كلاهما - عكرمة، ومجاهد -،
عن ابن عباس، قال لما توجه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الكعبة قالوا يا رسول الله
فكيف الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس فأُنزل الله تعالى (وما كان الله ليضيع
إيمانكم).

والحديث صحيح الإسناد، وقد قال الترمذي عقب تخريجه: "حسن صحيح".

الحديث العاشر: وأما حديث أنس، فقد وصله:

مسلم في "صحيحه" كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحويل القبلة من
القدس إلى الكعبة (١/٤٠١ رقم ٥٢٧)، وأبوداود في "سننه" كتاب: الصلاة، باب: من صلى
لغير القبلة ثم علم (١/٦٣٣ رقم ١٠٤٥)، من طريق: ثابت، وحמיד.
والبزار في "مسنده" - كما في "كشف الاستار" (١/٢١٢ رقم ٤٢١) -، والدراقطني في
"سننه" (١/٢٧٤)، من طريق: ثمامة بن عبد الله.

ثلاثتهم - ثمامة، وثابت، وحמיד -، عن أنس، أن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة
ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع في
صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى ألا إن القبلة قد حولت فمالوا كما هم نحو القبلة

الحديث الحادي عشر: وأما حديث سهل بن سعد، فقد وصله:

الطبراني في "معجمه الكبير" (١٦٢/٦ رقم ٥٨٦٠)، والدارقطني في "سننه" (٢٧٤/١)، من طريق: أبي حازم، عن سهل بن سعد، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل بيت المقدس، فلما حول انطلق رجل إلى أهل قباء، فوجدهم يصلون صلاة الغداة، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يصلي إلى الكعبة، فاستدار إمامهم حتى استقبل بهم القبلة".

وإسناده صحيح، عبيد الله بن موسى، وعبد الله بن مصعب، كلاهما ثقتان^(١).

الحديث الثاني عشر: وأما حديث عمارة بن أوس، فقد وصله:

ابن الجعد في "مسنده" (٣٠٨/١ رقم ٢٠٧٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٩/٣ رقم ١٥٠٩)، من طريق: قيس بن الربيع، عن زياد بن علاقة، عن عمارة بن أوس، وقد كان صلى القبلتين جميعاً، قال: "إني لفي منزلي إذا مناد يناد على الباب إن النبي صلى الله عليه وسلم قد حول القبلة، فأشهد على إمامنا، والرجال، والنساء، والصبيان لقد صلوا إلى ها هنا يعني بيت المقدس وإلى ها هنا يعني الكعبة".

وإسناده حسن، فيه قيس بن الربيع وهو الأسدي صدوق تغير لما كبر^(٢).

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة لهذا الحديث – ضمن أبواب الأذان والإقامة – بقوله: "ذكر الدليل على أن القبلة إنما هي الكعبة لا جميع المسجد الحرام، ثم أسند حديث أسامة بن زيد، ثم حديث البراء، ثم حديث أنس.

(١) التقريب (ص ٦٠٨ و ٦٤٥ رقم ٤٠٩٦ و ٤٣٧٦).

(٢) التقريب (ص ٨٠٤ رقم ٥٦٠٨).

ثم علق بعد ذلك أحاديث: ابن عباس، وأنس، وسهل بن سعد، وعمارة بن أوس، تعليقاً، والسبب في ذلك: تأييداً وتأكيداً للمعنى الذي بوب عليه، واكتفاؤه بما أسنده في الباب؛ لصحتها وصراحتها.

قال ابن خزيمة: وَهَذَا صَحِيحٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَفْتَحُ الصَّلَاةَ مِثْلَ حَدِيثِ حَارِثَةَ، لَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَسْتُ أَكْرَهُ الْإِفْتِتَاحَ بِقَوْلِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ عَلَى مَا ثَبَتَ عَنِ الْفَارُوقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَفْتَحُ الصَّلَاةَ، غَيْرُ أَنَّ الْإِفْتِتَاحَ بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَبَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(١)، وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٢)، وَغَيْرِهِمَا يَنْقُلُ الْعَدْلُ، عَنِ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَيْهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَأَوْلَى بِالْإِسْتِعْمَالِ، إِذَا اتَّبَاعُ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلُ وَخَيْرٌ مِنْ غَيْرِهَا^(٣).

الحديث الثالث عشر: ذكر ابن خزيمة أثر عمر بن الخطاب، وهو موصول عند ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٣٢/١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٩٨/١)، والدارقطني في "سننه" (٢٩٩/١)، والحاكم في "مستدركه" (٢٣٥/١)، والبيهقي في "سننه" (٣٤/٢) - (٣٥).

جميعهم من طريق: عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ عُمَرَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ". قال البيهقي: وأصح ما روي فيه الأثر الموقوف على عمر.

(١) الصحيح (٢٣٦/١) رقم ٤٦٤.

(٢) الصحيح (٢٣٧/١) رقم ٤٦٥.

(٣) الصحيح (٣٢٢/١) رقم ٤٧١.

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة لهذا الحديث – ضمن أبواب الأذان والإقامة – بقوله: "إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة، بغير ما ذكرنا في خبر علي بن أبي طالب.."، ثم أسند حديث أبي هريرة: "اللهم باعد بيني وبين خطاياي..."، وحديث أنس: "الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا..."، وكلاهما عند مسلم في صحيحه، ثم انتقل إلى إسناد أحاديث ضعيفة، حديث أبي سعيد مرفوعا: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك..."، وحديث جبير بن مطعم مرفوعا: "الحمد لله كثيرا ثلاثا، ويكبر ثلاثا..."، وحديث عائشة مرفوعا: "سبحانك اللهم وبحمدك..."، ثم بعد ذلك ذكر صحة هذا الدعاء عن عمر بن الخطاب وأنه ثابت عنه موقوفا، لا عن النبي ﷺ بصيغة التعليق، والسبب في ذلك: اختياره الافتتاح بما ثبت عن النبي ﷺ في خبر علي وأبي هريرة وغيرهما، وأن ذلك أولى بالاتباع وهو أفضل وأخير، وإن كان لا يكره الافتتاح بما ثبت عن عمر. واستغنى عن إسناده بأحاديث الباب المرفوعة الصحيحة الصريحة.

قال ابن خزيمة: في خبر عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال لا نورث ما تركنا صدقة إنما يأكل آل محمد من هذا المال فالنبي ﷺ قد خبر أن لآله أن يأكلوا من صدقته إذ كانت صدقته ليست من الصدقة المفروضة^(١).

الحديث الرابع عشر: ذكر حديث عائشة، وقد وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث ما تركنا صدقة) (٨/١٢ رقم ٦٧٢٧ و٦٧٣٠). ومسلم في "صحيحه" كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ: (لا نورث ما تركنا فهو صدقة) (٣/١٣٧٩ رقم ١٧٥٨). كلاهما من طريق: الزهري، عن عروة، عن عائشة، به، واللفظ لمسلم.

(١) الصحيح (١٠٥/٤) رقم ٢٣٥٣.

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة بقوله: "باب ذكر الدلائل الأخرى على أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله: "إن الصدقة لا تحل لآل محمد"، صدقة الفريضة دون صدقة التطوع.

ثم علق حديث عروة، عن عائشة: "لا نورث ما تركناه صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال"، وذلك لأنه قد ذكر الدلائل الصريحة على ذلك، في الباب قبله، فقد أسند حديث الحسن بن علي، وفيه بيان حرمة الصدقة المفروضة على النبي ﷺ وآله، وقوله: "إننا آل محمد لا تحل لنا الصدقة"، ثم أسند حديث أبي رافع في بعث النبي ﷺ رجلا من بني مخزوم على الصدقة وفيه: "إنما بعثت المخزومي على أخذ الصدقة المفروضة وقوله: "إننا لا تحل لنا الصدقة. ثم أسند خبر عبد المطلب بن ربيعة ومصيروه مع الفضل بن عباس إلى النبي ﷺ ومسألتهم إياه استعمالهما على الصدقة، وإعلام النبي ﷺ إياهما أن هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس ولا تحل لمحمد ولا لآل محمد.

والسبب في ذلك: استغناؤه بما ذكر من هذه الأحاديث الصريحة الصحيحة في المسألة، وهي أقرب في الدلالة وأصرح من حديث عائشة.

قال ابن خزيمة: وفي خبر حذيفة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن يزيد الخطمي عن النبي ﷺ كل معروف صدقة فلو كان المصطفى ﷺ أراد بقوله إننا آل محمد لا تحل لنا الصدقة تطوعا وفريضة لم تحل أن تصطنع إلى أحد من آل محمد النبي ﷺ معروفا إذ المعروف كله صدقة بحكم النبي ﷺ ولو كان كما توهم بعض الجهال لما حل لأحد أن يفرغ أحد من إنائه في إناء أحد من آل النبي ﷺ ماء إذ النبي ﷺ قد أعلم أن إفراغ المرء من دلوه في إناء المستسقي صدقة ولما حل لأحد من آل النبي ﷺ أن ينفق على أحد من عياله إذا كانوا من آله لأن النبي ﷺ قد خبر أن نفقة المرء على عياله صدقة^(١).

(١) الصحيح (١٠٦/٤) رقم (٢٣٥٤).

ذكر أحاديث عدة من الصحابة: حذيفة، وجابر، وعبد الله بن يزيد الخطمي:

الحديث الخامس عشر: أما حديث حذيفة:

فوصله مسلم في "صحيحه" كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف (٦٩٧/٢ رقم ١٠٠٥) من طريق: أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، بلفظ: "كل معروف صدقة".

الحديث السادس عشر: وأما حديث جابر:

فوصله البخاري في "صحيحه" كتاب: الأدب، باب: كل معروف صدقة (٦٢/١٠ رقم ٦٠٢١) من طريق: محمد بن المنكدر، عن جابر، بلفظ: "كل معروف صدقة". وأخرجه الترمذي في "جامعه" أبواب البر والصلة، باب: ما جاء في إطلاقه الوجه وحسن البشر (١٩٧٠ رقم ٥١٥/٣)، وابن أبي شيبه في "مصنفه" (٥٥٠/٨)، وأحمد في "مسنده" (٥٧/٢٣ رقم ١٦١٠٩ و١٤٨٧٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٤٠٤/١ رقم ٣٠٤)، والدارقطني في "سننه" (٢٨/٣)، والبيهقي في "سننه" (٢٤٢/١٠)، والبلغوي في "شرح السنة" (١٤٢/٦ - ٤٣ رقم ١٦٤٦)، جميعهم من طريق: محمد بن المنكدر، عن جابر، به وزاد: "وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق، وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك".

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣٦/٤ رقم ٢٠٤٠)، والدارقطني في "سننه" (٣٨/٣)، والحاكم في "مستدركه" (٥٠/٢)، والبلغوي في "شرح السنة" (٤٢/٦ رقم ١٦٤٦)، جميعهم من طريق محمد بن المنكدر، به وزاد: "وما أنفق المسلم من نفقته على نفسه وأهله، كتب له بها صدقة، وما وقى به المرء المسلم عرضه، كتب له بها صدقة، وكل نفقة أنفقها المسلم فعلى الله حَلْفُهَا ضامنا، إلا نفقة في بنيان أو معصية".

الحديث السابع عشر: وأما حديث عبد الله بن يزيد الخطمي:

فوصله عبد الله بن المبارك في "البر والصلة" (٣٠٨) - ومن طريقه: البخاري في "الأدب المفرد" (٣٢٦/١) رقم (٢٣١) - ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٤٩/٨ - ٥٥٠) - ومن طريقه: ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٣٧/٤) رقم (٢١١٨) - وابن قانع في "معرفة الصحابة" (١١٤/٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٨٦/١٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٦٦/١).
جميعهم من طريق: عبد الجبار بن عباس، عن عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن النبي قال: "كل معروف صدقة".

وأورده الهيثمي في "المجمع" (١٣٦/٣) وقال: "رواه أحمد والطبراني في "الكبير" ورجال أحمد ثقات".

وإسناده حسن، لأجل عبد الجبار بن العباس وهو الشبامي، صدوق يتشيع^(١).

والحديث مخرج في الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري:

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الزكاة، باب: على كل مسلم صدقة، فمن لم يجد فليعمل المعروف (٣٠٧/٣) رقم (١٤٤٥)، وفي كتاب: الأدب، باب: كل معروف صدقة (٦٢/١٠) رقم (٦٠٢٢)، ومسلم في "صحيحه" كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف (٦٩٩/٢) رقم (١٠٠٨).

كلاهما من طريق: شعبة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: على كل مسلم صدقة. قيل: أرأيت إن لم يجد؟ قال: يعتمل بيديه، فينفع نفسه ويتصدق، قال قيل: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: يعين ذا الحاجة الملهوف، قال قيل له: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: يأمر بالمعروف أو الخير، قال: أرأيت إن لم يفعل؟ قال: يمسك عن الشر فإنها صدقة".

(١) التقريب (ص ٦٢ رقم ٣٧٦٥).

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة بقوله: "باب ذكر دلائل أخرى على أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله: "إن الصدقة لا تحل لآل محمد"، صدقة الفريضة دون صدقة التطوع.

وأُسند أحاديث: الحسن بن علي، وأبي رافع، والمطلب بن ربيعة، والفضل بن عباس. ثم علق أحاديث حذيفة، وجابر، وعبد الله بن يزيد الخطمي، واستغنى بما أسنده في الباب قبل عن إسنادها، والسبب في ذلك أنها عامة في فعل المعروف، وليست خاصة في بيان أن الصدقة التي لا تحل لآل محمد إنما هي صدقة الفريضة.

قال ابن خزيمة: خبر أبي هريرة عن النبي ﷺ وما أمرتكم به من شيء فاتقوا الله ما استطعتم^(١).

الحديث الثامن عشر: ذكر ابن خزيمة حديث أبي هريرة، وقد وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (١٣/٢٦٤ رقم ٧٢٨٨)، من طريق: مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، ومسلم في "صحيحه" كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر (٢/٩٧٥ رقم ١٣٣٧)، من طرق: محمد بن زياد.

كلاهما -الأعرج، وابن زياد- عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: "ما نهيتكم عنه فاجتنبوا، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم فأنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم".

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة بقوله: "باب الدليل على أن فرض صدقة الفطر على من يستطيع أدائها، دون من لم يستطع". ثم علق خبر أبي هريرة، وقد وصله البخاري، ومسلم في

(١) الصحيح (٤/١٤١ رقم ٢٤٠٢).

”صحيحهما“، وذلك والله أعلم لأنه اكتفى بما ذكره قبل من أحاديث صريحة، ومنها حديث ابن عمر مرفوعاً: ”فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر في رمضان ...“ ذكر في الباب قبله، وترجم له بقوله: ”باب الدليل على أن صدقة الفطر فرض على كل من استطاع أدائها“، ومفهومه أن وجوبها يسقط عن غير المستطيع لها.

قال ابن خزيمة: **وَفِي خَبَرِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ أَطْيَبَ طَيِّبِكُمُ الْمِسْكُ، دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى ضِدِّ قَوْلٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَجِسٌ^(١).**

الحديث التاسع عشر: ذكر ابن خزيمة حديث أبي سعيد الخدري وقد وصله:

ابن خزيمة نفسه في ”صحيحه“ جماع أبواب صلاة النساء في جماعة، باب: ذكر بعض أحداث نساء بني إسرائيل الذي من أجله منعن المساجد (٢/١٨٥ رقم ١٦٩٩) – ومن طريقه: ابن حبان في ”صحيحه“ (٨/١٥ رقم ٣٢٢١)، وفي (١٢/٤٠٣ رقم ٥٥٩١) –، قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا المستمر بن الإيادي، حدثنا أبو نضرة، عن أبي سعيد الخدري، وفيه قصة.

وأخرجه مسلم في ”صحيحه“ كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: استعمال المسك، وأنه أطيب الطيب (٤/١٧٦٥ رقم ٢٢٥٢)، وأبو داود في ”سننه“ كتاب: الجنائز، باب: المسك للميت (٣/٥١٠ رقم ٣١٥٨)، والنسائي في ”سننه“ كتاب: الجنائز، باب: المسك (٤/٤٠١ رقم ١٩٠٦)، وأحمد في ”مسنده“ (١٨/٢٠١٣ رقم ١١٤٢٦ و ١١٥٩٠)، وأبو يعلى في ”مسنده“ (٢/٤٢٩ و ٤٦٩ رقم ١٢٣٢ و ١٢٩٣) والحاكم في ”مستدرکه“ (١/٣٦١) –، **مقرؤنا بخلید۔ جميعهم من طريق: المستمر بن الريان.**

وأخرجه الترمذي في ”جامعه“ أبواب: الجنائز، باب: في ما جاء في المسك للميت (٢/٣٠٧ رقم ٩٩١ و ٩٩٢)، والنسائي في ”سننه“ كتاب: الجنائز، باب: المسك

(١) الصحيح (٤/٢٦٥ رقم ٢٥٨٤).

(٣٩/٤ رقم ١٩٠٥)، وأحمد في "مسنده" (٣٧١/١٧ و ٤١٥ رقم ١١٢٦٩ و ١١٣١١) و (٢٩/١٨ و ١٨٩ و ٣٤٧ رقم ٣٩ و ١١٦٤ و ١١٨٣٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٩/٢ رقم ١٢٣٢)، والحاكم في "مستدرکه" (٣٦١/١)، -مقرونا بالمستمر-، جميعهم من طريق: خلیل بن جعفر.

كلاهما -المستمر و خلیل - عن أبي نضرة، عن أبي سعید الخدری، به بلفظ: "أطیب طیبکم المسک".

وعند ومسلم، وأحمد، وأبی یعلی فی بعض المواضع مطولا، ومختصرا عند البقیة. كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة بقوله: "باب الرخصة في التطيب عند الإحرام بالمسك، والدليل على أن المسك طاهر غير نجس، لا على ما زعم بعض التابعين أنه ميتة نجس، زعم أنه سقط من حي وهو ميت نجس.

ثم أسند حديث عائشة: "طيبت النبي ﷺ قبل أن يحرم، ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك.

ثم علق خبر أبي سعيد هذا.

وكان قد وصله قبل في كتاب الصلاة، فاستغنى بإسناده في ذلك الموضوع، واكتفى بتعليقه هنا.

قال ابن خزيمة: وفي خبر علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ حتى انتهى إلى وادي محسر ففرع ناقته فخبث حتى جاوز الوادي^(١).

(١) الصحيح (٤/٦٢ رقم ٢٨٦١).

الحديث العشرون: ذكر ابن خزيمة حديث علي بن أبي طالب، وهو موصول عند ابن

خزيمة في "صحيحه" (٤٤٧/٤-٤٤٨ رقم ٢٨٣٧) و (٤٨٠/٤ رقم ٢٨٨٩) قال: حدثنا

محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري، قال: حدثنا سفيان.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٥٩/٥٤٥ رقم ٧٦٨ و ١٣٤٨) -ومن طريقه: أبو داود

في "سننه" كتاب: المناسك، باب: الدفعة من عرفة (٢/٧٤ رقم ١٩٢٢)، والترمذي في

"جامعه" أبواب: الحج، باب: ما جاء أن عرفة كلها موقف (٢/٢٢١ رقم ٨٨٥)، وابن ماجه

في "سننه" كتاب: المناسك، باب: الموقف بعرفات (٢/١٠١ رقم ٣٠١٠)، وأحمد في

"مسنده" (٢/٥ رقم ٥٦٢)، من طريق: سفيان الثوري.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في "زوائده" (١/٤٤٨ رقم ٥٢٥)، وفي (٢/٨ رقم ٥٦٤)، من

طريق: المغيرة بن عبد الرحمن.

وفي (٢/٥٠ رقم ٦١٣) من طريق: مسلم بن خالد الزنجي.

ثلاثتهم -سفيان، والمغيرة، ومسلم -، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن زيد بن

علي بن الحسين، عن علي بن الحسين، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب

قال: "وقف رسول الله ﷺ بعرفة، فقال: هذه عرفة، وهو الموقف، وعرفة كلها موقف،

ثم أفاض حين غربت الشمس، وأردف أسامة بن زيد، وجعل يشير بيده على هيبته^(١).

الناس يضربون يميناً وشمالاً لا يلتفت إليهم، ويقول: يا أيها الناس، عليكم السكينة.

ثم أتى جمعا فصلّى بهم الصلاتين جميعاً، فلما أصبح أتى قُزَح^(٢)، ووقف عليه، وقال: هذا

قُزَح، وهو الموقف، وجمع كلها موقف، ثم أفاض حتى انتهى إلى وادي مُحَسِّر، فقرع

ناقته، فخبّت حتى جاز الوادي، فوقف وأردف الفضل، ثم أتى الجمرَةَ فرماها، ثم أتى

(١) أي على رسله، وعلى هيبته غير عجل ولا متعب نفسه، مجمل اللغة (١/٣٧٦).

(٢) هو القرن الذي يقف عنده الإمام بالمزدلفة. النهاية في غريب الحديث باب القاف مع الزاي (٣/٣١٨).

المنحر، فقال: هذا المنحر، ومنى كلها منحر، واستفتته جارية شابة من خثعم، قالت: إنَّ أبي شيخ كبير، قد أدركته فريضة الله في الحج، أفيجزىء أن أحج عنه؟ قال: حجِّي عن أبيك، قال: ولوى عنق الفضل، فقال العباس: يا رسول الله، لم لويت عنق ابن عمك؟ قال: رأيت شابًا وشابة، فلم آمن الشيطان عليهما، فأتاه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أفضت قبل أن أحلق؟ قال: احلق ولا حرج، قال: وجاء آخر فقال: يا رسول الله، إني ذبحت قبل أن أرمي؟ قال: ارم ولا حرج، قال: ثم أتى البيت فطاف به، ثم أتى زمزم، فقال: يا بني عبد المطلب، لولا أن يغلبكم الناس عليه لنزعت^(١).

وإسناده حسن، فيه عبد الرحمن بن الحارث المخزومي، وهو صدوق^(٢).

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة بقوله: "باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما سار في الإفاضة من جمع إلى منى على السكينة، خلا بطن وادي محسر؛ فإنه أوضع فيه.

ثم علق خبر علي بن أبي طالب هذا، ثم أسند بعد مباشرة حديث أبي الزبير، عن جابر، أن رسول الله ﷺ أوضع في وادي محسر.

وكان قد وصله قبل في جماع أبواب ذكر أفعال اختلف الناس في إباحتها للمحرم، باب: وقف الدفعة من عرفة خف سنة أهل الكفر والأوثان كانت في الجاهلية، وباب: الرجوع من الجمرة إلى منى بعد رمي الجمرة للنحر والذبح، فاستغنى بإسناده في ذلك الموضع، واكتفى بتعليقه هنا، إضافة إلى ضعفه، مقابل صحة إسناد حديث جابر.

قال ابن خزيمة: وَخَبَرُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فِي قَسْمِ الْغَنَائِمِ، فَعَدَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَشْرَةَ مِنْ الْغَنَمِ يَجْزُورُ كَالدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٣).

(١) التقريب (ص ٥٧٤ رقم ٣٨٥٥).

(٢) الصحيح (٤/ ٩٥٥ رقم ٢٩٠٩).

الحديث الحادي والعشرون: ذكر ابن خزيمة حديث رافع بن خديج، وقد وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: الشركة، باب: قسمة الغنم (٥/١٥٥ رقم ٢٤٨٨)، وفي باب: من عدل عشرة من الغنم بجزور في القسم (٥/١٦٤ رقم ٥٠٧)، وفي كتاب: الجهاد والسير، باب: ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغانم، (٦/٢١٨ رقم ٣٠٧٥)، وفي: كتاب: الذبائح، باب: التسمية على الذبيحة (٩/٣٨ رقم ٥٤٩٨)، وفي باب: ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد (٩/٤٦ رقم ٥٥٠٣)، وفي باب: لا يذكى بالسن والعظم والظفر (٩/٤٩ رقم ٥٥٠٦)، وفي باب: ما ندّ من البهائم فهو بمنزلة الوحش (٩/٥٤٥ رقم ٥٥٠٩)، وفي باب: إذا أصاب قوم غنيمة (٩/٩٠ رقم ٥٥٤٣)، وفي باب: إذا ندّ بعير لقوم (٩/٩٠ رقم ٥٥٤٤)، ومسلم في "صحيحه" كتاب: الأضاحي، باب: جواز الذبح بكل ما أنهر الدم (٣/١٥٨ رقم ١٩٦٨)، كلاهما من طرق: عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاع، عن رافع بن خديج: قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَقَدَّمَ سَرَعَانُ النَّاسِ، فَتَعَجَّلُوا مِنَ الْغَنَائِمِ فَاطْبَحُوا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أُخْرَى النَّاسِ، فَمَرَّ بِالْقُدُورِ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْمِتَتْ ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ، فَعَدَلَ بَعِيرًا بِعِشْرٍ شَيْاهِ.

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة بقوله: "باب ذكر الدليل على أن لا حظر في أخبار جابر: نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة" أن لا تجزيء البدنة عن أكثر من سبعة.... ثم أسند حديث عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة، ومروا بن الحكم، خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية يريد زيارة البيت لا يريد قتالا، وساق معه الهدي سبعين بدنة، وكان الناس سبعمائة رجل، فكانت كل بدنة عن عشرة نفر. ثم أسند حديث عكرمة، عن ابن عباس: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحضر النحر، فاشترطنا في البقرة سبعة، وفي البعير عشرة.

ولكنه ذكر جزء من الإسناد ثم ذكر المتن ثم عاد وأكمل الإسناد، للدلالة على ضعف الحديث.

ثم بعد ذلك علق خبر رافع بن خديج في آخر الباب.
والسبب في ذلك والله أعلم:

أنه اكتفى بما أسند من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، وصحته، عن إسناد خبر رافع، وذكره لزيادة تأكيد المعنى الذي ذكره.

قال ابن خزيمة: في عقب خبر أبي ذر عن النبي ﷺ لما سئل أي الرقاب أفضل قال أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها فقال في عقب هذا الخبر والفعل مضطر إلى أن يعلم أن كان ما عظمت رزقته عند المرء كان أعظم لثواب الله إذا أخرجه لله^(١).

الحديث الثاني والعشرون: ذكر ابن خزيمة حديث أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - وقد وصله البخاري في "صحيحه" كتاب: العتق، باب: أي الرقاب أفضل (١٧٦/٥ رقم ٢٥١٨)، ومسلم في "صحيحه" كتاب: الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (٨٩/١ رقم ١٣٦)، كلاهما من طريق: هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي مرواح الليثي، عن أبي ذر، قال: "سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: الإيمان بالله، والجهاد في سبيله، قلت: فأَيُّ الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها ثمنا، وأنفسها عند أهلها، قلت: فإن لم أفعل؟ قال: تُعين ضائعا، أو تَصْنَع لأخرق^(٢)، قلت: يا رسول الله أرايت إن ضَعُفْتُ عن بعض العمل؟ قال: تَكْفُ شَرَكُ عن الناس، فإنها صدقة تتصدق بها على نفسك".

(١) الصحيح (٤٩٥/٤ رقم ٢٩١٠).

(٢) أي جاهل بما يجب أن يعملهم ولم يكن في يديه صنعة يكتسب بها. النهاية في غريب الحديث (٢٦/٢).

كيفية التعليق وسببه:

ترجم ابن خزيمة بقوله: "باب استحباب المغالاة بثمان الهدي وكرائمه، إن كان شهم بن الجارود ممن يجوز الاحتجاج بخبره.

ثم علق خبر أبي ذر، ثم أسند حديث سالم، عن ابن عمر: أهدى عمر بن الخطاب نجيباً له أعطي بها ثلاثمائة دينار، فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني أهديت نجيباً، وإني أعطيت بها ثلاثمائة دينار، أفأبيعها وأشتري بثمانها بدلاً فأنحرها؟ قال: لا، أنحرها إياها".
فلعله اكتفى به عن إسناد حديث أبي ذر.

* * *

الخاتمة:

لقد تم هذا البحث المتواضع بعون من الله وتوفيقه، وأسأل الله تعالى أن يتجاوز عن الزلل والتقصير، ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يأتي:

– اشتمل كتاب الصحيح لابن خزيمة على الأحاديث المسندة الصحيحة عند مؤلفه عدا ما استثنى، إلا أننا نجد عددا يسيرا من تلك الأحاديث ساقها معلقة غير مسندة، وعددها (٢٢) حديثا.

– المعلقات عند ابن خزيمة في صحيحه جميعها أوردها في موضعين: إما في ثانيا ترجمته للباب، وإمام في سياق تعقيبه وتعليقه على الأحاديث.

– وردت المعلقات في صحيح ابن خزيمة على سببين:

الأول: الاختصار.

الثاني: تقوية الاستدلال والاستشهاد لموضوع الباب.

– تنقسم المعلقات عند ابن خزيمة في صحيحه إلى قسمين:

الأول: قسم علقه ابن خزيمة في موضع، ووصله في موضع آخر من الصحيح نفسه، وهي ثلاثة أحاديث.

الثاني: قسم علقه ابن خزيمة في صحيحه، ووصله غيره من الأئمة، وهي تسعة عشر حديثا، وصل أغلبها الشيخان البخاري ومسلم أو أحدهما.

تمت، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم: الضحاك بن مخلد الشيباني تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار
الراية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب
الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٤١٢هـ.
- الأدب المفرد، البخاري تحقيق: محمد عطا الكتبة العلمية الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، تحقيق محمد إدريس، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي
والآثار، لابن عبد البر، تحقيق سالم عطا، ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبد الموجود
وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات
الإسلامية باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- الأم للشافعي، تحقيق محمود مطرجي، مكتبة دار الباز، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر، تحقيق صغير أحمد بن محمد حنيف، دار
طيبة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- البحر الزخار - المعروف بـ مسند البزار، أبو بكر الزار تحقيق محفوظ الرحمن زين الله مكتبة
العلوم والحكم الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- البر والصلة، الحسين المروزي، تحقيق محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر ابن شاهين تحقيق: صبحي السامرائي الدار السلفية الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- تاريخ الثقات بترتيب الهيتمي وتضمنات ابن حجر، العجلي تحقيق: عبدالمعطي قلعجي دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- تاريخ الدار مي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة، تحقيق: أحمد محمد نور سيف دار المأمون.
- التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري، مطبعة دار المعارف العثمانية - الهند، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.
- التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي، تحقيق مسعد السعدني، مكتبة دار الباز، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة، الطبعة السادسة ١٤٢٣هـ.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني تحقيق سعيد القزقي المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني تحقيق: صغير الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد القرطبي تحقيق: سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف المملكة المغربية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي تحقيق بشار عواد مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

- الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الهند. الطبعة الأولى ١٣٩٣. ١٤٠٣هـ.
- الجامع الكبير: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- الجوهر النقي، لابن التركماني، = السنن الكبرى للبيهقي.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، دار أم القرى، القاهرة.
- الخلافيات، للبيهقي، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، الناشر الدار العلمية الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائده تمام، تصنيف: جاسم بن محمد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند. عامر حسن صبري دار البشائر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الريان.
- سنن أبي داود ومعه معالم السنن. أبو داود السجستاني والخطابي تحقيق الدعاس وعادل السيد دار الحديث الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.
- سنن الدارمي. الدارمي تحقيق محمد أحمد دهمان دار الكتب العلمية.
- السنن الصغرى. البيهقي تحقيق: عبد السلام وقباني دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- السنن الكبرى للبيهقي، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني، تحقيق: يوسف المرعشلي دار المعرفة ١٤١٣هـ.

- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، النسائي تحقيق عبدالفتاح أبو غدة دار البشائر، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
- السنن: لعلي بن عمر الدارقطني: طبعة فيصل آباد، باكستان.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- شرح السنة، لأبي القاسم: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثاني ١٤٠٣هـ.
- شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- شرح مشكل الآثار، الطحاوي تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- شرح معاني الآثار، الطحاوي تحقيق محمد زهير النجار دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق فؤاد عبد الباقي المكتبة الإسلامية، استانبول تركيا.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- علل الحديث: لعبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، تصوير دار المعرفة، بيروت ١٤٠٥هـ.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، المكتبة الإمدادية.
- غوث المكودود بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني الأثري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني تحقيق قصي محب الدين الخطيب دار الريان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١) المكتبة التجارية الكبرى، ط. الأولى ١٣٥٦.
- الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي دار الفكر الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة. الهيئتي تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، منشورات مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الهيئتي دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد القاسم، طبع وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، عام ١٤١٦هـ.
- المجموع، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- محاسن الاصطلاح، للبلقيني، مع علوم الحديث: لابن الصلاح، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ، طبعة دار المعارف، القاهرة.
- المحرر في الحديث: لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورفاقه، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- المحلى لابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث.

- المستدرک علی الصحیحین وبذیلہ التلخیص للذهبي. أبو عبد الله الحاكم تحقيق: يوسف المرعشلي دار المعرفة.
- مسند ابن الجعد. تحقيق عبد المهيدي عبد الهادي مكتبة الفلاح الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- مسند أبي يعلى الموصلي. أبو يعلى الموصلي تحقيق حسين سليم أسد دار الثقافة ١٤٠٤هـ.
- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- المسند: لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- المصنف لابن أبي شيبه، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان.
- المصنف، عبد الرزاق الصنعاني تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- معجم الصحابة، لابن قانع تحقيق: صلاح المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- المعجم الكبير. الطبراني تحقيق: حمدي السلفي مكتبة ابن تيمية. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. تصوير دار الجيل.
- معرفة السنن والآثار. البيهقي تحقيق عبد المعطي قلعي دار الوعي والوفاء الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري تحقيق: السيد معظم حسين.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لمحمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة، بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

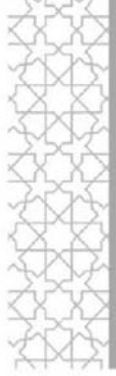
- الناسخ والمنسوخ من الحديث، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين تحقيق: محمد الحفناوي، دار الوفاء، المنصورة. الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، الثالثة ١٤١٦ هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي تحقيق: المجلس العلمي، الهند، تصوير، دار الحديث، القاهرة.

* * *

68. Ibn Hajar. *Nuz'ht an-Nazher fi Tawdheh Nukhbat al-Fekr*. Ed. Ali H. Abdulhamied. 3rd ed. Dar ibn al-Jawzi, 1416 H. Print.
69. Ibn Hanbal, Ahmad M. *al-Musnad li al-Imam Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal*. Ed. Shu'aib al-Arnaout et al. 1st ed. ar-Risalah Foundation, 1417 H. Print.
70. Ibn Hazm. *al-Muhla*. Ed. Ahmad Shaker. Dar Maktabat at-Turath, n.d. Print.
71. Ibn Khuzaymah. *Sahih ibn Khuzaymah*. Ed. Muhammad M. al-Azhami. 2nd ed. al-Maktab al-Islami, 1412 H. Print.
72. Ibn Majah. *Sunan ibn Majah*. Ed. Muhammad Abdulbaqi. Dar ar-Rayyan. Print.
73. Ibn Oday. *al-Kkamel fi Dhu'afa' ar-Rejal*. 1st ed. Dar al-Fekr, 1404 H. Print.
74. Ibn Qanie'. *Mua'jam as-Sahabah*. Ed. Salah al-Mesrati. 1st ed. al-Madinah al-Munawwarah: Maktabat al-Ghuraba al-Athariyyah, 1418 H. Print.
75. Muslim. *Sahih Muslim*. Ed. Fou'ad Abdulbaqi. Turkey, Istanbul: al-Maktab al-Islami. Print.
76. Sabri, Amer H. *Zawa'ied Abdullah ibn Ahmad ibn Hanbal-fi al-Musnad*. 1st edition. Dar al-Bsha'ier, 1410 H. Print.
77. Shahin, Omar A. *Al-Nasekh wa al-Mansoukh mn al-Hadith*. Ed. Muhammad al-Hanafawi. 1st ed. Mansoura: Dar al-Wafa', 1416 H. Print.
78. Shahin, Omar. *Tarikh Asma' ath-Thaqafat*. Ed. Sobhi as-Samura'i. 1st ed. ad-Dar as-Salafiyyah, 1404 H. Print.
79. Zakaria, Ahmad F. *Mua'jam Maqaies al-Lughah*. Ed. Abdulsalam M. Haron. Dar al-Jil (photocopy). Print.

* * *

55. Al-Zahri, Muhammad S. *at-Tabaqat al-Kubra*. Ed. Muhammad A. Ata. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1410 H. Print.
56. Al-Zaila'i, Abdullah Y. *Nasb ar-Rayah li Ahadith al-Hedayah*. Ed. Scientific Board. India: photocopy, Cairo: Dar al-Hadith. Print.
57. Al-Zar, Abu Bakr. *al-Bahr az-Zakhar- known as Musnad al-bazar*. Ed. Mahfouz ar-Rahman zainallah. 1st ed. Maktabat al-Uloom wa al-Hekam, 1409 H. Print.
58. Ibn Abdulbar. *Al-Istithkar Al-Jamie' li Mathaheb Fuqaha' Al-Amsar wa Ulama' Al-Aqtar fi ma Tadhanahu mn Ma'ani Al-Ra'I wa Al-Athar*. Ed. Salem Ata and Muhamad Mu'awadh. 1st ed. Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1421 H. Print.
59. Ibn Abi Hatem, Abdulrahman. *'Elal-al-Hadith*. Ed. Moheb ad-Den al-Khatib. Beirut: Dar al-Ma'refah (photocopy), 1405 H. Print.
60. Ibn Abi Shaibah. *Al-Musanaf*. Pakistan: Department of Quran and Islamic Sciences publications.
61. Ibn al-Ja'ad. *Musnad ibn al-Ja'ad*. Ed. Abdulmahdi Abdulhadi. 1st ed. Maktabat al-Falah, 1405 H. Print.
62. Ibn al-Jawzi. *al-'Elal-al-Mutanahiyah fi al-Ahadith al-Wahiyah*. Ed. Irshad al-Haq al-Athari. al-Maktaba al-Emdadiyyah.
63. Ibn Al-Jawzi. *at-Tahqiq fi Ahadith al-Khelaf*. Ed. Mas'ad as-Sa'dani. 1st ed. Maktabat Dar al-Baz, 1415 H. Print.
64. Ibn al-Munthir. *Al-Awsat fi as-Sunan wa al-Ijtima' wa al-Ikhtilaf*. Ed. Sagheer A. Hunaif. 1st ed. Dar Taiba, 1413 H. Print.
65. Ibn an-Na'im. *Hiliat al-Awlia' wa Tabaqat al-Asfia'*. Cairo: Dar Umm al-Qura. Print.
66. Ibn as-Salah, Abi Amr. *Siyanat Sahih Muslimn al-Ekhlal-wa al-Ghalat wa Hemaiyatuhu mn al-Esqat wa as-Saqt*. Ed. Muaffaq A. Abdulqader. 2nd ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1408 H. Print.
67. Ibn at-Turkomani. *al-Jawar an-Naqi*. Print.



41. Al-Qortobi, Yousef A. *at-Tamhid li ma fi al-Muwatta mn al-Ma'ani wa al-Asanid*. Ed. Sai'ed A. 'Arab. 1st ed. Morocco: Ministry of Endowments, 1412 H. Print.
42. Al-Sakhawi, Muhammad. A. *Fat'h al-Moghith bi Sharh Alfiat al-Hadith li al-Iraqi*. Ed. Ali H. Ali. 2nd ed. n.p., 1412 H. Print.
43. Al-Sana'ani, Abdulrazaq. *al-Musanaf*. Ed. Habib Ar-Rahman Al-Azhami. 2nd ed. Al-Maktab Al-Islami, 1403 H.
44. Al-Sejestani, Abi Dawoud, and al-Khatibi. *Sunan Abi Dawoud*. Ed. ad-Da'as and Adel as-Saiyyed. 1st ed. Dar al-Hadith, 1388 H. Print.
45. Al-Shafe'i. *Al-Um*. Ed. Mahmoud Matraji. 1st ed. Dar al-Baz, 1413 H. Print.
46. Al-Shaibani, Al-Dhahak M. *Al-Ahad wa Al-Mathani*. Ed. Basem F. al-Jawabrah. 1st ed. Dar ar-Rayah, 1411 H. Print.
47. Al-Suyuti. *Tadrib ar-Rawi fi Sharh Taqrib an-Nawawi*. Ed. Nazhr al-Fryani. 6th ed. Dar Taiba, 1423 H. Print.
48. Al-Tabrani. *al-Mua'jam al-Khabir*. Ed. Hamdi as-Salafi. 1st ed. Maktabat ibn Taimiyah, 1415 H. Print.
49. Al-Tahawi. *Sharh Ma'ani al-Athar*. Ed. Muhammad Z. an-Najar. 2nd ed. Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1407 H. Print.
50. Al-Tahawi. *Sharh Mushkel al-Athar*. Ed. Shu'aib al-Arnaout. 1st ed. ar-Risalah Foundation, 1415 H. Print.
51. Al-Tayalisi, Sulaiman D. *al-Musnad*. Ed. Muhammad A. at-Turki. 1st ed. Cairo: Dar Hajr, 1420 H. Print.
52. Al-Termethi, Muhammad E. *al-Jamie' al-Kabir*. Ed. Bashir A. Ma'rouf. 1st ed. Dar Beirut: al-Gharb al-Islami, 1996 G. Print.
53. Al-Thahabi, Muhammad A. *Mizan al-I'tedal-fi Naqd ar-Rejal*. Ed. Ali M. al-Bjawi. 1st ed. Beirut: Dar al-Marefah, 1412 H. Print.
54. Al-Thahabi. *Siyar A'lam an-Nobala'*. Ed. Shu'aib al-Arnaout. 2nd ed. ar-Risalah Foundation, 1402 H. Print.

28. Al-Haithami. *Mojama' az-Zawa'ied wa Manba' al-Fawa'ied*. 1st ed. Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1408 H. Print.
29. Al-Hakim, Abu Abdullah. *Al-Mustadrak ala as-Sahihain appended with Talkhis ath-Thahabi*. Ed. Yousef al-Mari'shli. Dar Ma'refah. Print.
30. Al-Hazmi. *Al-I'tibar fi an-Nasekh wa al-Mansoukh mn al-Athar*. Ed. Abdulmo'ti Qal'aji. 1st ed. Pakistan: Islamic Studies University, 1410 H. Print.
31. Al-Khalili, Khalil A. *Al-Irshad fi Ma'refat Ulama' Al-Hadith*. Ed. Muhammad Idris. 1st ed. Al-Roshd library, 1409 H. Print.
32. Al-Manawai, Abdulraouf. *Faidh al-Qadir Sharh al-Jamie' as-Saghir* (T1031). 1st ed. al-Maktabah at-Tejariyyah al-Kubra, 1356 H. Print.
33. Al-Maousli, Abi Ya'la. *Musnad Abi Ya'la al-Maousli*. Ed. Hussain S. Asad. Dar ath-Thaqafah, 1404 H. Print.
34. Al-Marouzi, al-Husain. *Al-Ber wa as-Selah*. Ed. Muhammad S. Bukhari. 1st ed. Dar al-Watan, 1419 H. Print.
35. Al-Mazi, Youssef. *Tahdhib al-Kamal-fi Asma' al-Rejal*. Ed. Bashir Awad. 1st ed. ar-Resala Foundation, 1413 H. Print.
36. Al-Nawawi, Mohi ad-Din S. *Al-Majmoa'*. al-Madinah al-Munawwarah: al-Maktabah as-Salafiyyah. Print.
37. Al-Nawawi. *Sharh Sahih Moslem* 1st ed. Dar ar-Rayyan for Heritage, 1407 H. Print.
38. Al-Nesa'ie. *Sunan an-Nesa'ie bi Sharh as-Syouti wa Hashiyat as-Sendi*. Ed. Abdulfatah Abu Ghedah. 2nd ed. Dar al-Basha'ier, 1409 H. Print.
39. Al-Nisabouri, Muhammad A. *Ma'refat Uloum al-Hadith*. Ed. as-Saiyyed mua'azham Hussain. Print.
40. Al-Qasim, Abdulrahman M. *Majmoua' Fatawa Shaikh al-Islam Ahmad ibn Abdulhaliem ibn Taimiyyah*. Saudi Arabia: Ministry of Islamic Affairs, 1416 H. Print.

14. Al-Baihaqi. *as-Sunan al-Kubra, appended with al-Jawar an-Naqi for ibn at-Turkomani*. Ed.: Youssef al-Mar'eshli. Dar al-Marefah, 1413 H. Print.
15. Al-Baihaqi. *as-Sunan al-Kubra*. Print.
16. Al-Baihaqi. *as-Sunan as-Sughra*. Ed. Abdulsalam and Qabani. 1st ed. Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1412 H. Print.
17. Al-Baihaqi. *Ma'refat as-Sunan wa al-Athar*. Ed. Abdulmu'ati Qala'aji. 1st ed. Dar al-Wa'i wa al-Wafa', 1411 H. Print.
18. Al-Balqini. *Mahasen al-Istelah ma' Uloom al-Hadith li ibn as-Salah*. Ed. Aishah bint al-Shatie'. Cairo: Dar al-Ma'aref. Print.
19. Al-Basti, Muhammad H. *ath-Theqat*. Ed. Dr. muhammad A. Khan. 1st ed. India: Majles Daeirat al-Ma'aref al-Othmaniyyah, 1393 – 1403 H. Print.
20. Al-Bukhari Muhammad I. *Alt-Tarikh al-Kabir*. India: Dar al-Ma'aref al-Uthmaniyyah Press and Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah (photocopy). Print.
21. Al-Bukhari, Muhammad I. *Al-Adab Al-Mufrad*. Ed. Muhammad Ata. 1st ed. al-Maktabah al-'Elmiyyah, 1410 H. Print.
22. Al-Daraqutni, Ali O. *as-Sunan*. Pakistan: Faisal-Abad edition. Print.
23. *Al-Darmi. Tarikh ad-Darmi 'an Abi Zkariyya Yahya ibn Mo'ain*. Ed, Ahmad M. Saif. Dar al-Ma'amon. Print.
24. Al-Dousari, Jasim M. *ar-Rawd al-Basam bi Tartib Fwa'ied Tamam*. 1st edition. Beirut: Dar al-Bsha'ier, 1408 H. Print.
25. Al-Drami. *Sunan ad-Drami*. Ed. Muhammad A. Dahman. Dar al-Kutub al-'Elmiyyah. Print.
26. Al-Faresi, Ali B. *Al-Ihsan fi Taqrib Sahih ibn Haiyan*. Ed. Shu'aib Al-Arnaout. 1st ed. Beirut: ar-Risalah Foundation, 1408 – 1412 H. Print.
27. Al-Haithami. *Kashf as-Setar fi Zawa'ied al-Bazar ala al-Kutub as-Settah*. Ed. Habib ar-Rahman al-Azhami. 1st ed. ar-Risalah Foundation, 1399 H. Print.

Arabic References

1. A-Asqlani, ibn Hejr. *Taghliq at-Ta'liq ala Sahih al-Bukhari*. Ed. Sa'id al-Qazqi. 1st ed. al-Maktab al-Islami, 1405 H. Print.
2. Abdulhadi Muhammad A. *Al-Muharer fi al-Hadith*. Ed. Yousef A. al-Mari'shli. 2nd ed. Beirut: Dar al-Ma'rafah, 1412 H. Print.
3. Al-'Ajli. *Tarikh ath-Thaqafat bi Tartib al-Haithami wa Tadhminat ibn Hajar*. Ed. Abdulmo'ti Qal'aji. 1st ed. Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1405 H. Print.
4. Al-Asbahani, ibn Na'im. *Thekr Akhbar Asbahani*. 2nd ed. India: ad-Dar al-'Elmiyyah, 1405 H. Print.
5. Al-Asqalani, Ahmad A. *al-Esabah fi Tamiyz as-Sahabah*. Ed. Adel Abdulmaougoud et all. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1415 H. Print.
6. Al-Asqlani, Ahmad A. *Lesan al-Mizan*. 2nd ed. al-A'lami Publications, 1390 H. Print.
7. Al-Asqlani, ibn Hajar. *Fat'h al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari*. Ed. Qusai M. al-Khatib. 1st ed. Dar ar-Rayyan, 1407 H. Print.
8. Al-Asqlani, ibn Hajar. *Tahthib at-Tahthib*. 1st ed. Dar al-Fekr, 1413 H. Print.
9. Al-Asqlani, ibn Hajar. *Taqrib at-Tahthib*. Ed. Sagheir al-Pakistani. 1st ed. Dar al- Riyadh: 'Asemah, 1416 H. Print.
10. Al-Athari, Abi Ishaq H. *Ghawth al-Makdoud bi Takhreej Muntaqa ibn al-Jaroud*. 1st ed. Beirut: Dar al-Ketab al-Arabi, 1408 H. Print.
11. Al-Baghawi, al-Husain M. *Sharh as-Sunnah*. Ed. Shu'aib al-Arnaout. 2nd ed. Beirut: ar-Risalah Foundation, 1403 H. Print.
12. Al-Baghdadi, al-Khatib. *al-Jamie' li Akhlaq ar-Rawi wa Adaab as-Same'*. Ed. Mahmoud at-Tahan. 1st ed. Maktabat al-Ma'aref, 1403 H. Print.
13. Al-Baihaqi. *al-Khelafiyat*. Ed. Mashour Ha. Slaman. 1st ed. Dar al-Somai'ei, 1415 H. Print.

Discontinued Narrations of Hadiths (Al-Mu`allaqat)¹
in Al-Imam ibn Khuzaymah' Sahih
- Compilation, Ascription (takhreej)² and study –

Dr. Abdulrahman ibn Ahmad Al-`Awaji

Department of Sunnah and its sciences

College of Fundamentals of Religion

Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

The topic of this research stems from the fact that there are some hadiths in Sahih Imam ibn Khuzaymah that were not mentioned in his *isnad* (chain of transmission) but were mentioned in the form of annotation. They were, however, mentioned within an argument, and as reference.

Thus, what are these hadiths? How many are they? What is the annotation form in which they are mentioned? What are the reasons for which ibn Khuzaymah mentioned them in the form of annotation? What are the categories of al-Mu`allaqat according to ibn Khuzaymah in his Sahih? Who complemented these Mu'allaqat?

The number of hadiths mu`allaq (of interrupted narration) in Sahih Imam ibn Khuzaymah amounted to (22) hadiths. They are divided into two categories: hadiths that were complemented by ibn Khuzaymah himself elsewhere in his book, and hadiths complemented by other imams.

1 A hadith that one or more narrations respectively are missing from the compiler's side, i.e. the one who compiled the hadith has left his source (or source's source, etc) out of the narrations.

2 Tracing the narration back to its primary sources in order to identify its status in terms of authenticity or weakness.



تعقبات الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" على كتاب "الكامل" للحافظ ابن عدي الجرجاني

د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي
قسم الشريعة والدراسات الإسلامية - كلية القانون
جامعة الإمارات العربية المتحدة



—

تعقبات الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" على كتاب "الكامل" للحافظ ابن عدي الجرجاني

د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي
قسم الشريعة والدراسات الإسلامية – كلية القانون
جامعة الإمارات العربية المتحدة

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة تعقبات الإمام الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، وقد قامت هذه الدراسة على منهج الاستقراء والتحليل فجاءت في سبعة مباحث وخاتمة.

وقد كانت تعقبات الذهبي كثيرة متنوعة، منها ما يتعلق بالحكم على الراوة، أو إيرادهم في الضعفاء بلا حجة، أو الحكم على الأحاديث، أو ما يتعلق بالعلوم المتصلة بالراوي، أو الوهم فيهم، وغير ذلك، وقد قمت بدراستها دراسة علمية، محاولاً الترجيح بين الأقوال، مستنداً في ذلك على أقوال العلماء، والمصادر الأصلية في كل باب، للوصول إلى الخلاصة في كثير من هذه التعقبات، وبيان وجه الصواب فيها.

الكلمات المفتاحية: تعقبات، الذهبي، ابن عدي، ميزان الاعتدال، الكامل في الضعفاء.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ تعقبات العلماء تمثل لوناً من ألوان النقاش العلمي الهادف، والنقد البناء، الذي يُتَغى من ورائه إصابة الحق، وسد الخلل، وإكمال النقص الذي لا يخلو منه إنسان، "فما من ناقل خبر، وحامل أثر، من السلف الماضين الى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدَّهم توقياً، وإتقاناً لما يُحفظ ويُنقل، إلّا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله".^١ وما سلّم مؤلّف صنفه إنسان من عيب، أو نقص، أو خلل، و"لوعورض كتاب سبعين مرّة لو جِدَ فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه"^٢ كما قال الإمام المزني رحمه الله تعالى.

ولذلك كان تعقب العلماء بعضهم على البعض الآخر سنة ماضية منذ عهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، وها هي أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تستدرّك على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواطن متعددة، وقد جمع الإمام الزركشي تلك التعقبات في كتابه الموسوم "الإجابة لإيراد ما استدرّكته عائشة على الصحابة"^٣، وتلاه السيوطي في كتابه الموسوم "عين الاصابة في استدرّاك عائشة على الصحابة"^٤.

١ - التمييز لمسلم بن الحجاج: ١٧٠.

٢ - التوضيح لأوهام الجمع والتفريق: ١٤/١.

٣ - طبع الكتاب بتحقيق سعيد الأفغاني، ونشره المكتب الإسلامي ببيروت - ١٣٩٠هـ.

٤ - طبع الكتاب بتحقيق عبد الله محمد الدرويش، نشر مكتبة العلم، القاهرة، مصر، ١٤٠٩هـ.

وأصبح التعقب نوعاً من أنواع التصنيف التي درج عليها العلماء في مختلف العلوم والفنون، خدمة للعلم، وصيانة له من الأخطاء والأوهام، وحماية لقارئها من الوقوع فيها، مع بيانهم أنَّ ذلك التعقب لا يمثل انتقاصاً من قدر من استدرکوا عليه، أو إساءةً لمن تعقبوه، واضعين نصب أعينهم أنَّ العلم رحم بين أهله، وأنَّ الكمال لكتاب الله، والعصمة لرسوله صلى الله عليه وسلم " وكل كلام بعد ذلك، فله خطأ وصواب، وقشر ولباب".^١

ومن العلماء الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في هذا الميدان الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - في مصنفاته المتعددة، ومنها كتابه الموسوم "میزان الاعتدال في نقد الرجال" الذي جاء حافلاً بألوان متنوعة من التعقب والاستدراك على غيره من العلماء، ومنهم الإمام أحمد بن عدي مصنف "الكامل في ضعفاء الرجال" الذي كان محط إعجاب الذهبي حتى قال فيه: "هو أكمل الكتب وأجلها"^٢ وقال أيضاً: "كتاب الكامل في معرفة الضعفاء، في غاية الحسن"^٣ كما كان مورداً مهماً من موارد كتابه الميزان.

بل نجده في كثير من الأحيان يعتمد عليه، ويقتصر على ما يذكره من غير مزيد.^٤ وقد كان لهذه التعقبات أهميتها في علم الجرح والتعديل، وذلك نظراً لما للمتّعقب والمتعقب عليه من مكانة خاصة بين أئمة الحديث ونقاده، وما لكتاب الكامل من منزلة رفيعة عند علماء هذا الفن، وتمييز بين الكتب التي صُنفت في الضعفاء من الرواة. ولذلك أحببت تتبع هذه التعقبات التي ذكرها الإمام الذهبي في كتابه "میزان الاعتدال" على كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي - رحمه الله تعالى - وجمعها

١ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: ١٧/١.

٢ - ميزان الاعتدال: ٢/١.

٣ - تاريخ الإسلام: ٢٤٠/٨.

٤ - انظر ترجمة رقم ١٠٠، ١٠٥، ٢٢٧، ٢٥٤، وغيرها كثير.

وتصنيفها على حسب نوعها، ودراستها دراسة علمية وافية وفق منهج المحدثين وقواعدهم في هذا المجال.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية موضوع البحث في الوصول الى خلاصة القول في الأمور التي تعقب فيها الإمام الذهبي الحافظ ابن عدي، وبيان وجه الحق فيها.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها:

١- الوقوف على منهجية العلماء في التعامل مع اخطاء من سبقهم، وكيفية ردهم عليها، وبيان وجه الصواب فيها، والتأسي والاستفادة من هذه المنهجية، وتجليتها للأنظار عسى أن تكون دافعاً لعلماء العصر، وطلبة العلم في نبذ التعصب، والانتصار للنفس، والدوران مع الحق حيثما دار.

٢- لفت الأنظار إلى أهمية المراجعات العلمية، والتعقبات النقدية، وأثرها في بناء الشخصية العلمية، وتنمية الملكة النقدية عند طلبة العلم.

منهجية البحث:

ولتحقيق الغاية التي أقمت بحثي من أجلها، والوصول الى هذا المبتغى اتبعتُ ما يأتي: أولاً: المنهج الاستقرائي: حيث قمت باستقراء كتاب الميزان استقراءً كاملاً، واستخراج تلك التعقبات، واستقراء مواطنها في كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال"، وذلك للوقوف على قول ابن عدي، وموازنته بما نقله الذهبي عنه، وذلك لما قد يحصل في النقل أحياناً من سهو، أو خطأ أو وهم.

ثانياً: المنهج التحليلي النقدي: حيث عملت على دراسة هذه التعقبات، وتفرعها على حسب نوعها، ودراستها دراسة تحليلية، والموازنة بين قول الإمامين ابن عدي

والذهبي، حيث أذكر قول ابن عدي ابتداءً، ثم أتبعه بذكر تعقب الذهبي عليه، ثم أناقش هذا التعقيب، وأوازن بينهما من خلال عرض الرأيين على الميزان النقدي لدى المحدثين، محاولاً الترجيح بينهما، والانتصار لأحدهما بعد ظهور الحجة، وقيام البرهان، مستعيناً بأقوال العلماء، والمصادر الأصيلة في كل باب.

وقد أخالف هذه المنهجية أحياناً فأقدم قول الذهبي الذي يتضمن التعقب على قول ابن عدي، وذلك تبعاً لطبيعة ذلك التعقب.

أسئلة البحث ومشكلته:

يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ١- هل أصاب الحافظ الذهبي في جميع تعقباته على ابن عدي في كتابه الكامل.
- ٢- هل يمكن حمل بعض هذه التعقبات على الاختلاف بين النقاد في الحكم على الرواة باعتبار كونه أمراً اجتهادياً.
- ٣- ماهي القيمة العلمية لهذه التعقبات.

الدراسات السابقة:

تعد طريقة التعقبات على العلماء السابقين طريقة مألوفة معهودة عند أهل العلم في شتى العلوم والفنون، ومنهم أهل الحديث، وقد كتب فيها السابقون منهم، وأولاهها المعاصرون عنايتهم بها أيضاً.

ولم أقف على دراسة مستقلة أفردت تعقبات الإمام الذهبي في كتابه "الميزان" على كتاب "الكامل" لابن عدي، كما أن الذهبي - رحمه الله تعالى - لم يصنّف كتابه - كما هو معروف عند أهل العلم - لتعقب ابن عدي، وإنما جاءت المسائل التي تعقبه فيها منثورة في طياته، وبين ثناياه

وقد وقفت على بعض الدراسات التي تناولت تعقبات الإمام الذهبي في كتابه الميزان على غير الحافظ ابن عدي، منها: تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي للأستاذ الدكتور محمد الطوالة، وتعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي في ميزان الإعتدال لعلي بن محمد العمران.

ويلاحظ من العناوين السابقة أنها لا تتناول موضوع البحث الذي نحن بصدده. كما وجدت من خلال البحث في شبكة المعلومات الدولية بعد الانتهاء من كتابة البحث أن هناك دراسة علمية عن تعقبات الإمام الذهبي على الأئمة في كتابه ميزان الاعتدال للباحث أحمد أيوب الفياض ، ولم يتسن لي الوقوف عليها.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة تلك التعقبات أن يكون البحث في مقدمة وسبعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعقبات الذهبي على ابن عدي في أحكامه على الرواة.

المبحث الثاني: التعقبات المتعلقة بإيراد الراوي في الضعفاء.

المبحث الثالث: تعقباته على ابن عدي في أحكامه على الأحاديث.

المبحث الرابع: مخالفة الذهبي لابن عدي في تجهليه للرواة.

المبحث الخامس: تعقبات الذهبي في المتفق والمفترق من الرواة.

المبحث السادس: تعقبات الذهبي على ابن عدي في تفريق الترجمة الواحدة الى

ترجمتين.

المبحث السابع: أوهام ابن عدي في الرواة.

داعياً المولى عز وجل التوفيق فيما أصبو إليه ، وأن يعصم القلم من الخطأ ، والحكم

من الهوى والنفس من الشطط ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

تعقبات الذهبي على ابن عدي في أحكامه على الرواة

تعقّب الإمام الذهبي على الحافظ ابن عدي في بعض أحكامه على الرواة الذين ترجم لهم في كتابه الكامل، وخالفه فيما ذهب إليه من أحكام، وهم ثمانية عشر راوياً، وفيما يأتي بيان لهذه المواطن على حسب أسماء الرواة مرتبين على حروف المعجم:

١- أبان بن تغلب الكوفي:

ترجم له الذهبي في الميزان فقال: "أبان بن تغلب الكوفي، شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته، وقد وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: "كان غالباً في التشيع"، وقال السعدي: "زائغ مجاهر"^١. قلت: قد وقع الإمام الذهبي رحمه الله تعالى فيما نقله عن ابن عدي لبس، إذ تبين لي بعد الرجوع الى كتاب "الكامل" أن ابن عدي لم يقل ذلك، وما نقله الذهبي عنه من وصف الراوي بالغلو في التشيع فإنّما أورده ابن عدي في معرض التفسير لقول إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني حيث قال: "وأحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفة"^٢.

وساق قول السعدي في أبان: "زائغ، مذموم المذهب، مجاهر"^٣. ثم فسّره قائلاً: "وقول السعدي: "مذموم المذهب، مجاهر" يريد به أنّه كان يغلو في التشيع، لم يرد به ضعفاً في الرواية، وهو في الرواية صالح لا بأس به"^٤.

١ - ميزان الاعتدال: ١١٨/١.

٢ - الكامل: ٣٨٩/١.

٣ - انظر قوله في كتابه أحوال الرجال: ٦٧.

٤ - الكامل: ٣٨٩/١.

فتبين أن ابن عدي لم يقل ذلك في معرض الحكم على الراوي، وإنما قاله تفسيراً لقول الجوزجاني.

والذي يبدو لي أن الذي أوقع الذهبي في هذا أنه لم يرجع إلى كتاب "الكامل"، وإنما أخذ مقولة ابن عدي من الحافظ ابن الجوزي في كتابه "الضعفاء والمتروكين" - وهو أحد موارد كتاب الميزان - حيث قال ابن الجوزي: قال ابن عدي: "وكان غالباً في التشيع، وهو في الرواية صالح لا بأس به".^١

فحكى الذهبي هذا القول متابعاً لابن الجوزي، وقد أورد الحافظ ابن حجر قول ابن عدي على الصواب^٢، ولم يتابع الذهبي في نقله، وهو الصحيح كما تقدم.

٢- أبان بن يزيد العطار:

قال ابن عدي في ترجمته: "أبان بن يزيد العطار، بصري، يكنى أبا يزيد".^٣ وساق له عدة أحاديث، ثم قال: "وهو حسن الحديث، متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق" وأورد قول يحيى بن سعيد: "لا أروي عنه".^٤

وترجم له الذهبي في الميزان، وتعقب ابن عدي في إيراده قول يحيى بن سعيد فيه، وطعن في راوي الخبر عنه، وهو محمد بن يونس الكديمي البصري، وقال: ليس بمعتمد.^٥

١ - الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ١/١٥.

٢ - انظر تهذيب التهذيب: ٨١/٨.

٣ - الكامل: ٣٩٠/٨.

٤ - المصدر السابق.

٥ - وقال في ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٠: "وروي عن يحيى القطان أنه قال: 'لا أحدث عنه' وهذا لم يصح" قلت: والثابت ما قاله يحيى بن معين: "كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه" الجرح والتعديل: ٢/٢٩٩.

ثم أورد قول ابن عدي المتقدم في أبان ، وتعقبه قائلاً:

”بل هو ثقة حجة ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: ”كان ثبتاً في كل المشايخ
”وقال ابن معين والنسائي: ”ثقة“، وقد أوردته أيضاً العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في
الضعفاء^١، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح، ويسكت
عن التوثيق“^٢.

قلت : صنيع ابن عدي في هذا الموضع كصنيع ابن الجوزي - رحمه الله تعالى -
فجانب الصواب بذلك ، والحق ما ذكره الذهبي في هذا الراوي من كونه ثقة حجة ، فقد
وثقه علي بن المديني ، وأحمد ، ويحيى بن معين ، والنسائي ، وابن حبان ، والعجلي ، واحتج به
الشيخان^٣، فجاز بذلك القنطرة.

وأما ما ورد من تضعيفه عن يحيى بن سعيد فلا يثبت عنه كما بينّ الذهبي، حيث روى
عنه هذا التضعيف محمد بن يونس الكديمي ، وهو متهم بوضع الحديث، وسرقته، وادعى
رؤية قوم لم يرههم ، ورواية عن قوم لا يعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه كما
قال ابن عدي نفسه في ترجمته^٤.

وقد اعتذر الذهبي عن إيراده لهذا الراوي في كتابه ”الميزان“ قائلاً: ”ولولا أن ابن عدي
وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً“^٥
وبذلك أنصف الذهبي ذلك الراوي .

١ - انظر الضعفاء والمتروكين: ٢٠/١.

٢ - ميزان الاعتدال: ١٣١/١.

٣ - انظر: الجرح والتعديل: ٢٩٩/٢، الثقات: ٦٨/٦، تهذيب الكمال: ٢٥/٢، معرفة الثقات: ١٩٩/١، تهذيب
التهذيب: ٨٧/١.

٤ - الكامل: ٢٩٢/٦-٢٩٣.

٥ - ميزان الاعتدال: ١٣١/١.

٣- أحمد بن الأزهر النيسابوري :

قال ابن عدي:

”وأبو الأزهر هذا بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس“^١.

وقد أورد الذهبي في الميزان قول ابن عدي مختصراً، وتعقبه بقوله :

”بل هو كما قال أبو حاتم: صدوق“^٢.

وأردف قائلاً:

”وقال النسائي وغيره: لا بأس به، وقد أدرك كبار مشيخة الكوفة عبد الله بن نمير وطبقته، وحديث عنه جلة، ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثاً في فضائل علي يشهد القلب إنه باطل“^٣ وقال أبو حامد ابن الشرقي: السبب فيه أن معمرأ كان له ابن اخت رافضي فأدخل هذا الحديث في كتبه، وكان معمر مهيباً لا يقدر أحد على مراجعته، فسمعه عبد الرزاق في الكتاب. قلتُ : وكان عبد الرزاق يعرف الأمور فما جسر يحدث بهذا إلا سرّاً لأحمد بن الأزهر ولغيره ، فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهده“^٤

قلتُ : قول ابن عدي : ”وأبو الأزهر بصورة أهل الصدق عند الناس“ ، بمعنى أنه لم يكن يتعمد الكذب، ولم يذكر فيه قولاً يبين مرتبته، فاستدرك عليه الذهبي بقوله: بل هو كما

١ - الكامل: ١٩٢/١.

٢ - انظر: ٢١٣/١.

٣ - ٢١٣/١.

٤ - وهو حديث عبيد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: ”أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة“.

٥ - ميزان الاعتدال: ٢١٣/١.

قال أبو حاتم صدوق ، ولفظة صدوق عند أبي حاتم لا تقل عنده عن كلمة ثقة حيث كان رحمه الله تعالى معروفاً بالتشدد في الحكم على الرواة، والحق مع الإمام الذهبي فيما ذهب إليه في حكمه على هذا الراوي، فقد قال عنه صالح جزرة مثل قول أبي حاتم :
”صدوق“^١، وقال النسائي والدارقطني ”لا بأس به“^٢.

وما أخذ عليه غير مسلم به، ولا يُحمل عليه، قال الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى -
في ”سير أعلام النبلاء“: الإمام الحافظ الثبت... وهو ثقة بلا تردد، غاية ما نقموا عليه ذاك الحديث في فضل علي - رضي الله عنه -، ولا ذنب له فيه^٣. وقد قال ذلك يحيى بن معين أيضاً، وبهذا يكون الذهبي قد أنصف ذلك الراوي.

٤- الحسن بن قتيبة الخزاعي المدائني :

قال ابن عدي : ”وللحسن بن قتيبة هذا أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنه لا بأس به“^٥.

وقد نقل الذهبي في كتابه ”الميزان“^٦ الشطر الثاني من مقولة ابن عدي في الراوي،
وتعقبه قائلاً:

”لا، بل هو هالك“^٧.

١ - الجرح والتعديل: ٤٧/٢، تهذيب الكمال: ٢٥٨/١، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ٣/١.

٢ - تهذيب الكمال: ٢٥٨ / ١، سير أعلام النبلاء: ٣٦٥ / ١٢.

٣ - ٣٦٥ / ١٢.

٤ - تهذيب الكمال: ٢٦٠ / ١.

٥ - الكامل: ٢٢٧ / ٢.

٦ - ٢٧٠ / ٢.

٧ - المصدر السابق.

وأورد الذهبي ما يدل على هلاك الراوي، وضعفه الشديد، من خلال استشهاده بقول الإمام الدارقطني عنه: "متروك الحديث" وقول أبي حاتم: "ضعيف الحديث" وقول الأزدي: "واهي الحديث" وقول العقيلي "كثير الوهم"؛^٤

قلت: والصواب ما ذهب إليه الإمام الذهبي من تضعيف هذا الراوي، إذ لم يؤثر عن أحد من الأئمة توثيقه، فقد ضعفه من ذكرهم الذهبي، كما ضعفه ابن حبان أيضاً، وقال: "كان يخطئ ويخالف".^٥

وقد نقل الحافظ ابن حجر في "الميزان" كلام الذهبي، وسكت عليه موافقةً له، ونبه على أن هذا الراوي ليس والد محمد بن الحسن بن قتيبة شيخ ابن حبان، وابن عدي، قائلاً: "ذاك شيخ آخر، قليل الرواية".^٦

٥- سليمان بن حيان الأحمر الكوفي:

قال ابن عدي في ترجمته:

"له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه، فيغلط، ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة".^٧

وقد أورد الذهبي كلام ابن عدي بنحوه مختصراً، ثم قال:

"الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثّر يهمل كغيره".^٨

١ - انظر قوله في تاريخ بغداد: ٧ / ٤٠٤.

٢ - انظر الجرح والتعديل: ٣ / ٣٣.

٣ - الضعفاء الكبير: ١ / ٢٤١.

٤ - المصدر السابق.

٥ - الثقات: ٨ / ١٦٨.

٦ - لسان الميزان: ٢ / ٢٤٦.

٧ - المصدر السابق: ٣ / ٢٨١.

٨ - ميزان الاعتدال: ٣ / ٢٨٥.

قلت: قد انفرد بتضعيفه كل من ابن عدي، ويحيى بن معين في رواية الدوري، ولم يشاركهما في ذلك احد، بل ورد عن ابن معين نفسه توثيقه في رواية ابن مريم، كما روى عثمان الدارمي عنه قوله: "لا بأس به"، وكذا قال النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه علي بن المديني، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي، وهو ممن احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما.^٢

وردّ الذهبي على ابن عدي تضعيفه مبيناً أنّ وهم سليمان الاحمر وهم يُحتمل منه، حاله في ذلك حال غيره من الراوة الكثيرين، وأنّ ذلك لا يسقطه. والذي يظهر لي رجحان ما ذهب إليه الذهبي، وأما ما طعن به ابن عدي من سوء حفظ وغلطه فهو كما أشار الذهبي لا يسقطه، لأنّه راوٍ مكثّر، وخطؤه قياساً الى حجم ما يروي لا يضرُّ به كثيراً، ولهذا توسط ابن حجر في الحكم عليه، فقال: "صدوق يخطئ".^٣

٦- شهر بن حوشب:

قال ابن عدي :

"وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به"^٤ وتعقبه الذهبي بقوله: "وقد ذهب إلى الإحتجاج به جماعة، وقال حرب الكرمانى عن أحمد ما أحسن حديثه ووثقه ... وروى حنبل عن أحمد: ليس به بأس، وقال النسوي: شهر وإن تكلم فيه ابن عون فهو ثقة"^٥

١ - انظر: الجرح والتعديل: ٤/ ١٠٦، الثقات: ٦/ ٣٩٥، تهذيب الكمال: ١١/ ٣٩٦-٣٩٧، تهذيب التهذيب: ٤/ ١٥٩.

٢ - انظر رجال صحيح البخاري: ١/ ٣١٣، رجال مسلم: ١/ ٢٦٧.

٣ - تقريب التهذيب: ٢٥٠.

٤ - الكامل: ٤/ ٣٩.

٥ - ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٩١.

قلت: شهر بن حوشب قد تكلم فيه بعضهم، ومنهم ابن عدي، وقد عاب الذهبي عليه تضعيفه للراوي، وأنكر عليه اقتصاره على ذكر أقوال العلماء الذين جرحوه دون أن يورد قول مَنْ وثقه والإنصاف يقتضي عند الترجمة لراي ما أن يُذكر فيها المعدّلون والمجرّحون على حد سواء، وهذا ما لم يفعله ابن عدي، فاستدرك عليه الذهبي بذكر الأئمة الذين احتجوا به ووثقوه.

ويضاف الى الأئمة الذين وثّقوه أيضاً: يحيى بن معين حيث قال فيه: "ثبت"، وأبو زرعة حيث وصفه بقوله: "لا بأس به"^٢، ويعقوب بن شيبه^٣، وغيرهم.

٧- عبد الله بن داود التمار الواسطي:

قال ابن عدي في ترجمته: "وهو ممن لا بأس به إن شاء الله"، وتعقبه الذهبي بعد أن أورد عبارته تلك بقوله: "قلت: بل كل البأس به، وروايته تشهد بصحة ذلك، وقد قال البخاري فيه نظر^٤، ولا يقول هذا إلّا فيمن يتهمه غالباً. ومن أباطيله عن الليث عن عقيل عن الزهري عن ابن المسيب عن سعد - رضي الله عنه - مرفوعاً: "جاءني جبرائيل بسفر جلة من الجنة، فأكلتها، فواقعت خديجة، فعلمت بباطمة - رضي الله عنها - ... الحديث"^٥.

١ - تاريخ ابن معين ٤/ ٢١٦.

٢ - الجرح والتعديل: ٤/ ٣٨٢.

٣ - سير أعلام النبلاء: ٤/ ٣٧٨.

٤ - الكامل: ٤/ ٢٤٣.

٥ - انظر قوله في التاريخ الكبير: ٥/ ٨٢.

٦ - ميزان الاعتدال: ٤/ ٩١.

قلتُ: قد أصاب الإمام الذهبي في تعقبه على ابن عدي، حيث لم يوثق أحد من أئمة الجرح والتعديل عبد الله التمار، فقد قال فيه أبو حاتم: "ليس بقوي، حدثٌ بحديث منكر"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم"، وقال النسائي: "ضعيف"^٢ وقال الإمام البخاري: "فيه نظر"^٣ كما تقدّم، وهو جرح شديد كما فسّر ذلك البخاري نفسه حيث قال: "إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واهٍ"^٤. كما نلاحظ أنّ ابن عدي نفسه قد ألحح الى ضعف الراوي في صدر ترجمته عندما نقل قول البخاري فيه، ثم عاد في خاتمتها ليقول بقبوله.

٨- عبد الله بن واقد الخراساني

قال ابن عدي في ترجمته - بعد أورد له حديثين من روايته عن محمد بن مالك عن البراء، أحدهما في خاتم الذهب، والآخر في قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾^٥: "ولعبد الله بن واقد هذا غير ما ذكرتُ، وليس بالكثير، وهو مظلّم الحديث، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره"^٦.

وقد نقل الذهبي العبارة الأخيرة من كلام ابن عدي في "الميزان" وتعقبه بقوله: "قلتُ: وثقه أحمد ويحيى. وقال أبو زرعة: "لم يكن به بأس"^٧. قلتُ: لم يرتض الإمام الذهبي قول ابن عدي: "ولم أرَ للمتقدمين كلاماً فيه"، كما ردّ تضعيفه للراوي، وبين أنّ أئمة هذا الشأن من المتقدمين قد بينوا حاله، ووثقوه.

١ - الجرح والتعديل: ٤٨/٥، تهذيب الكمال: ٦٨/١٤

٢ - الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٦٢.

٣ - انظر التاريخ الكبير: ٨٢/٥.

٤ - سير أعلام النبلاء: ٤٤١/١٢.

٥ - سورة الأحزاب: الآية ٤٤

٦ - الكامل: ٢٥٥/٤.

٧ - ٢٢٢-٢٢١/٤.

وهذا ما فعله ابن حجر عند ترجمته للراوي في "لسان الميزان"^١ حيث أورد ما قاله الذهبي، وزاد عليه بذكر توثيق أبي داود له أيضاً.

وقد تفرّد ابن عدي وحده بتضعيفه، ولعله قد التبس عليه هذا الراوي براوٍ آخر، وقد ذكر الذهبي هذا الراوي في ضعفائه^٢ واقتصر في ترجمته على قول ابن عدي فيه: "مظلم الحديث" دون أن يورد أقوال المزكين له!!

فما استدرك به الذهبي على ابن عدي ههنا قد وقع فيه هناك، وقد يعتذر للذهبي أنّه صنّف كتابه "المغني" قبل أن يُصنّف "الميزان".

وقد لخص ابن حجر حال الراوي في "التقريب" فقال: "ثقة موصوف بخصال الخير"^٣. فأحسن بذلك صنْعاً.

٩- عبدالله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي:

قال ابن عدي: "عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنّه لا بأس به"^٤

قال الذهبي: "هو صدوق قاله أبو حاتم^٥، ووثّقه أحمد، قد خرج له صاحبنا الصحيحين، تبارد ابن عدي بذكره"^٦.

قلت: قد أنكر الذهبي في هذه الترجمة على ابن عدي إيراده هذا الراوي في ضعفائه، لا سيما وقد أخرج له البخاري ومسلم في صحيحهما^٧، وبذلك جاز القنطرة.

١- ٤٦٣/٧.

٢- انظر المغني في الضعفاء: ٤/ ٥١٦.

٣- ٣٢٨.

٤- الكامل: ٤/ ٢١٥.

٥- قول أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٥/ ٢٠٣.

٦- ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٢٧.

٧- انظر تهذيب الكمال: ٢٩٢/١٦، الكاشف: ٦٠٧/١.

١٠- القاسم بن عبد الله الإخيمي:

قال ابن عدي: "قاسم بن عبد الله بن مهدي، أبو الطاهر، كتبت عنه بإخميم وببلينا في صعيد مصر..."^١

ثم قال: "حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي من حفظه، ولم يكن في كتابه حدثنا أبو مصعب قال حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن لكم في كل جمعة حجة وعمرة، الحجة الهجير إلى الجمعة، والعمرة انتظار العصر بعد الجمعة"^٢

وعلق الذهبي على هذا الحديث بقوله: "هذا موضوع باطل، وأبطل منه ما روي عن سخرية بن عبد الله عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: "كان إذا توضأ نضح عانته"^٣

قلت: حديث "إن لكم في كل جمعة حجة..." قد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى أيضاً من طريق قاسم بن عبد الله، ثم قال عقبه: "تفرد به القاسم، وروي ذلك عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وفيهما جميعاً ضعف"^٤

كما أخرجه في "شعب الإيمان" من طريق ابن عدي عن القاسم بن مهدي به.^٥

قال ابن عدي في ختام ترجمة الراوي: "ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي لا

بأس به"^٦

١ - الكامل: ٣٨/٦.

٢ - المصدر السابق.

٣ - ميزان الاعتدال: ٥/٤٥٢.

٤ - ٢٤١/٣.

٥ - المصدر السابق.

٦ - ١١٥/٣.

٧ - الكامل: ٣٨/٦.

وتعقبه الذهبي بقوله:

”قد ذكرت له حديثاً باطلاً فيكفيه، وروى له الدارقطني حديث النضج فقال: متهم

بوضع الحديث”^١

قلت: قد أصاب الذهبي في تعقبه على ابن عدي، وأقام الدليل على صحة استدراكه،

واستشهد بقول الدارقطني فيه، وقد قال فيه أيضاً: ”ليس بشيء“^٢

١١- غالب بن خطاف البصري:

قال ابن عدي في ترجمته: ”وهو غالب بن خطاف بصري“^٣ وساق له عدة أحاديث، ثم

قال:

”الضعف على أحاديثه بين“^٤.

وقال أيضاً:

”وقد روى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله حديث ”شهد الله...“ حديث معضل،

رواه عنه عمر بن المختار، بصري، ورواه عن عمر عمار بن عمر ابنه“^٥

قال الذهبي: ”قلت: الآفة من عمر، فإنه متهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في

إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين، وقد قال فيه أحمد

بن حنبل - كما قدمناه - ثقة ثقة“^٦.

١ - ميزان الاعتدال: ٥ / ٤٥٣.

٢ - المصدر السابق: ٥ / ٤٥٤.

٣ - الكامل: ٦ / ٦٠٦.

٤ - المصدر السابق: ٦ / ٧٧.

٥ - المصدر السابق.

٦ - ميزان الاعتدال: ٥ / ٣٩٩.

قلت: قد ترجم ابن عدي لغالب بن خطاف، وأورد في ترجمته حديثاً منكراً، وضعفه بناءً عليه، على الرغم من أنّ الحمل فيه ليس على غالب، وإنّما على الراوي عنه—وهو عمر بن المختار البصري—، فعلى أي شيء بنى ابن عدي حكمه في تضعيف غالب؟.

وهذا من عيوب كتابه "الكامل"، ومن المآخذ التي أخذها عليه العلماء، حيث قد يترجم لراوٍ ما، ويورد في ترجمته عدداً من الأحاديث المنكرة، ويضعفه بناءً على هذه الأحاديث، ويكون الحمل فيها ليس على هذا الراوي، وإنّما على الراوي عنه.

وقد أصاب الذهبي كبد الحقيقة عندما أنصف هذا الراوي، ونقل توثيقه عن الإمام أحمد، كما وثقه أيضاً كل من: يحيى بن معين، والنسائي، وابن حبان. وقال أبو حاتم: "صدوق صالح" وروى له الأئمة الستة^١.

وقد اعتذر الذهبي عن الخطأ الذي وقع فيه ابن عدي، حيث قال في كتابه "المغني": "لعل الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر، فيتأمل ذلك"^٢.

١٢- محمد بن علي بن سهل الأنصاري:

قال ابن عدي: "وسألت عنه بمرور، فأثنوا عليه خيراً، وأرجو أن لا بأس به"^٣

وتعقبه الذهبي بقوله:

"بل به كل البأس، فإنّ ابن عدي روى عنه حديثاً في ترجمة سعد بن طريف، وهو

حديث باطل رواه عن علي بن حجر، ما أرى الآفة إلا من ابن سهل هذا"^٤.

والحديث الذي عناه الذهبي هو ما رواه ابن عدي، قال: حدثنا محمد بن علي بن سهل

الأنصاري، حدثنا علي بن حجر، حدثنا ابن عليه، حدثنا سعد بن طريف عن الأصبغ بن

١ - انظر الجرح والتعديل : ٤٨ / ٧، الثقات : ٣٠٨ / ٧، تهذيب الكمال : ٨٦ / ٢٣، تهذيب التهذيب : ٢١٧ / ٨.

٢ - المغني في الضعفاء : ٩٣ / ٣.

٣ - الكامل : ٢٩٦ / ٦.

٤ - ميزان الاعتدال : ٢٦٤ / ٦.

نبأته عن علي - مرفوعاً: "إذا سمعتم بموت مؤمن أو مؤمنة، فبادروا إلى الجنة، إنه إذا مات مؤمن أمر الله جبرائيل أن ينادي: رحم الله من شهد جنازة هذا العبد... الحديث".^١

قال الذهبي بعد إيراد الحديث في ترجمة سعد بن طريف: "وهذا باطل قطعاً، وأنا أخاف أن يكون من وضع شيخ ابن عدي (يعني محمد بن علي بن سهل) أو أدخل عليه".^٢

وقد أورد ابن الجوزي الحديث في موضوعاته، وقال: "أما حديث علي ففي إسناده الأصبغ. قال يحيى بن معين: لا يساوي شيئاً، إلا أن المتهم به سعد بن طريف. قال ابن حبان: "كان يضع الحديث على الفور".^٣

وانتصر ابن عرّاق في "تنزيه الشريعة" للذهبي، ونقل كلامه^٤.

قلت: والحق مع الذهبي في هذا، والحديث المذكور من أشنع الموضوعات على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد نقل الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" ما قاله الذهبي، وأقره، وزاد عليه:

"وروى عنه الإسماعيلي في معجمه^٥، وقال لم يكن بذاك".^٦

١٣- محمد بن عمرو اليافعي

قال ابن عدي: "في حديثه مناكير، أظنه مديني، حدثنا أحمد بن الحارث بن مسكين بمصر حدثنا أبي أخبرنا بن وهب أخبرني محمد بن عمرو عن بن جريج عن أبي الزبير أن

١- الكامل: ٣/٢٥١.

٢- ميزان الاعتدال: ٣/١٨٣.

٣- الموضوعات: ٢/٤٠١.

٤- أنظر تنزيه الشريعة: ٢/٣٦٣.

٥- معجم شيوخ الإسماعيلي: ١/٤٩٣.

٦- ٢٩٥/٥.

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أُمته
"لا يرويه عن ابن جريج غير محمد بن عمرو.

وتعقبه الذهبي بقوله :

"روى له مسلم ، وما علمتُ أحداً ضَعَفَه ، وحديثه المذكور رواه عبد الرزاق^١ عن ابن
جريج فما رفعه^٢"

قلت : لا يسلم للإمام الذهبي نفيه هذا، فقد ذكره الساجي في كتابه "الضعفاء"
وقال عنه ابن القطان: "لم تثبت عدالته^٣ بل قد ضَعَفَه الذهبي نفسه من حيث لا يدري
عندما ترجم له في موضع آخر، وظن أنه راوٍ ثانٍ متابعاً لأبا العباس أحمد بن محمد بن
مفرج النباتي الإشبيلي الظاهري في ذلك، فقال: "محمد بن عمرو عن ابن وهب: فيه
جهالة، وقد ضَعَفَ، ذكره النباتي^٤؛"

وقد نبّه الحافظ ابن حجر على وهم النباتي في ذلك ، فقال: "وهذا وهِمَ النباتي في
استدراكه فهو الياضي المترجم في التهذيب^٥ ولخصّ حاله في التقريب بقوله: "صدوق
له أوهام"^٦.

١٤- مطرف بن عبد الله اليساري المدني

ترجم له ابن عدي في كامله ، وساق له عدداً من الأحاديث التي أنكرها عليه.^٨

١ - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٦/ ١٨ برقم ٩٨٦٥.

٢ - ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٨٥.

٣ - تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٣٧.

٤ - ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٨٥.

٥ - انظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٣٧.

٦ - لسان الميزان: ٥/ ٣٢٨.

٧ - تقرب التهذيب: ص ٥٠٠.

٨ - انظر الكامل: ٦/ ٣٧٧.

وتعقبه الذهبي بقوله:

”هذه أباطيل حاشا مطرفا من رواياتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي

هذا على ابن عدي، فقد كذبه الدارقطني، ولو حوّلت هذه إلى ترجمته كان أولى“^١.

فعاب الذهبي على ابن عدي حمله هذه الأحاديث على الثقة مطرف بن عبد الله^٢، ويبيّن

أنّ البلية فيها من أحمد بن داود، والأمر كما قال الذهبي.

قال فيه ابن حبان: ”يضع الحديث“^٣، وقال الدارقطني: ”متروك كذاب“^٤.

ووافق الحافظ ابن حجر الذهبيّ في تعقبه، فقال في التهذيب^٥: ”ذكره ابن عدي في

”الكامل“، وقال: يأتي بمناكير ثم ساق أحاديث بواطيل من رواية أحمد بن داود بن أبي

صالح الحراني عنه، وأحمد كذبه الدارقطني، والذنب له فيها لا لمطرف“.

وقال في التقريب: ”لم يصب بن عدي في تضعيفه“^٦.

١٥- موسى بن هلال العبدي

ترجم له ابن عدي في الكامل وقال – بعد أن ساق له حديث ”من زار قبري وجبت له

شفاعتي“ ولموسى غير هذا، وأرجو أنّه لا بأس به“^٧

ونقل الذهبي كلام ابن عدي وقال: ”هو صالح الحديث، روى عنه أحمد، والفضل بن

سهل الأعرج، وأبو أمية الطرسوسي، وأحمد بن أبي غرزة، وآخرون.

١ – ميزان الاعتدال: ٤٤٣/٦.

٢ – انظر أقوال العلماء في توثيقه في تهذيب التهذيب: ١٥٨/١٠.

٣ – المجروحين: ١٤٦/١.

٤ – الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٧٠/١، المعني في الضعفاء: ٧٨/١.

٥ – ١٥٨/١٠.

٦ – ٥٣٤.

٧ – الكامل: ٣٥١/٦.

وأنكر ما عنده حديثه عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً^١ "من زار قبري وجبت له شفاعتي"^٢

قلت: أراد الذهبي في تعقبه على ابن عدي عندما قال: صالح الحديث، أن الراوي ينبغي أن يكون في مرتبة أدنى من المرتبة التي وضعه فيها ابن عدي، فلفظ "لا بأس به" في المرتبة الثالثة من مراتب التوثيق عند الذهبي، وأما لفظ "صالح الحديث" فهو من ألفاظ المرتبة الرابعة والأخيرة عنده^٣، والله تعالى أعلم.

كما ردّ الذهبي ضمناً على أبي حاتم الرازي عندما قال عنه مجهول^٤، وذلك من خلال ذكر من روى عنه.

ويمكن أن نوجّه تعقب الذهبي على ابن عدي في هذا الموطن بأنه يندرج ضمن اختلاف الأئمة في الحكم على الرواة، وهو أمر اجتهادي قد تختلف فيه الأحكام، وتتباين في الراوي الواحد توثيقاً وتضعيفاً.

وقد اختلف نقاد الحديث في موسى بن هلال العبدي اختلافاً كبيراً، فمنهم من جهّله كأبي حاتم^٥، والدارقطني^٦، ومنهم من اسقط عدالته كابن القطان^٧، وتقدّم قول ابن عدي والذهبي فيه.

١٦- نعيم بن عبد الحميد

قال ابن عدي في ترجمته:

١ - ميزان الاعتدال: ٦ / ٦٧٥.

٢ - ذكر الذهبي مراتب التوثيق عنده في كتابه "ميزان الاعتدال: ١ / ٤.

٣ - انظر قوله في الجرح والتعديل: ٨ / ١٦٦.

٤ - انظر المصدر السابق.

٥ - انظر لسان الميزان: ٦ / ١٣٥.

٦ - المصدر السابق.

”أخبرنا علي بن العباس ثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا نعيم بن عبد الحميد الواسطي ثنا السري بن إسماعيل الهمداني عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال:

”كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه الشتاء قال: مرحباً بالشتاء فيه تنزل البركة، أما ليله فطويل للقيام، وأما نهاره فقصير للصيام.”

ثم قال عقبه: ”سمعت الساجي يقول:” والحديث المنكر للسري بن إسماعيل هو هذا” فذكر لنا الساجي عن الحرشي، ولعل إنكاره اتيناه من قبل نعيم هذا، فإنه ليس بذاك في الحديث، ولم يروه عن السري غير نعيم، ونعيم معروف بهذا الحديث”^١.

وتعقبه الذهبي بقوله:

”الآفة من السري، فإنه روى عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعاً:”
مرحباً

بالشتاء فيه تنزل البركة، أما ليله فطويل للقيام، وأما نهاره فقصير للصيام” رواه عنه نعيم”^٢.

قلت : يرى الذهبي أن الحمل في هذا الحديث على السري بن إسماعيل الهمداني، وأنّ البلية منه، وليس من نعيم بن عبد الحميد الذي قال عنه ابن حبان: ”ثقة ربما أغرب”^٣، فأصاب الذهبي في ذلك التعقب، وقد قال عنه أحمد: ”ترك الناس حديثه”^٤. وقال يحيى القطان: ”بان لي كذبه في مجلس”، وقال أبو داود والنسائي: ”متروك الحديث” وقال

١ - الكامل: ١٥ / ٧.

٢ - ميزان الاعتدال: ٤٥ / ٧.

٣ - الثقات: ٢١٨ / ٩.

٤ - تهذيب الكمال: ٢٣١ / ١٠.

النسائي أيضا: "ليس بثقة"^١، وقال ابن عدي في ترجمة السري: "وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي فإنّ أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب"^٢.

قلت: وحديثه هذا يرويه عن الشعبي، فبان صواب الذهبي فيما قاله.

١٧- يحيى بن جرجة:

قال ابن عدي في ترجمته: "حدّث عنه ابن جريج، وجماعة، وأرجو أنّه لا بأس

بحديثه"^٣.

وتعقّبه الذهبي بقوله:

"ما حدّث عنه غير ابن جريج"^٤.

وكرّر هذا في كتابه "المغني في الضعفاء"^٥ وفي "توضيح المشتبه"^٦ حيث قال: "يحيى

ابن جرجة، مكي، عن الزهري، وعنه ابن جريج".

قلت: لا يسلم للإمام الذهبي ما استدرّك به على ابن عدي، وادعائه تفرد ابن جريج

بالرواية عنه، ولعله - رحمه الله تعالى - قد تابع البخاري وابن حبان في ذلك.^٧

ومما يشهد لصحة ما ذهب إليه ابن عدي قول الإمام أبي حاتم الرازي: "روى عنه ابن

جرّيج، وقزعة بن سويد"^٨.

١ - المصدر السابق، التاريخ الكبير: ١٧٦/٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٥١، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٣١٠/١، ميزان الاعتدال: ١٧٣/٣.

٢ - الكامل: ٤٥٨/٣.

٣ - الكامل: ٢٢٩/٧.

٤ - ميزان الاعتدال: ١٦٦/٧.

٥ - ٣٩٧/٣.

٦ - ٤١٤/٣.

٧ - انظر التاريخ الكبير: ٢٦٥/٨، الثقات: ٥٩٩/٧.

٨ - تصحّف في الاكمال ٦٩/٢ اسم قزعة الى مزعة، وهو خطأ.

٩ - الجرح والتعديل: ١٣٣/٩.

وروى عنه أيضاً علي بن صالح ، وقد ذكر روايته الإمام أحمد في "معرفة الصحابة" ^١
وابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق" ^٢. وابن الأعرابي في معجمه ^٣.
كما أخرج الإمام الطبراني في معجمه الأوسط ^٤ والكبير ^٥ رواية قزعة بن سويد عن
يحيى بن جرجة.

ولهذا انتصر الحافظ ابن حجر لابن عدي، واعتمد قوله في كتابه "لسان الميزان"
فقال - بعد أن أورد كلام الذهبي السابق -: "وقول المؤلف ما حدث عنه غير ابن جريج
غير مستقيم فقد

روى عنه أيضاً فرقد بن سويد ^٦ قاله الدارقطني في المؤتلف ^٧ وتبعه ابن ماكولا، وقال
ابن عدي روى عن عبيد بن جريج، وجماعة" ^٨
وقال في تعجيل المنفعة: "قال الذهبي في الميزان: ما روى عنه غير ابن جريج، وهو
متعقب" ^٩.

١٨- يحيى بن عبد الملك الكوفي

ترجم له ابن عدي في كامله، وساق له عدة أحاديث ، ثم قال: "وليحيى بن عبد الملك
غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه بعضه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه" ^{١٠}

١- ١٦٠٣/٣

٢- ٣٥٤/١-٢

٣- انظر حديث رقم ١١٥٢ ص ٥٨٥.

٤- انظر ٢٥٦/٦، حديث رقم ٦٢٣٨.

٥- انظر ٢٩١/٧ حديث رقم ٢٩١/٧، و ٢٩٢/٧ حديث رقم ٧١٧٠.

٦- قوله فرقد بن سويد تصحيف ، و الصواب قزعة بن سويد كما في "المؤتلف والمختلف": ٥١٣.

٧- انظر المصدر السابق.

٨- لسان الميزان: ٢٤٤/٦.

٩- ٤٤٠.

١٠- الكامل: ٢٠٩/٧.

وتعقبه الذهبي - بعد أن أورد كلامه السابق - بقوله:

" وثقه أبو داود، واحتج به مسلم، وخرج له البخاري مقروناً بآخر^١

قلت: وثقه أحمد، ويحيى بن معين، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي أيضاً^٢. والصواب ما ذكره الذهبي، لأن ابن عدي لم ينصف هذا الراوي عندما ذكر فيه الجرح، وقد انفرد وحده بذلك، ولم يورد في ترجمته أقوال من وثقه من العلماء، وقد اتفقوا - فيما وقفت عليه - على توثيقه.

وقد ترجم له المزي في "تهذيب الكمال" ولم يورد قول ابن عدي فيه، وتوسط ابن حجر في الحكم عليه فقال: "صدوق له أفراد"^٣

وفي ختام هذا المطلب أقول: إن ما تعقب به الإمام الذهبي ابن عدي - رحمه الله تعالى - في أحكامه على عدد من الرواة لعل بعضه يعود إلى اختلاف اجتهادهما في الحكم على الرواة، فالتوثيق والتضعيف أمر اجتهادي تختلف فيه وجهات نظر الأئمة، ولا يلزم فيه الاتفاق كما هو مقرر في علم الجرح والتعديل، وكتب هذا العلم حافلة بمثل هذا الاختلاف.

* * *

١ - ميزان الاعتدال: ٢٠١/٧.

٢ - انظر: الجرح والتعديل ١٧١/٩، الطبقات الكبرى ٣٩٣/٦، الثقات لابن حبان: ٦١٤/٧، معرفة الثقات: ٣٥٥/٢، تهذيب الكمال: ٤٤٨/٣١.

٣ - تقريب التهذيب: ٥٩٣.

المبحث الثاني

التعقبات المتعلقة بإيراد الراوي في الضعفاء بلا حجة

تعقب الإمام الذهبي على الحافظ ابن عدي في إيرادَه لأربعة عشر راوياً من الراوة الثقات في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" وتجريحه لهم من غير حجة أو مستند، وبيان ذلك فيما يأتي:

١- أحمد بن الفرات الرازي:

قال الذهبي: "الحافظ الثقة، ذكره ابن عدي فأساء، فإنه ما أبدى شيئاً غير أن ابن عقدة روى عن ابن خراش - وفيهما رفض وبدعة - قال: "إن ابن الفرات يكذب عمداً، وقال ابن عدي: "لا أعرف له رواية منكرة" قلت: فبطل قول ابن خراش!^١

فعاب الإمام الذهبي على ابن عدي إيرادَه للراوي في الضعفاء دون حجة وبرهان، ويبيّن تحامل ابن خراش على أحمد بن الفرات، وعدم قبول قوله، وذلك لاختلاف المعتقد. كما أقام الحجة على بطلان قوله ذلك من خلال ما ذكره ابن عدي نفسه في ترجمة الراوي عندما قال: "لا أعرف له رواية منكرة".

ولهذا تعجب الإمام الذهبي من صنيع ابن عدي - رحمه الله تعالى - عندما أورد هذا الراوي في ضعفائه من غير أن يقيم الحجة على تضعيفه، واصفاً صنيعه هذا بالاساءة، لا سيما أن ابن عدي نفسه قد بين بطلان قول ابن خراش عندما قال:

"وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود تحامل، ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة، وهو من أهل الصدق والحفظ"^٢

١ - ميزان الاعتدال: ٢٧١/٨.

٢ - الكامل: ١٩٠/١.

ووافق ابن حجر الذهبي، فلخص حال الراوي في التقريب بقوله: "ثقة حافظ تكلّم

فيه بلا مستند"^١.

٢- أشعث بن عبد الملك الحمراني البصري:

حيث أورد الإمام الذهبي في ترجمته أقوال العلماء في توثيقه، ومنهم يحيى بن

سعيد، ويحيى ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

ثم أردف قائلاً:

"إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنّه ما ذكر في حقه شيئاً يدل على تليينه

بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً، نعم ما أخرج له في الصحيحين، فكان

ماذا!"^٢

قلت: قد رجعتُ الى كتاب الكامل لابن عدي فلم أجد ما يدل على تضعيف أشعث

بن عبد الملك، وكل ما أورده من أقوال، فإنّما تدل على توثيق ذلك الراوي، وعزّز ابن عدي

هذا التوثيق عندما ختم ترجمة الراوي بقوله: "وأشعث بن عبد الملك له روايات غير ما

ذكرته عن الحسن، وابن سيرين وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب

حديثه، ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق"^٣.

فدلّ هذا على إصابة الذهبي في تعقبه واستدراكه.

٣- ثابت بن أسلم البناني

قال ابن عدي: "وهو ثابت بن أسلم بصري يكنى أبا محمد... وثابت البناني من تابعي

أهل البصرة، وزهادهم، ومحدثيهم، وقد كتب عن الأئمة والثقات من الناس، وأروى الناس

١ - تقريب التهذيب: ٨٣.

٢ - ٤٣١/١ - ٢.

٣ - ٣٧٠/١ - ٣.

عنه حماد ابن سلمة، وما هو الا ثقة صدوق، وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع في حديثه من النكرة، فليس ذاك منه إنما هو من الراوي عنه، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولين، وإنما هو في نفسه إذا روى عن من هو فوقه من مشايخه، فهو مستقيم الحديث، ثقة^١

قال الذهبي: "ثابت بن أسلم البناي ثقة بلا مدافعة، كبير القدر، تناكر ابن عدي بذكره في الكامل... قلت ما أذكر الآن ما تعلق به ابن عدي في إirاده هذا السيد في كامله، بل ذكر قول يحيى القطان: "عجب من أيوب يدع ثابتاً لا يكتب عنه" ثم قال: "وثابت ثابت كاسمه، ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته"^٢

قلت: "وثابت كما قال الذهبي ثابت كاسمه، ولم يضعفه أحد من الأئمة، وقد أجمعوا على توثيقه، وروى له البخاري ومسلم في الصحيحين.^٣

وأما ذكر ابن عدي له في كتابه الكامل، فلعله كان التزاماً منه بشرطه الذي ذكره في مقدمة كتابه، وقد ألمح الى ذلك من خلال إirاده لقول ابن القطان في امتناع أيوب عن الكتابة عنه.

٤- ثابت بن الوليد

قال ابن عدي: "ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع، كوفي.."^٤

١ - الكامل: ٢/ ١٠٠.

٢ - ميزان الاعتدال: ٨١/ ٢ - ٨٢.

٣ - انظر ترجمته: التاريخ الكبير: ١٥٩/ ٢، الثقات لابن حبان: ٨٩/ ٤، تهذيب الكمال: ٤/ ٢٤٢، تذكرة الحفاظ

١/ ١٢٥، الكاشف: ٢٨١/ ١، تهذيب التهذيب: ٣/ ٢.

٤ - الكامل: ٢/ ٩٥.

وساق له حديث: "طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على راحلته حول البيت، واستلم الحجر بمحجنه، وطاف بين الصفا والمروة على راحلته" ثم قال عقبه: "ولثابت أحاديث ليست بالكثيرة، والوليد بن عبد الله بن جميع أبوه أكثر حديثاً منه".^١

قال الذهبي في ترجمته:

"ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع.. ذكره ابن عدي في "الكامل"، ولكن ما غمزه بكلمة وساق له حديثاً واحداً، محفوظ المتن"^٢

ووافق الذهبي على ذلك: الحافظ ابن حجر حيث أورد قوله في اللسان، وزاد عليه بذكر من وثقه، فقال:

"وقد قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث"^٣، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "ربما أخطأ"^٤.

والأمر كما قالوا.

٥- جعفر بن إياس الواسطي:

قال الذهبي: "أحد الثقات، وقد أورده ابن عدي في كامله فأساء، وهو بصري سكن واسط، وحدث عن سعيد بن جبير، ومجاهد وطبقتهما، وكان من كبار العلماء، معدود في التابعين"^٥.

ونقل توثيق أبي حاتم وغيره له.^٦

١ - المصدر السابق.

٢ - المصدر السابق: ٩٠/٢.

٣ - انظر الجرح والتعديل: ٤٥٨/٢.

٤ - انظر الثقات: ١٥٨/٨.

٥ - لسان الميزان: ٧٩/٢.

٦ - ميزان الاعتدال: ١٢٨/٢.

٧ - المصدر السابق.

قلت: تفرّد ابن عدي بذكر جعفر بن إياس في ضعفائه، ولم يشاركه في ذلك أحد ممن صَنَّف في الرواة الضعفاء، وقد أورده ابن عدي لقول ابن القطان: "كان شعبة يضعّف حديث أبي بشر عن مجاهد قال: "ما سمع منه شيئاً"^١ وقد استغرب هشيم إنكار شعبة سماع أبي بشر جعفر بن إياس، عن مجاهد، حديث الطير: "أنّ ابن عمّ رأي قوماً نصبوا طيراً يرمونه ... " وقال: أنا سمعته من أبي بشر، أيّش تنكر عليه؟^٢

وذكر الحافظ المزي مجاهد بن جبر في عداد شيوخ جعفر بن إياس حين ترجم له في تهذيب الكمال.^٣

وقال الخزرجي: "في الجمع حديثه عن مجاهد في البخاري ومسلم"^٤ فضلاً عن أنّ السماع وعدمه لا أثر له في تضعيف الراوي وتوثيقه. وقد وثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والبرديجي^٥، وابن حبان^٦، والعجلي.^٧

٦- حازم بن إبراهيم البجلي

قال الذهبي :

"حازم بن إبراهيم البجلي، بصري، عن سماك بن حرب، ذكره ابن عدي^٨ فساق له أحاديث، ولم يذكر لأحد فيه قولاً، ولا مطعناً، ثم قال: أرجو أنه لا بأس به"^٩.

١ - الكامل: ١٥١/٢.

٢ - تهذيب الكمال: ٨/٥.

٣ - انظر: ٦/٥.

٤ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ٦٢.

٥ - تهذيب التهذيب: ٧١/٢.

٦ - انظر الثقات: ١٣٣/٦.

٧ - انظر معرفة الثقات: ٢٧١/١.

٨ - انظر الكامل: ٤٤٣/٢.

٩ - ميزان الاعتدال: ١٨٣/٢.

قلتُ: والأمر كما قال الذهبي، فحازم ثقة، ولم يضعفه أحد من النقاد، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته^١، وقال علي بن الحكم: كان ثقة، كثير العبادة^٢.
ووافقه ابن حجر في اللسان على ذلك، وزاد عليه بذكر أقوال من وثقوه^٣.

٧- خالد بن ذكوان المدني:

قال الذهبي: "خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ، وثقه ابن معين، وما أدري لأي شيء أورده ابن عدي، وقال أحمد: أرجو أنه لا بأس به"^٤.
قلت: قد أجاب ابن حجر على تساؤل الذهبي فقال: "قرأت بخط الذهبي ما أدري لأي شيء ذكره ابن عدي في الكامل" وابن عدي أشعر كلامه بأنه تبع البخاري في ذلك"^٥.
وقد رجعت إلى كتاب "الكامل"، ولم أجد في ترجمة ابن عدي لهذا الراوي ما يشير إلى ضعفه من قريب أو بعيد، بل ختم ترجمته بقوله: "وأرجو أن خالداً لا بأس به، وبرواياته"^٦ وهذا هو سر تعجب الإمام الذهبي من صنيع ابن عدي في هذا الموطن، وحق له ذلك، وكان ينبغي على ابن عدي -رحمه الله تعالى- أن لا يذكره في ضعفائه، ولا سيما أنه قد حكم بتوثيقه كما وثقه غيره من الأئمة، كيحيى بن معين، وابن حبان، وغيرهما فضلاً عن كونه من رواة الصحيحين^٧.

١- ٢٤٤/٦.

٢- لسان الميزان: ١٦١/٢.

٣- انظر المصدر السابق.

٤- ميزان الاعتدال: ٤١٨.

٥- تهذيب التهذيب: ٧٨/٣.

٦- الكامل: ٧/٣.

٧- انظر: التعديل والتجريح: ٥١٢/٥، الثقات: ٢٠٧/٤، تهذيب الكمال: ٦١/٨.

٨-خالد بن ميسرة :

قال ابن عدي في "الكامل": "وهو عندي صدوق، فأني لم أر له حديثاً منكراً".^١

وقال الذهبي: "ما ضعفه أحد" ثم أورد قول ابن عدي: "هو عندي صدوق"

ثم تعقبه بقوله: "فلماذا ذكرته في الضعفاء؟"^٢

قلت: وهذا الراوي كسابقه لم يورد ابن عدي في ترجمته ما يدل على ضعفه مطلقاً.

بل حكم بقبوله، ووثقه ابن حبان^٣، وروى له البخاري ومسلم في صحيحهما^٤، ولهذا

تسأل الإمام الذهبي تعجباً واستغراباً!

٩-زيد بن أسلم المدني مولى عمر بن الخطاب:

قال الذهبي في "ميزان الاعتدال": "تناكد ابن عدي بذكره في الكامل^٥، فإنه ثقة

حجة، فروى عن حماد بن زيد قال: قدمت المدينة، وهم يتكلمون في زيد بن أسلم فقال

لي عبيد الله بن عمر: ما نعلم به بأساً إلا أنه يفسر القرآن برأيه"^٦.

وقال في تاريخ الإسلام: "مناقب زيد كثيرة، وتبارد ابن عدي بإيراده في كامله، وقال:

"هو من الثقات ما امتنع أحد من الرواية عنه"^٧.

قلت: قد أورد ابن عدي لقول عبيد الله بن عمر المتقدم، ولا يضره ذلك القول شيئاً.

فقد كان زيد ثقة فقيهاً عالماً بكتاب الله، وتفسيره له بالرأي إنما كان بضوابطه من غير

هوى، ولم يمتنع أحد من الرواية عنه، وقد وثقه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن سعد.

١- ٢٠/٣.

٢- ميزان الاعتدال: ٤٢٩/٢.

٣- انظر الثقات: ١٨٣/٨.

٤- انظر: تهذيب الكمال: ١٨٢/٨، تاريخ الإسلام: ١٠٦/١١، الكاشف: ٣٦٩/١.

٥- انظر ترجمته في الكامل: ٢٠٨/٣.

٦- ميزان الاعتدال: ١٤٦-١٤٥/٣.

٧- تاريخ الإسلام: ٤٣١/٨.

والنسائي، وابن حبان، ويعقوب بن شعبة، وغيرهم، وروى له البخاري ومسلم في الصحيحين.^١

١٠- عبد الله بن وهب المصري:

قال ابن عدي:

”من أجلّة الناس، ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز، ومصر، وما والى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم، ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية عنهم مثل: عمرو بن الحارث، وحيوة بن شريح، ومعاوية بن صالح، وسليمان بن بلال، وغيرهم من ثقات الناس، ومن ضعفائهم، ومَن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته استغنى أن يذكر له شيء، ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات“^٢

قال الذهبي في الميزان :

”أحد الأثبات، والأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف، تناكد ابن عدي بإيراده في الكامل“^٣

وقال في ”المغني“:

”ثقة ثبت، تناكد ابن عدي بذكره في الكامل“^٤

قلت: لم يذكر له ابن عدي شيئاً يضعفه سوى قول يحيى بن معين: ”ليس بذاك“^٥

وقد ثبت عن ابن معين في رواية أخرى قوله: ”أرجو أن يكون صدوقاً“^٦ وروى عنه ابن أبي خيثمة قوله: ”ثقة“^٧.

١ - انظر: تهذيب الكمال: ١٧/١٠، تهذيب التهذيب: ٣/٢٤٢.

٢ - الكامل: ٢٠٤/٤.

٣ - ٢٢٢/٤.

٤ - ٥١٦/٢.

٥ - الكامل: ٢٠٢/٤.

٦ - المصدر السابق: ٢٠٢/٤.

٧ - تهذيب التهذيب: ٦٥/٦.

وقد قال ابن عدي في ختام ترجمته: "ومن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته استغنى أن يذكر له شيء، ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات".^١
ورجل حاله كذلك، كيف يُذكر في الضعفاء، وقد أصاب الذهبي عندما أنكر على ابن عدي إيراد هذا الراوي في ضعفائه.

١١- عبد الله بن يوسف التنيسي:

قال ابن عدي في ترجمته:
"هو صدوق لا بأس به، والبخاري مع شدة استقصائه اعتمد عليه في مالك وغيره، ومنه سمع الموطأ، وله أحاديث صالحة، وهو خير فاضل"^٢
وقال الذهبي :

"عبد الله بن يوسف التنيسي، الثقة، شيخ البخاري، أساء ابن عدي بذكره في الكامل"^٣

وقال في المغني: "عبد الله بن وهب، المصري، الإمام، ثقة ثبت، تناكد ابن عدي بذكره في الكامل، وكذا ذكر عبد الله بن يوسف التنيسي، وهو ثقة حجة"^٤
قلت: وهو كما قال الذهبي، فعبد الله بن يوسف ثقة متقن، من أثبت الناس في الموطأ^٥. قال البخاري: "كان من أثبت الشاميين". ووثقه أبو حاتم، والجوزجاني، وابن حبان، والعجلي.^٦

١ - الكامل: ٤/ ٢٠٤.

٢ - المصدر السابق: ٤/ ٢٠٥.

٣ - ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٣١.

٤ - المغني في الضعفاء: ٢/ ٥١٦.

٥ - انظر تقريب التهذيب: ٣٣٠.

٦ - انظر الجرح والتعديل: ٥/ ٢٠٥، الثقات: ٨/ ٣٤٩، تهذيب الكمال: ١٦/ ٣٣٥

١٢- عفان بن مسلم الصفار:

قال الذهبي في ترجمته:

”عفان بن مسلم، الصفار، الحافظ الثبت الذي يقول فيه يحيى القطان - وما أدراك ما يحيى القطان -: ”إذا وافقني عفان لا أبالي من خالفني“ فأذى ابن عدي نفسه بذكره له في كامله^١ وأجاد ابن الجوزي في حذفه ذكر ابن عدي قول سليمان بن حرب: ”ترى عفان كان يضبط عن شعبة، والله لو جهد جهده أن يضبط في شعبة حديثاً واحداً ما قدر، كان بطيئاً، رديء الحفظ، بطيء الفهم“ قلت: عفان أجل وأحفظ من سليمان، أو هو نظيره، وكلام النظير والأقران ينبغي أن يتأمل^٢

قلت: قد وجه الذهبي سبب قول سليمان بن حرب في الثقة الثبت عفان بن مسلم، وبين أنه من كلام الأقران بعضهم في بعض، ومن القواعد المقررة في هذا العلم أن كلامهم مردود لا يُعْبَأُ به، لما بينهم من الحسد، والغيرة، والمنافسة.

وقد اعتذر الذهبي لابن عدي في كتابه ”سير أعلام النبلاء“ فقال: ”وقد تناكد الحافظ ابن عدي بإيراده في كتاب الكامل، لكنه أبدى أنه ذكره ليذب عنه“^٣

وذكر قول ابن عدي: ”وعفان أشهر وأوثق، وأصدق، وأوثق من أن يقال فيه شيء مما يُنسب إلى الضعف...“^٤

كما اعتذر له في كتابه ”تاريخ الاسلام“ قائلاً: ”وتبارد ابن عدي بذكره في كتاب الضعفاء. لكنه ما ذكره إلا ليبطل قول من ضعفه“^٥.

١ - انظر الكامل: ٥ / ٣٨٥.

٢ - ميزان الاعتدال: ٥ / ١٠٢.

٣ - ٢٥٠ / ١٠.

٤ - الكامل: ٥ / ٣٨٥.

٥ - ٣٠٢ / ١٥.

١٣- علي بن المبارك الهنائي البصري:

قال ابن عدي في ترجمته: "حدثنا أحمد بن الحسين الصوفي ثنا حميد بن مسعدة قال: سمعت سفيان بن حبيب، وذكر علي بن المبارك، فقال: "لم يكن بسديد العقل".^١ وذكر له ثلاثة أحاديث، وقال عقبها: "هذه الأحاديث الثلاثة أحاديث مستقيمة".^٢ وقد عاب عليه الذهبي إيراد هذا الراوي في ضعفائه فقال: "وثقه ابن معين، وأبو داود، وتناكد ابن عدي بإيراده في الكامل، فذكر قول سفيان بن حبيب فيه: لم يكن سديد العقل".^٣

قلت: والأمر كما قال الذهبي فقد وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شعبة، وعلي بن المديني، وابن نمير، وابن حبان، والعجلي، وغيرهم، وروى له الشيخان في صحيحهما.^٤

١٤- الوليد بن عطاء بن الأغبر:

ترجم له ابن عدي في الكامل فقال: "الوليد بن عطاء بن الأغبر، مكي... ثنا عبد الله بن عبد الحميد الواسطي ثنا شاذان النضر بن سلمة ثنا أحمد بن محمد المكي والوليد بن عطاء بن الأغبر المكي قالوا ثنا مسلم - هو ابن خالد - عن ابن جريج عن صفوان بن سليم عن القاسم عن عائشة رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في صورة" فذكر أشياء منكورة تركتها قال: وهذا بهذا الإسناد منكر، والبلية فيه من شاذان، فإنه لين".^٥

١ - الكامل: ٥/ ١٨١.

٢ - المصدر السابق.

٣ - ميزان الاعتدال: ٥/ ١٨٤.

٤ - انظر: التعديل والتجريح: ٣/ ٩٦٠، تهذيب الكمال: ٢١/ ١١٣-١١٤، تهذيب التهذيب: ٧/ ٣٢٨، رجال صحيح

البخاري ٢/ ٥٣٢، رجال مسلم ٢/ ٥٩.

٥ - الكامل: ٧/ ٧٩.

وعاب الذهبي على ابن عدي إيراد الوليد بن عطاء في كتابه فقال: "ذكره ابن عدي، وما كان ينبغي له أن يورده، فإنه وثَّق، ثم ساق له حديثاً، فبرأ ابن عدي ساحته، وقال فيه: البلية من شاذان".^١

قلت: وما تعقب به الإمام الذهبي الحافظ ابن عدي من كونه يذكر الجرح في الراوي، ويسكت عما ورد فيه من توثيق فهو صحيح، وهذا من عيوب كتابه الكامل، ولكنه لا يمثل المنهجية التي سار عليها ابن عدي في كتابه الكامل، بل هو أمر قليل نادر، لا يكاد يُذكر إذا قارنا ذلك مع عدد الرواة الذين ذكرهم ابن عدي في كتابه.

حيث بلغ عدد التعقبات في هذا المبحث أربعة عشر تعقباً تتعلق بأربع عشرة ترجمة، وهو عدد يسير جداً قياساً بعدد الرواة الذين ترجم لهم ابن عدي.

ويعتذر له في ذكره عدد من الثقات في كتابه الكامل أن بعض العلماء قد جرحهم، فترجم لهم التزاماً بما ذكره في مقدمة كتابه: "وذاكر في كتابي مَنْ ذَكَرَ بضرب من الضعف، وَمَنْ اُخْتَلَفَ فيه فجرحه البعض، وعدله البعض الآخر"^٢

وقال في ترجمة البغوي أيضاً: "ولولا أنني شرطتُ في الكتاب أن كل مَنْ تكلم فيه متكلم ذكرته، وإلا كنت لا أذكره".^٣

* * *

١ - ميزان الاعتدال: ٧ / ١٣٥.

٢ - الكامل: ٢ / ١.

٣ - المصدر السابق: ٤ / ٢٦٧.

المبحث الثالث

تعقباته على ابن عدي في أحكامه على الأحاديث

تعقب الإمام الذهبي الحافظ ابن عدي في حديثين، وخالفه فيهما، ومما وقفت عليه :

١- ذكر ابن عدي في غرائب أبان بن يزيد روايته عن قتادة عن أبي مجلز عن

حذيفة: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنَ مَنْ جلس وسط الحلقة "١

وتعقبه الذهبي بقوله: " لكن تابعه شعبة، وصححه الترمذي "٢

قلت: قد أخرج الترمذي هذا الحديث في جامعه برقم ٢٧٥٣، وقال عقبه: " هذا حديث

حسن صحيح "، وتصحيح الترمذي فيه نظر، فالحديث رواه ثقات إلا أنه منقطع حيث أن أبان

مجلز لاحق بن حميد لم يسمع من حذيفة كما قال يحيى بن معين^٣، بل قال شعبة : لم

يدرك أبو مجلز حذيفة "٤.

وقد أخرج هذا الحديث أبو داود في سننه برقم ٤٨٢٦ ومن طريقه البيهقي في السنن

الكبرى برقم ٥٦٩٩ ، عن موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثني أبو

مجلز عن حذيفة به.

وقد حسن إسناده النووي في المجموع: ٤/ ٤٠١، وهو متعقب بما تقدم من الانقطاع.

وتابع أبان بن يزيد شعبة بن الحجاج كما ذكر الذهبي، وقد أخرج روايته أحمد في

مسنده برقم ٢٣٣١، والترمذي في جامعه برقم ٢٧٥٣، وأبو داود الطيالسي في مسنده

برقم ٤٣٥ والحاكم في مستدركه: ٤ / ٢٨١ من طريق شعبة عن قتادة به نحوه .

وقال عقبه: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ".

١ - الكامل: ١/ ٣٩٠.

٢ - ميزان الاعتدال: ١/ ١٣١.

٣ - المصدر السابق: ٧/ ١٥٢، تهذيب التهذيب: ١١/ ١٥٢.

٤ - انظر مسند أحمد: ٥/ ٣٩٨.

قلتُ: ولا يُسَلَّم له ذلك فالحديث منقطع.

كما تابعه كل من همام، وذلك في مسند الطيالسي برقم ٤٣٦، والسنن الكبرى للبيهقي برقم ٥٧٠٠، وسعيد بن أبي عروبة، كما في مسند البزار برقم ٢٩٥٧ كلاهما عن قتادة به.

وهو محل بالانقطاع أيضاً الذي أشرتُ إليه آنفاً.

وأياً كان فمراد الذهبي من تعقبه على ابن عدي أن أبان بن يزيد لم يتفرد بروايته، وقد أصاب في ذلك حيث تابعه شعبة، وهمام، وسعيد بن أبي عروبة كما تقدم.

٢- قال ابن عدي في ترجمة عمرو بن فائد:

”حدثنا يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد ثنا محمد بن عقيل ثنا أبو العلاء أيوب بن العلاء البصري -مجاوراً كان بالمدينة- عن عمرو بن فائد عن مطر الوراق عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”الوضوء من البول مرة مرة ومن الغائط مرتين مرتين، ومن الجنابة ثلاثاً ثلاثاً” وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد، لا أعلم رواه غير عمرو بن فائد.”^١

وتعقبه الذهبي - بعد أن أورد التعليق المتقدم على الحديث - في الميزان بقول: ”بل باطل.”^٢

فلم يرتضِ الذهبي وصف الحديث بالنكارة، وعدّ ذلك تساهلاً من ابن عدي في الحكم عليه، والحديث كما قال الذهبي باطل، وآفته عمرو بن فائد، وهو متروك كما قال

١ - الكامل: ٥ / ١٤٨.

٢ - ٣٣٩ / ٥.

الدارقطني^١، وقال علي بن المديني: "كان يضع الحديث"^٢وقد اعتد من صنّف في الموضوعات بقول الإمام الذهبي واعتمده ، منهم ابن عرّاق في كتابه "تنزيه الشريعة"^٣

* * *

١ - المصدر السابق، الضعفاء والمتروكين لابن الحوزي: ٢/٢٣٠.

٢ - الضعفاء والمتروكين لابن الحوزي: ٢/٢٣٠.

٣ - انظر: ٧٢/٢.

المبحث الرابع

مخالفة الذهبي لابن عدي في تجهيله للرواة

خالف الإمام الذهبي الحافظ ابن عدي في تجهيله لثلاثة من الرواة ، وذلك في

المواطن الآتية:

١- إسماعيل بن محمد بن مُجَمِّع

قال ابن عدي " وإسماعيل بن مُجَمِّع لم يحضرني في حديثه في هذا الوقت، وليس هو

من المعروفين المشهورين".^١

وتعقبه الذهبي في "الميزان" بقوله: "قلت: بلى هو إسماعيل بن إبراهيم بن مُجَمِّع،

نسبَ إلى جده".^٢

وقد انتصر الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان"^٣ لابن عدي قائلاً:

"والصواب مع ابن عدي، والعجب أن المصنّف أنكر في ما تقدم أن يكون إسماعيل

بن إبراهيم بن مجمع له وجود، فقال في ترجمته: لعله إبراهيم بن إسماعيل. فكيف

يجزم به هنا، وقد بينتُ فيما مضى أنه إسماعيل بن إبراهيم بن زيد بن مُجَمِّع، وأن ابن

عدي نسبه إلى جده".

قلت: بلى قد تردد الذهبي في هذا الموضع^٤ الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر، ولكنّه

جزم به في "المغني في الضعفاء"^٥ حيث قال:

"إسماعيل بن إبراهيم بن مُجَمِّع: قال علي بن الجنيد: ضعيف جداً"

١ - الكامل: ٢٨٨/١.

٢ - ٤٠٨/١.

٣ - ٤٣٣/١.

٤ - ٣٧٠/١.

٥ - ١٢٧/١.

قلتُ: وبهذا يظهر أنَّه لا وجه لتعجب الحافظ ابن حجر من صنيع الذهبي، والله تعالى أعلم.

٢- تمام بن بزيع :

قال ابن عدي: وتمام بن بزيع هذا ليس بالمعروف، ولا يحدث عنه من البصريين غير محمد بن أبي بكر المقدمي^١.

وقد نقل الإمام الذهبي هذا القول في ترجمة تمام، وتعقبه قائلًا:

”روى عنه موسى بن إسماعيل، ويحيى الحماني“^٢.

قلت: قد أصاب الذهبي في تعقبه على ابن عدي في تجهيله لتمام، وتمام هذا قد روى عنه ستة من الرواة^٣، وهم:

١- محمد بن أبي بكر البصري.

٢- موسى بن إسماعيل.

٣- يحيى الحماني.

٤- سهل بن تمام البصري.

٥- مسلم بن إبراهيم البصري.

٦- أبوداود الطيالسي البصري.

وبذلك قد انتفت عنه الجهالة، وهو وإن انتفت جهالته لكنه ضعيف، قال البخاري:

يتكلمون فيه” وقال الدارقطني: ”متروك“^٤.

وقد نقل الحافظ ابن حجر في كتابه اللسان كلام الذهبي، وأقره^٥.

١- الكامل: ٨٣/٢.

٢- ميزان الاعتدال ٧٧/٢.

٣- انظر: التاريخ الكبير: ١٥٧/٢، الجرح والتعديل ٤٤٥/٢، المجروحين ٢٠٣/١.

٤- ميزان الاعتدال: ٧٧/٢.

٥- لسان الميزان: ٧١/٢.

٣- يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري:

قال ابن عدي في "الكامل": "ويعقوب بن محمد الزهري مدني ليس بالمعروف، وأحاديثه لا يتابع عليها".^١

وتعقبه الذهبي في الميزان بقوله:

"سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه، ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه، وإلا فالرجل مشهور أكثر".^٢

قلت: قد تفرّد ابن عدي بتجهيله، ولم يوافق أحد في ذلك، والأمر كما قال الذهبي، فيعقوب الزهري راو مشهور أكثر، وهذا ما أشار إليه ابن حبان عندما قال في ترجمته: "روى عنه محمد بن عبادة الواسطي، والناس".^٣

وقد ذكر الحافظ المزي في ترجمته واحداً وأربعين شيخاً له، وأورد أسماء خمسة وثلاثين راوياً عنه.^٤

فراوله هذا العدد الكبير من الرواة يُجَهِّل!! ولعل تعقب الذهبي يحمل في طياته اعتذاراً لابن عدي في تجهيله عندما قال:

"سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه، ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه".^٥

* * *

١- ١٤٩/٧.

٢- ٢٨١/٧.

٣- الثقات: ٢٨٤/٩.

٤- انظر تهذيب الكمال: ٣٢/٣٦٨-٣٦٩.

٥- ميزان الاعتدال: ٢٨١/٧.

المبحث الخامس

تعقبات الذهبي في المتفق والمفترق من الرواة

وقع الحافظ ابن عدي - رحمه الله تعالى - في تسعة أوهام تتعلق بتسعة من الرواة في كتابه الكامل، ومن ألوان تلك الأوهام ما يتعلق بالمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها، وهو ما لا يخلو منه كتاب من كتب الرجال، وبيان ذلك فيما يأتي:

١- قال ابن عدي في ترجمة جارية بن هرم:

”جارية بن هرم، أبو شيخ، الهنائي، بصري“^١.

وتعقبه الذهبي في الميزان بقوله:

”وقد وهم ابن عدي فقال فيه: أبو شيخ الهنائي، وإنما الهنائي تابعي كبير صدوق

اسمه خيوان“^٢.

وقال في ”المغني“:

”جارية بن هرم، أبو شيخ، الفقيمي، عن ابن جريج، متروك واه. قال الدارقطني:

ضعيف.

أما أبو شيخ الهنائي خيوان فتابعي كبير صدوق“^٣.

قلت: قد أخطأ ابن عدي - رحمه الله تعالى - في هذه الموطن، حيث عدّ راويين قد

اتفقا في كنيتهما وهي ”أبو شيخ“ وافترقا في اسمهما، واسم أبيهما، ونسبهما:

فالاول: جارية بن هرم الفقيمي.^٤

والثاني: حيوان، وقيل خيوان بن خالد الهنائي البصري.^٥

١ - الكامل: ١٧٤/٢.

٢ - ٣٨٥/١.

٣ - ١٩٣/١.

٤ - انظر ترجمته في: المغني: ١٩٣/١، ميزان الاعتدال: ١٠٩/٢.

٥ - انظر ترجمته في: طبقات ابن خياط: ٢١١، الطبقات الكبرى: ١٥٥/٧، تهذيب الكمال: ٤١١/٣٣.

وقد جعلهما ابن عدي راوياً واحداً، وخلط بينهما، وقد وقع ابن الجوزي في الخطأ نفسه في كتابه الضعفاء^١.

والصواب ما ذكره الذهبي من التفريق بينهما، وقد ميّز بينهما الدارقطني في المؤتلف والمختلف أيضاً^٢.

وأقرّ الحافظُ ابن حجر في "لسان الميزان" ما ذكره الذهبي، حيث نقل ترجمته للراوي بتمامها، وأورد تعقّب الذهبي على ابن عدي، وسكت عليه، وزاد في الترجمة أقوال ابن حبان، وأبي حاتم، والعقيلي، والساجي، وابن ماكولا في الراوي^٣.

٢- قال الذهبي:

— حرب بن ميمون (م ت) أبو الخطاب، الأنصاري، بصري، صدوق، يخطيء، قال أبو زرعة: لين. وقال يحيى بن معين: صالح. قلت: يروي عن مولاه النضر بن أنس، وعن عطاء بن أبي رباح، وعنه عبد الله بن رجاء، ويونس المؤدب، وجماعة، وقد وثقه علي بن المديني، وغيره.

وأما البخاري فذكره في الضعفاء، وما ذكر الذي بعده صاحب الأغمية^٤.

ثم قال:

— حرب بن ميمون العبدي، أبو عبد الرحمن، البصري، العابد، المعروف بصاحب الأغمية عن عوف، وحجاج بن أرطاة، وخالد الحذاء، وعنه حميد بن مسعدة، ونصر بن علي، ضعفه ابن المديني، والفلاس، وقال ابن معين: صالح. قلت: توفي سنة بضع وثمانين ومائة، وهو الأصغر، والأضعف."

١ — انظر: ١/١٦٥.

٢ — انظر: ٣/١٤٠٢.

٣ — انظر لسان الميزان: ٩١/٢.

٤ — ميزان الاعتدال: ٢/٢١٢.

ثم قال الذهبي عقب الترحمتين:

”وقد خلطه البخاري، وابن عدي بالذي قبله، وجعلهما واحداً، والصواب أنهما اثنان:

الأول: صدوق، لقي عطاءً. والثاني: ضعيف أكبر من عنده حميد الطويل، قال

عبد الغني بن سعيد: ”هذا مما وهم فيه البخاري، نبهني عليه الدارقطني“^١.

قلت: قد أصاب الذهبي وأجاد في التنبيه على أن الراويين ليسا شخصاً واحداً – كما

توهم ابن عدي عندما خلط بينهما، ظناً منه أن الرجلين واحد – فالأول: حرب بن ميون

الأنصاري البصري.

والثاني: حرب بن ميون البصري صاحب الأغمية.

وكلاهما يتفق في اسمهما واسم أبيهما، ونسبتهما، فهما بصريان، إلا أن أحدهما

متقدم على الآخر، ولعل هذا الذي أوقع ابن عدي في هذا الوهم، أو لعله – رحمه الله تعالى

– قد تابع الإمام البخاري في جمعه بين المتفرقين، وبدل على ذلك تصديره ترجمة الراوي

بقول البخاري، والله تعالى أعلم.

وقد وافق الذهبي على ذلك: ابن حبان^٢، والخطيب البغدادي^٣، والأزدي^٤، وابن

الجوزي^٥، والمزي^٦، وابن حجر^٧.

١ – المصدر السابق: ٢/ ٢١٣.

٢ – انظر الثقات: ٨/ ٢١٣.

٣ – انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ١/ ١٩٥.

٤ – انظر المصدر السابق.

٥ – انظر المصدر السابق.

٦ – انظر تهذيب الكمال: ٥/ ٥٣١ – ٥٣٤.

٧ – انظر تقريب التهذيب: ١٥٥، تهذيب التهذيب: ١٩٨/ ٢.

٣- قال ابن عدي: "خالد بن عبيد، أبو عصام، وفي حديثه نظر..."^١

ثم ساق له عدة أحاديث، منها: حديث التنفس ثلاثاً، فقال: "أنا ابن أبي سويد ثنا علي بن عثمان اللاحقي ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن أبي عبد الله عن أبي عصام عن أنس قال:

"كان النبي صلى الله عليه وسلم يتنفس في الإناء ثلاثاً..."^٢

وتعقبه الذهبي بقوله:

"وقد وهم ابن عدي، وتوهم أن هذا هو أبو عصام، ذاك الثقة الذي حدث عنه شعبة،

وعبد الوارث، فساق في الترجمة حديث التنفس ثلاثاً الذي أخرجه مسلم"^٣

وتعقبه في فصل الكنى أيضاً من الميزان، فقال: "أبو عصام عن أنس بن مالك هو

خالد بن عبيد مرّ."

فأما أبو عصام عن أنس الذي يروي عنه شعبة فأخر صدوق، احتج به مسلم، والفرق

بينهما يعسر، فالثقة عنده عن أنس ثلاثة أحاديث، رواها عنه: هشام الدستوائي،

وشعبة، وعبد الوارث بن سعيد، حديثه في التنفس في الإناء ثلاثاً، يقال: اسمه

ثمامة، وقيل: هما واحد بصري، فانتقل إلى مرو، فأخذ عنه: أبو تميلة، وابن المبارك،

والسيناني، جعلهما ابن عدي واحداً، وخالد بن عبيد مشهور باسمه، والآخر مشهور

بكنيته"^٤

قلت: توهم ابن عدي في هذا الموطن، وخلط الرواي الذي ترجم له براو آخر اشترك

معه في كنيته، ونسبته، وجعلهما واحداً، وهما في الحقيقة اثنان:

١ - الكامل: ٢/٢٤.

٢ - المصدر السابق: ٣/٢٥.

٣ - ميزان الاعتدال: ٢/١٧٤.

٤ - المصدر السابق: ٧/٤٠٠-٤٠١.

الأول: أبو عصام، خالد بن عبيد، العتكي، البصري، وهو متروك.^١

والثاني: أبو عصام، وهو مشهور بكنيته، قيل اسمه ثمامة، وهو صدوق.^٢

وهو الذي روى حديث التنفس ثلاثاً الذي أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٢٠٢٨،

والترمذي في سننه برقم ١٨٨٤، وابن حبان في صحيحه برقم ١٢/١٤٥، وغيرهم.

والراجح ما ذكره الذهبي من التمييز بينهما، وقد وافقه في ذلك التعقب الحافظ

المزي في ترجمة خالد بن عبيد العتكي، حيث قال: "وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: لَيْسَ فِي

أَحَادِيثِهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جَدًّا، وَذَكَرَهُ، وَأَبَا عَصَامٍ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِي

، وَالْبَصْرِيُّونَ فِي تَرْجُمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ، وَذَكَرَهُ هُوَ وَأَبَا عَصَامٍ الْبَصْرِيُّ الَّذِي

يَرَوِي عَنْهُ الْبَصْرِيُّونَ، هِشَامُ الدَّسْتَوَائِي، وَغَيْرُهُ فِي تَرْجُمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالصَّوَابُ أَنََّّهُمَا اثْنَانِ"^٣

٤- قال الذهبي :

—العباس بن الفضل الانصاري، الموصلي، المقرئ، صاحب أبي عمرو ابن العلاء.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال عبد الله بن أحمد: سألت ابن معين عنه، فقال:

ليس بثقة.^٤

ثم قال بعده بترجمة :

—العباس بن الفضل الأزرق البصري، روى عنه عباس الدوري، ومحمد بن الضريس،

من أقران عفان.

١ - انظر: الجرح والتعديل ٣/٣٤٢، المجروحين ١/٢٧٩، تهذيب الكمال ٨/١٢٥، الكاشف ١/٣٦٦، تهذيب التهذيب: ٩١/٣.

٢ - انظر ميزان الاعتدال: ٧/٤٠٠.

٣ - تهذيب الكمال: ٨/١٢٦.

٤ - ميزان الاعتدال: ٤/٥٣.

قال البخاري: ذهب حديثه، ثم ذكر بعده الانصاري. وأما ابن عدي فجعلهما واحداً

فوهم

والأزرق يروي عن همام بن يحيى وبابته، يكنى أبا عثمان، وأما الذي قبله فيكنى أبا

الفضل^٣

قلت: قد أصاب الذهبي عندما فرق بينهما، وأخطأ ابن عدي عندما جعلهما راوياً

واحداً.

والراويان قد اتفقا في اسمهما، واسم أبيهما، واختلفا في كنيتهما، ونسبتهما،

فالأول: موصلي، وكنيته أبو الفضل.

والثاني: بصري، وكنيته أبو عثمان، وكلاهما ضعيفان، فالأزرق قال عنه البخاري:

ذهب حديثه، وقال يحيى: كذاب خبيث.^٢

والانصاري قال عنه ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال

النسائي: متروك.^٢

وقد وافق الذهبي في التفريق بينهما: الخطيب البغدادي^٤، والعقيلي^٥.

٥- قال ابن عدي :

"عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد الأنصاري، يكنى أبا نصر، سمعت ابن حماد يقول:

قال البخاري: "عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد الأنصاري، سمع أنس بن مالك، فيه نظر"^٦

وتعقبه الذهبي بقوله:

١ - المصدر السابق: ٤/ ٥٣.

٢ - المصدر السابق.

٣ - المغني في الضعفاء: ٢/ ٤٩١، ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٣.

٤ - انظر تاريخ بغداد: ١٢/ ١٣٦-١٣٧.

٥ - انظر الضعفاء الكبير: ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

٦ - الكامل: ٤/ ٢٢٦.

”بل الذي سمع أنساً، وقال البخاري فيه هذا هو آخر، قد تقدم^{٢٣}

قلت: يرى الإمام الذهبي أن ابن عدي قد خلط بين راويين :

الأول: عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد الأزدي، الذي روى عن أنس^٣، والذي قال

البخاري: ”فيه نظر“.

والثاني: عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد الانصاري.

ولذلك قال في المغني: ”عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد الأزدي عن أنس، قال

البخاري: فيه نظر“^٤

وقد وافق الإمام الذهبي في ذلك : العقيلي في الضعفاء^٥ وخالفه ابن حبان^٦، وصنيع

المزي في تهذيب الكمال يقتضي أنهما واحد^٧.

وأما الحافظ ابن حجر فقد تردد في التمييز بينهما في ”لسان الميزان“ ابتداءً فقال :

”فما أدري هو الأزدي أم لا“^٨

ثم رجّح أنهما واحد فقال: ”والأنصاري، والأزدي لا تنافي بينهما، فإن الأنصاري من الأزدي

بخلاف الضبي، وإنما جاء الالتباس من اتحاد الحديث الذي أخرجه الترمذي، وابن ماجه،

فإنه نسبَ ضبياً، ويُنسب عند ابن عدي أنصارياً، ثم راجعتُ الترمذي، فرأيتُه أخرج الحديث

من الطريق التي أخرجها ابن عدي لم ينسبه أنصارياً، ولا ضبياً، فيترجّح أنه واحد“^٩

١ - يعني به عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد الأزدي ، وقد ترجم له في ٤ / ١٣٥.

٢ - ميزان الاعتدال: ٤ / ١٣٧.

٣ - انظر ترجمته في : المغني في الضعفاء ٢ / ٤٩١، ميزان الاعتدال: ٤ / ١٣٥.

٤ - المغني في الضعفاء ٢ / ٤٩١.

٥ - انظر: ٢ / ٢٧٣.

٦ - انظر الثقات: ٥ / ٢٥.

٧ - انظر: ١٥ / ٢٣١.

٨ - لسان الميزان: ٣ / ٣٠٦.

٩ - المصدر السابق ٣ / ٣٠٦.

قلتُ: وما ذهب إليه ابن عدي، وقاله ابن حجر هو الراجح ، والأمر إنما يعود الى اختلاف نسبة الراوي فقط ، والله تعالى أعلم.

٦- قال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي:

”وعبد الله بن عبد الرحمن هذا له غير ما ذكرتُ عنه حديث عبد الله بن المغفل^١ فأما سائر أحاديثه فإنه يروي عن عمرو بن شعيب ، أحاديثه مستقيمة، وهو ممن يُكتب حديثه^٢

وتعقبه الذهبي بقوله:

”خلطه بمن بعده فوهم^٣“

قلتُ: قد خلط ابن عدي بين راويين ، اتفقا في اسمهما واسم أبيهما ، وجعلهما واحداً :

الأول: عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي المذكور أعلاه ، وقد وثقه ابن حبان، والعجلي، وقال عنه ابن أبي حاتم، والنسائي: ”ليس بالقوي“^٤.

والثاني: عبد الله بن عبد الرحمن الذي يروي عن عبد الله بن مغفل، وهو مجهول لا يُعرف.^٥

١ - وهو حديث: ”لا تتخذوا أصحابي غرضاً“.. الحديث، وقد أخرجه أحمد في مسنده برقم ٢٠٥٦٨ والترمذي في سننه برقم ٣٢٨٦ وابن حبان في صحيحه برقم ٧٢٥٦، وغيرهم . وهو حديث ضعيف بسبب عبد الله بن عبد الرحمن الذي يروي عن ابن المغفل ، وهو مجهول لا يعرف كما في ترجمته أعلاه.

٢ - الكامل: ٤/ ١٦٧.

٣ - ٤/ ١٣٥.

٤ - انظر: الجرح والتعديل: ٥/ ٩٦، الثقات: ٧/ ٤٠، الضعفاء والمتروكين للنسائي: ٦١، معرفة الثقات: ٤٥/ ٢، تهذيب الكمال: ٢٢٦/ ١٥-٢٢٨، ميزان الاعتدال: ٤/ ١٣٤.

٥ - انظر: ميزان الاعتدال: ٤/ ١٣٥.

وقد فرّق بينهما البخاري في "التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط" والعقيلي في "الضعفاء الكبير" كما فرّق بينهما الذهبي هاهنا، وأوردا حديث عبد الله بن مغفل في ترجمة الثاني .

والعجب أن ابن عدي - رحمه الله تعالى - قد نقل كلام البخاري، وتعليقه على حديث ابن مغفل في ترجمة الطائفي، فأوهم بصنيعه هذا أنه حديث عبد الرحمن الطائفي!! فانفرد بذلك عن الجميع، وهو وهم ظاهر، وخلط بين الصواب ما ذكره الذهبي رحمه الله تعالى .

٧- عمر بن نافع مولى ابن عمر

ترجم له ابن عدي في الكامل، وقال:

"عمر بن نافع مولى ابن عمر، مديني ... حديثه ليس بشيء"^٤.

قال الذهبي:

"ذكره ابن عدي، فروى عن ابن حماد عن عباس الدوري عن يحيى قال: "عمر بن

نافع ليس حديثه بشيء" فوهم ابن عدي، فإنّ ذا آخر"^٥.

وقال في ترجمة عمر بن نافع الثقفي: "وقد وهم ابن عدي، فحكى هذا القول عن

ابن معين في ترجمة عمر بن نافع مولى ابن عمر، قد قال ابن معين في العمري: ليس به

بأس"^٦.

١ - انظر: ١٣١/٥ ترجمة رقم ٣٨٩، ١٣٣/٥ ترجمة رقم ٣٩٦.

٢ - ١٣٨/٢.

٣ - انظر الضعفاء الكبير: ٢/٢٧٢.

٤ - الكامل: ٥/٤٦.

٥ - ميزان الاعتدال: ٥/٢٧٣.

٦ - المصدر السابق: ٥/٢٧٤.

قلت: قد ميّز الذهبي بين راويين اتفقا في اسمهما، واسم أبيهما، واختلفا في نسبتهما:

فالأول: عدوي، مدني، ثقة، وهو مولى عبد الله بن عمر^١.

والآخر: ثقف، كوفي، ضعيف^٢.

وقد وهم الحافظ ابن عدي، وخلط بينهما، فنّب الإمام الذهبي على ذلك فأصاب، ويدل على ذلك صنيع الأئمة في مصنفاتهم من التمييز بينهما. وقد أوردوا جميعاً قول يحيى بن معين في عمر بن نافع الثقفى على الصواب كما نبّه على ذلك الذهبي^٣.

كما نقل الحافظ ابن حجر في التهذيب^٤ تعقّب الذهبي على ابن عدي، وأقره.

٨- محمد بن وهب الدمشقي:

قال ابن عدي في ترجمته:

"ولمحمد بن وهب بن عطية غير حديث منك، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً..."^٥
قال الذهبي:

"وقال ابن عدي أيضاً لما بدأ بذكره: هذا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي، فأخطأ حيث جعل اسم جده عطية، فإنّ الذي جده عطية آخر، وهو أبو عبد الله السلمي، الذي

١ - انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٣٨/٦، تهذيب الكمال: ٥١٢/٢١، ميزان الاعتدال: ٤٧٣/٥، تهذيب التهذيب: ٤٢٩/٧.

٢ - انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٣٨/٦، تهذيب الكمال: ٥١٤/٢١، ميزان الاعتدال: ٦٧٤/٥، تهذيب التهذيب: ٤٤٠/٧.

٣ - انظر: تهذيب الكمال: ٥١٤/٢١، تهذيب التهذيب: ٤٤٠/٧، ٤٣٩/٧-٤.

٥ - الكامل: ٢٦٩/٦.

أخرج له البخاري عن الذهلي عنه عن محمد بن حرب، له رواية أيضاً عن الوليد وبقيّة، وحدث عنه الرمادي، وأبو حاتم، وجماعة، وثقه الدارقطني. وقال أبو حاتم: "صالح الحديث" وأما الضعيف: فهو محمد بن وهب بن مسلم، القرشي، الدمشقي، ذكره ابن عساكر بعد ابن عطية فقال: حدث بمصر عن ابن زبر، وسعيد بن عبدالعزيز، والوليد بن مسلم، روى عنه الربيع الجيزي، ويحيى بن أيوب العلاف، ويحيى بن عثمان، وجماعة^١. قلت: تعقب الإمام الذهبي على الحافظ ابن عدي بأنّه قد خلط بين روايين قد اتفقا في اسمهما واسم أبيهما، ونسبتهما، واختلفا في جدّهما ونسبهما، وجعلهما راويًا واحدًا، وهما في الواقع اثنان:

الأول: محمد بن وهب، أبو عبد الله، القرشي، الدمشقي.

والثاني: محمد بن وهب، أبو عمرو، السلمي، الدمشقي.

وميّز الذهبي بينهما بأنّ جدّ الأول اسمه مسلم، وأنّ جدّ الثاني عطية، فضلاً عن افتراقهما في نسبهما، والرواية عنهما، ومرتبتهما:

فالأول: قرشي، ضعيف، ليس له رواية في الكتب الستة، وهو راوي الحديثين المنكرين اللذين ذكرهما ابن عدي.

والثاني: سلمي، ثقة، روى له البخاري حديثًا، وابن ماجه.

ووافق الحافظ ابن منده ابن عدي في جعلهما واحدًا^٢.

والراجع ما ذكره الذهبي من التفريق بينهما، وقد أكد ذلك في كتابه "تاريخ الاسلام"، وأقام الدليل على صحة دعواه، فقال في ترجمة محمد بن وهب بن عطية

١ - ميزان الاعتدال: ٦/ ٣٦٢.

٢ - انظر تاريخ الاسلام: ١٦/ ٤٠٠.

السلمي بعد أن أورد حديث "أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النون، وهو الدواة، ثم خلق العقل.." وذكر قول ابن عدي:

"وهذا بهذا الإسناد باطل"

"صدق ابن عدي، لكن محمد بن وهب ليس هو بالسلمي، بل هو -إن شاء الله- القرشي الذي نزل مصر. وهو أسن من السلمي. ألا ترى أن الراوي عنه هو الربيع الجيزي، والربيع لم يرحل. وما كان أبو حاتم والدارقطني يثنيان على رجل يروي مثل هذا الحديث الموضوع".^١

وقال في ترجمة محمد بن وهب بن مسلم: "خلطه بالذي بعده غير واحد، والصواب التفريق بينهما"^٢

ووافقه الحافظ ابن عساكر في تاريخه أيضاً^٣، والحافظ ابن حجر في التقریب حيث قال: "محمد بن وهب بن مسلم، القرشي، الدمشقي، ضعيف، من التاسعة، ووهم من خلطه بالذي قبله"، وميزه عن محمد بن وهب بن عطية .
كما قال في لسان الميزان:

"وقد حذفت من هذه الترجمة شيئاً يتعلق بمحمد بن وهب بن عطية الذي أخرج له البخاري"^٤

١ - المصدر السابق.

٢ - المصدر السابق: ٦/ ٣٩٩.

٣ - انظر تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٢٠٥ - ٢٠٨.

٤ - تقريب التهذيب: ٥١٢.

٥ - لسان الميزان: ٥/ ٤١٩.

٩- قال ابن عدي:

”يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة، الليثي، يكنى أبا الحكم، مدني، سكن البصرة، ومات بها“^١

وساق له عدة احاديث منها: ”حدثنا الفضل بن عبد الله بن سليمان الأنطاكي حدثنا حامد بن يحيى قال: وحدثنا أبو عروبة الحراني حدثنا ابن مصفي قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يزيد بن جعدبة عن عبد الرحمن بن مخراق عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ”إنَّ الله تبارك وتعالى خلق في الجنة ريحاً بعد الريح بسبع سنين ...“ الحديث.

قال ابن عدي: ”وهذا عن الذي يحدث عنه عمرو بن دينار عن يزيد بن جعدبة بهذا الحديث هو يزيد بن عياض، وقد روى عنه مثل عمرو بن دينار، وعمرو ثقة، ويزيد ضعيف، وعمرو أكبر سنأ منه، وأقدم موتاً، وذا من رواية الكبار عن الصغار“^٢ وتعقبه الذهبي بقوله:

”ما أظن إلا أن هذا آخر قديم، لعله جد صاحب الترجمة، وكذلك ابن مخراق تابعي كبير.

وصاحب الترجمة يصبو عن ذلك“^٣

قلت: أراد الذهبي بقوله هذا التفريق بين يزيد بن عياض، ويزيد بن جعدبة، وبين أنهما راويان، وليسوا واحداً كما يرى ابن عدي. فالأول: هو يزيد بن عياض الحفيد.

١ - الكامل: ٢٦٣/٧.

٢ - المصدر السابق: ٢٦٤/٧.

٣ - ميزان الاعتدال: ٢٥٩/٧.

والثاني: يزيد بن جعدبة ، جد الأو، وهو الذي يروي عن عبد الرحمن بن مخراق ، وروى عنه عمرو بن دينار .

قال ابن أبي حاتم: "يزيد بن جعدبة الليثي، جد يزيد بن عياض، حجازي، روى عن عبد الرحمن بن مخراق، وعبيد بن السباق، روى عنه عمرو بن دينار، وأبو العميس أخو المسعودي سمعت أبي يقول ذلك"^١ وهو ما أشار إليه الذهبي آنفاً.

وقد قال بالتفريق بينهما الإمام ابن خزيمة أيضاً، فقال: "عمرو أجل وأكبر من أن يروي عن يزيد بن عياض"^٢.

وفرق بينهما الحافظ المزي في تهذيبه أيضاً فقال: "وروى عمرو بن دينار عن يزيد بن جعدبة، عن عبد الرحمن بن مخراق ، وعن يزيد جعدبة ، عن عبيد بن السباق فقليل : إنه هذا ، وقيل : إنه غيره ، وهو الأشبه. وقيل : إنه جد هذا ، فإن بعضهم يقول في نسب هذا: يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة"^٣

وأما الحافظ ابن حجر فلم يرجح شيئاً في ذلك، واكتفى بإيراد الخلاف قائلاً: فقليل هو هذا - (يعني يزيد بن عياض) وقيل: غيره"^٤.

قلت: والصواب ما ذهب إليه الذهبي من التفريق بينهما، وقد جزم بذلك أبو حاتم الرازي ، وابن خزيمة، ورجحه المزي ، والله تعالى أعلم.

* * *

١ - الجرح والتعديل: ٢٥٥/٩.

٢ - تهذيب التهذيب: ٣٠٨/١١.

٣ - تهذيب الكمال: ٢٢٣/٢٢.

٤ - تهذيب التهذيب: ٣٠٨/١١.

المبحث السادس

تعقبات الذهبي على ابن عدي في تفريق الترجمة الواحدة الى ترجمتين

تعقّب الإمام الذهبي على الحافظ ابن عدي في تفريق الترجمة الواحدة إلى ترجمتين في موضعين، وذلك فيما يأتي:

١- خالد بن يزيد العمري:

قال ابن عدي :

” خالد بن يزيد العمري المكي، وقال: ” يكنى أبا الهيثم ... ولخالد العمري عن الثوري، وابن أبي ذئب، وغيرهم ، غير ما ذكرت أحاديث، وعامتها مناكير“^١، وفرّق بينه وبين راو آخر فقال: ” خالد بن يزيد العدوي أبو الوليد، وكان بمكة ... ومقدار ما يرويه عن رواه لا يتابع عليه“^٢.

قال الذهبي :

”وقد فرّق ابن عدي بينه وبين آخر هو هو، فقال: خالد بن يزيد العدوي، أبو الوليد، كان بمكة“^٣.

قلت: قد جعل ابن عدي الراوي الواحد راويين توهماً منه رحمه الله، فنَبّه على ذلك الذهبي، واستدرك عليه، وبيّن أنّهما واحد، وهو الصواب، ومما يشهد لصحة ذلك أنّ ابن حبان عندما ترجم لخالد بن يزيد العمري قال: ”أبو الوليد، شيخ، كان يسكن بمكة“^٤، ولم يوافق ابن عدي في التفريق بينهما أحدٌ من المصنفين ، كالبخاري^٥، وابن أبي

١ - الكامل: ١٧/٣ - ١٨.

٢ - المصدر السابق: ١٦/٣.

٣ - ميزان الاعتدال: ٤٣٣/٢.

٤ - المجروحين: ٢٨٤/١.

٥ - انظر التاريخ الكبير: ١٨٤/٣.

حاتم^١، وابن حبان^٢، والعقيلي^٣، وابن حجر^٤.

٢- محمد بن عمار بن حفص:

قال ابن عدي:

"محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد بن عائذ، المديني، المؤذن".

وساق له عدة احاديث ثم قال: "وهذه الأحاديث يرويها محمد بن عمار المؤذن عن

صالح مولى التوأمة عن المقبري، وهذه الأحاديث تُعرف بمحمد بن عمار هذا"^٥

ثم ذكر بعده :

"محمد بن عمار الأنصاري، مدني، يكنى أبا عبد الله".

وساق له عدة احاديث منها حديث: "المؤمن مرآة المؤمن" ثم قال:

"وهذا يرويه محمد بن عمار، قالوا: هو محمد بن عمار المؤذن هذا وذاك واحد، وقال

بعضهم: هذا من الأنصار، وذاك ليس من الأنصار، ذلك من ولد سعد القرظ، واحتمل

القولان جميعاً، وجميعاً من أهل المدينة"^٦

وتعقبه الذهبي بقوله في ترجمة محمد بن عمار بن حفص :

"أفرد ابن عدي محمد بن عمار هذا عن محمد بن عمار الأنصاري المدني الذي روى عن

شريك، وكلاهما واحد"^٧.

١ - انظر الجرح والتعديل: ٣/ ٣٦٠.

٢ - انظر المصدر السابق.

٣ - انظر الضعفاء الكبير: ١٧/ ٢.

٤ - انظر لسان الميزان: ٢/ ٣٩١.

٥ - الكامل: ٦/ ٢٢٠.

٦ - المصدر السابق.

٧ - ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٧٢.

قلتُ: قد أفرد ابن عدي كل واحد من الراويين في ترجمة مستقلة – كما ذكر الذهبي – وساق الاختلاف فيهما، وأورد قول مَنْ قال أنهما واحد، وقول من فرّق بينهما، ورجّح القول الأخير.

وممن قال بالتمييز بينهما: البخاري^١، وابن أبي حاتم^٢، والسمعاني^٣، وابن حجر^٤ وغيرهم.

والعجب أن الذهبي في كتابه "الكاشف" قد وافق ابن عدي في التفريق بينهما، وترجم لكل واحد منهما^٥، وقال في ترجمة محمد بن عمار بن سعد القرظ: "وعنه سبطه محمد بن عمار بن حفص"^٦.

وقد حكى ابن حجر رأي ابن عدي حيث قال في ترجمة محمد بن عمار بن حفص في "تهذيب التهذيب": "ترجم له ابن عدي، ثم ترجم لمحمد بن عمار الأنصاري، وذكر اختلافاً هل هو المؤذن أو غيره، فإن كان غيره فهو مجهول، وأشار إلى ترجيح التفرقة بكون الأول ينسب مخزومياً، وهذا ينسب أنصاريّاً"^٧.

وهو الصحيح كما يبدو لي، والله تعالى أعلم.

* * *

١ - انظر التاريخ الكبير: ترجمة ٥٧١، ٥٧٢ ج ١/ ١٨٥.

٢ - انظر الجرح والتعديل ترجمة ٦، ١٩٧ ج ٨/ ٤٢ - ٤٣.

٣ - انظر: الانساب ٤/ ٤٧٤.

٤ - انظر ترجمة ٦١٦٤، و ترجمة ٦١٦٥.

٥ - انظر ترجمة رقم ٥٠٦٨، و ترجمة رقم ٥٠٦٩.

٦ - الكاشف: ٢/ ٢٠٤.

٧ - تهذيب التهذيب: ٩/ ٣١٨.

المبحث السابع

أوهام ابن عدي في الرواة

تعددت أوهام الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل، ومن تلك الأوهام ما يتعلق بالرواة التي نبّه عليها الإمام الذهبي في كتابه الميزان، وهي ما يأتي:

١- عبد الله بن نافع الصائغ:

ترجم له الحافظ ابن عدي في كتابه "الكامل" حيث قال: "عبد الله بن نافع، الصائغ، مولى بني مخزوم، مديني، يكنى أبا محمد...".^١
قال الذهبي:

"وقد ذكره ابن عدي، وساق له حديثاً من وجهين عن أبي عبد الرحيم الحراني عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الله بن نافع عن هشام بن عروة، فذكر حديثاً في التعوّد من النار والقبر، ووهم ابن عدي فإنّ هذا لعله عبد الله بن نافع مولى ابن عمر، فإنّ الصائغ إنّما ولدَ بعد موت عبد الوهاب بن بخت"^٢

قلت: وما تردد به الذهبي في الميزان جزم به في "سير أعلام النبلاء" فقال: "وقد أخطأ الإمام أبو أحمد ابن عدي في ترجمته خطأ لا يُحتمل منه، وذلك أنّه لم يرو في ترجمته سوى حديث واحد فساق إسناده إلى عبد الوهاب بن بخت المكي عن عبد الله بن نافع عن هشام بن عروة عن أبيه، فذكر حديثاً، ثمّ أنّه قال: وإذا روى عن عبد الله مثل عبد الوهاب بن بخت يكون ذلك دليلاً على جلالته، وهو من رواية الكبار عن الصغار". قلت: (القاتل الذهبي) من أين يمكن أن يروي عبد الله بن نافع الصائغ عن هشام، ولم يأخذ عن أحد حتى مات هشام؟ ومن أين يمكن أن يحدث عبد الوهاب عن الصائغ، وإنما

١- ٢٤٢/٤.

٢- ميزان الاعتدال: ٤/٢١٣-٢١٤.

وُلِدَ الصَّائِغُ بَعْدَ مَوْتِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بِأَعْوَامٍ عَدِيدَةٍ، وَإِنَّمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو مَاتَ قَدِيمًا فِي دَوْلَةِ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ^١.
 قُلْتُ: وَقَدْ أَصَابَ الذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي تَعَقُّبِهِ عَلَى ابْنِ عَدِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَقَدْ وُلِدَ عَبْدُ اللَّهِ الصَّائِغُ سَنَةَ نِيفٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً^٢.
 وَأَمَّا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ بَخْتٍ فَقَدْ تُوْفِيَ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ^٣، فَكَيْفَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ رَجُلٍ وُلِدَ بَعْدَهُ بِمَا لَا يَقِلُّ عَنْ عِشْرِ سَنِينَ؟!
 وَالصَّوَابُ أَنَّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو الْمَتُوفَى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً^٤.

٢-عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي:

ترجم له ابن عدي في كامله، وذكر أقوال العلماء فيه، ثم ساق له عددًا من الأحاديث^٥.
 وقال الذهبي في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي:
 "ويأتي في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن، القرشي، الجمحي، البصري، صاحب محمد ابن زياد الجمحي أحاديث، وذكر ابن عدي في ترجمة الجمحي جملة أحاديث أسطرها، إنما هي للوقاصي لا الجمحي بدليل أن بعضها حدثنا عطاء، وحدثنا نافع، والجمحي لم يدركهما"^٦.

١- ٣٧٤-٣٧٣/١٠.

٢- انظر سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٠..

٣- تهذيب الكمال: ٤٩١/١٨، تهذيب التهذيب: ٣٩٣/٦.

٤- انظر تهذيب الكمال: ٢١٥/١٦، تقريب التهذيب: ٣٢٦.

٥- انظر الكامل: ١٦٠-١٥٩/٥.

٦- انظر هذه الأحاديث في الكامل: ١٦١/٥-١٦٢.

٧- ميزان الاعتدال: ٥٧/٥-٥٨.

قلتُ: أراد الذهبي من قوله هذا التنبيه على وهم وقع فيه ابن عدي، حيث خلط بين جملة من أسانيد عثمان الوقاصي، وعثمان الجمحي، وساق أحاديث هي للوقاصي، ونسبها خطأ إلى الجمحي، وأقام الذهبي الدليل على صحة قوله من خلال تمييز بعض الرواة عنهما.

والحق مع الذهبي فيما قال، ويشهد لذلك أنَّ الخطيب عندما ترجم لعثمان الوقاصي ذكر فيمن حدّث عنهم: عطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر.^١ كما لم يذكر الحافظ المزي في شيوخ الجمحي عطاءً ونافعاً^٢، وذكرهما في شيوخ الوقاصي.^٣

٣- علي بن عاصم بن صهيب الواسطي

ترجم له ابن عدي في "الكامل" وساق له جملة أحاديث منها: حدّثنا أحمد بن عبد الله بن سالم الباجذاني حدّثنا عبد القدوس بن عبد القاهر الباجذاني حدّثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من أكل الطين أوقية فقد أكل من لحم الخنزير أوقية..."^٤. وبه مرفوعاً: "من أكل الطين، واغتسل به، فقد أكل لحم أبيه آدم، واغتسل بدمه". ثم قال ابن عدي: "وهذان باطلان بهذا الإسناد"^٥. وتعقّب الذهبي في "ميزان الاعتدال" بقوله:

١ - انظر تاريخ بغداد: ١١/٢٧٩.

٢ - انظر تهذيب الكمال: ١٩/٤٣٣.

٣ - انظر المصدر السابق: ١٩/٤٢٥-٤٢٦.

٤ - الكامل: ٥/١٩٢.

٥ - المصدر السابق: ٥/١٩٢-١٩٣.

”حاشا علي بن عاصم -رحمه الله- أن يحدث بهما، فإني أقطع بأنّه ما حدّث بهما،
والعجب من ابن عدي مع حفظه كيف خفي عليه مثل هذا؟! فإنّ هذين من وضع
عبد القدوس فيما أرى“^١.

وأكد الذهبي هذا في كتابه ”سير أعلام النبلاء“ فقال:
”قلت أجزم بأنّ علي بن عاصم -رحمه الله- ما حدّث بهما، فقد تناكد ابن عدي،
حيث أوردهما هنا، وإنّما هما موضوعان من الباجرائي قبّحه الله“^٢.

قلت: وعبد القدوس هو ابن عبد القاهر الباجرائي، وقد ترجم له الذهبي في الميزان
فقال: ”له أكاذيب وضعها على علي بن عاصم تبيّنت ذلك، ومن أشرها: أخبرنا علي بن
عاصم عن حميد عن أنس مرفوعاً: ”من أكل الطين، فقد أكل لحم أبيه آدم، واغتسل
به“^٣.

قال الذهبي: ”ثم قال ابن عدي: حدّثنا الفضيل بن عبد الله بن مخلد حدّثنا العلاء بن
مسلمة حدّثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس مرفوعاً: ”من قرأ يس في كل ليلة
ابتغاء وجه الله غفر الله له“. وبه مرفوعاً: ”خلق الله جنة عدن، وغرس أشجارها بيده،
فقال لها: تكلمي. قالت: ”قد أفلح المؤمنون“.

قال الذهبي: ”وهذان باطلان، ولقد أساء ابن عدي في إيراد هذه البواطيل في ترجمة
علي، والعلاء متهم بالكذب“^٤.

وأكد هذا في ”سير أعلام النبلاء“ فقال: ”قلت وهذان باطلان، ابن عاصم بريء منهما،
والعلاء متهم بالكذب“^٥.

١ - ميزان الاعتدال: ٥/ ١٦٦.

٢ - ٢٥٩/ ٩-٢.

٣ - ٣٨٤/ ٤-٣.

٤ - ميزان الاعتدال: ٥/ ١٦٥-١٦٦.

٥ - ٢٦٠/ ٩-٥.

٤- عمرو بن شعيب

قال ابن عدي في ترجمته:

”وعمر بن شعيب في نفسه ثقة، إلّا أنّه إذا روى عن أبيه عن جده على ما نسبته أحمد بن حنبل يكون ما يرويه عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلّم مرسلًا. لأنّ جده عنده هو محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد ليس له صحبة، وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة الناس، وثقاتهم، وجماعة من الضعفاء، إلّا أنّ أحاديثه عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلّم اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه، ولم يدخلوه في صحاح ما خرّجوه، وقالوا: هي صحيفة“^١

وتعقبه الذهبي بقوله:

”هذا لا شيء، لأنّ شعيباً ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذي ربّاه، حتى قيل: إنّ محمداً مات في حياة أبيه عبد الله، فكفل شعيباً جدّه عبد الله، فإذا قال عن أبيه، ثم قال عن جده، فإنّما يريد بالضمير في جده أنّه عائد إلى شعيب، وبعضهم تعلّل بأنّها صحيفة رواها وجادة، ولهذا تجنّبها أصحاب الصحيح، والتصحيح يدخل على الرواية من الصحف، بخلاف المشافهة بالسماع“^٢.

قلت : يتعلق تعقب الذهبي على ابن عدي برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هل تُحمل على الاتصال أو الارسال، وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً مطوّلاً^٣، فمنهم من حملها على الانقطاع، ونفوا سماعه من جده عبد الله بن عمرو بن العاص، ووافقوا ابن عدي فيما ذهب إليه ، وعليه يكون حديثه مرسلًا، وممن قال بذلك يحيى بن معين^٤.

١ - الكامل: ٥ / ١١٥.

٢ - ميزان الاعتدال: ٥ / ٢٢١ - ٢٢٢.

٣ - انظر تفصيل هذا الخلاف في : الشذا الفياح : ٦٥ / ٢ - ٦٧.

٤ - انظر المصدر السابق: ٦٥ / ٢.

وقد ردّ الذهبي على ابن عدي هذا القول، ورجّح أنها متصلة، وقد وافقه على ذلك أحمد، وعلي بن المدني، وابن راهويه، والبخاري، والدارمي، والمزي، وابن حجر، وغيرهم.^١ قال البخاري: "رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المدني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيدة، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين"^٢

وقد ثبت في سنن الدارقطني^٣، وسنن البيهقي^٤ بسند صحيح سماع عمرو من أبيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله.

كما نفى الذهبي أنّ مرويات عمرو صحيفة رواها وجادة بلا سماع، وردّ هذا القول، وهو الصحيح، حيث أثبت - رحمه الله تعالى - وغيره من المحققين سماعه من أبيه، وسماع أبيه شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

وختم الذهبي ترجمته بقوله: "ولسنا نقول: إنّ حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن"^٥

وعده في كتابه الموقظة من أعلى درجات الحسن.^٦ ووافقه النووي على تحسين حديثه، وأطال الكلام على ذلك في كتابه "المجموع"^٧، وهو الصواب الذي لا معدل عنه.

١ - انظر تهذيب الكمال: ٧٣/٢٢ - ٧٤، تهذيب التهذيب: ٤٥/٨.

٢ - تهذيب التهذيب: ٤٤/٨.

٣ - ٥٠/٣.

٤ - ٣١٨/٧.

٥ - ميزان الاعتدال: ٣٢٣/٥.

٦ - ص ٣٢.

٧ - ٥٠٢/١.

٥- قطن بن نسير الغبري

قال ابن عدي:

"قطن بن نسير، أبو عباد الغبري، بصري، يسرق الحديث، ويوصله، حدّثنا علي بن سعيد بن بشير الرازي، وحدّثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، وأحمد بن حفص السعدي قالوا: حدّثنا قطن بن نسير حدّثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس: "أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدّخر شيئاً لغد". وهذا الحديث يُعرف بقتيبة عن جعفر، سرقة قطن بن نسير منه .

ويروي أيضاً عن قيس بن حفص الدارمي عن جعفر حدّثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، وعبد الله بن محمد البغوي قالوا: حدّثنا قطن بن نسير حدّثنا جعفر عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى في شسع نعله إذا انقطع". وحدّثنا البغوي حدّثنا القواريري حدّثنا جعفر عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. فقال رجل للقواريري: إنّ لي شيخاً يحدث به عن جعفر عن ثابت عن أنس فقال القواريري: باطل. وهذا كما قال^١.

قال الذهبي في ترجمة الراوي:

"وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث، ثم قال في آخر ترجمته: "أرجو أنه لا بأس به" وذكر له حديث: "كان لا يدّخر شيئاً" عن جعفر بن سليمان، ثم قال: وهذا يُعرف بقتيبة، سرقة قطن منه قلت: هذا ظن وتوهم، وإلّا فقطن مكثّر عن جعفر بن سليمان، وقد روى هذا أيضاً عن قيس بن حفص الدارمي عن جعفر البغوي، والهسنجاني، قالوا: حدّثنا قطن حدّثنا جعفر عن ثابت عن أنس مرفوعاً: "ليسأل أحدكم ربه حاجته حتى في شسع

نعله إذا انقطع" رواه القواريري عن جعفر فأرسله فقيلاً للقواريري: إن شيخنا يوصله فقال القواريري: باطل يعني وصله. قلت: أخرجه الترمذي عن أبي داود عن قطن^١.

قلت: للحافظ الذهبي في هذه الترجمة تعقبان على ابن عدي:

الأول: تعقبه على ابن عدي في اتهامه لقطن بن نسير بسرقة الحديث، ولسرقة الحديث عند المحدثين عدة معان، وقد عني بسرقة الحديث ها هنا إدعاء قطن مشاركة غيره في السماع مع أن الراوي معروف أنه منفرد في سماعه عن شيخه، ووافقه على ذلك أبوزرعة حيث كان يحمل عليه، ويقول: "روى عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس أحاديث مما أنكر عليه^٢.

قلت: وهي تهمة لا تثبت في حقه كما قال الذهبي، وهو الصواب، فقطن كثير الراوية عن شيخه جعفر، ولا غرابة إذا شارك غيره في سماع الحديث عنه، وقد روى عنه الإمام مسلم^٣، وأخرج له ثلاثة أحاديث في صحيحه^٤، ووثقه ابن حبان^٥، ولخص ابن حجر حاله فقال: "صدوق يخطئ"^٦ وقال ابن عدي نفسه: أرجوانه لا بأس به^٧.

والثاني: تعقبه على ابن عدي في اتهام قطن بن نسير بوصل حديث: "ليسأل أحدكم ربه حاجته..." وأن الصحيح إرساله، وردّ الذهبي ذلك بقوله: "أخرجه الترمذي عن أبي داود عن قطن^٨."

١ - ميزان الاعتدال: ٥ / ٤٧٥.

٢ - انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ١٨ / ٢، تهذيب الكمال: ٦١٨ / ٢٣.

٣ - انظر: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم: ٢١١، الكاشف: ١٣٨ / ٢.

٤ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ٣١٦.

٥ - انظر الثقات: ٩ / ٢٢.

٦ - تقريب التهذيب: ٤٠٩.

٧ - الكامل: ٦ / ٥٢.

٨ - ميزان الاعتدال: ٤ / ٤٧٥.

قلتُ: ورواية الترمذي التي ذكرها الذهبي قد أخرجها في كتاب الدعوات، باب ليسأل الحاجة مهما صغرت، وقد تابع قَطَن بن نُسَيْر في الرواية عن جعفر بن سليمان راويان هما:

أ- سيّار بن حاتم: أخرج حديثه البزار في مسنده من طريقه به متصلاً^١.

قال الهيثمي: ورواته رواية الصحيح الاسيّر وهو ثقة^٢.

ب- صالح بن عبد الله: أخرجه الترمذي في سننه من طريقه، وقد أرسله، ولم يذكر أنساً^٣.

فبان بذلك صحة تعقيب الإمام الذهبي على ابن عدي في هذا الموطن، والله تعالى أعلم.

٦- يحيى بن مسلم البكاء

قال ابن عدي في ترجمته:

"حدثنا ابن حماد حدثنا عباس عن يحيى، قال: كان وكيع يروي عن شيخ له ضعيف، يقال له يحيى بن مسلم، وهو كوفي"^٤.

قال الذهبي:

"هكذا ذكره ابن عدي في ترجمة يحيى البكاء، وهذا وهم منه، فإنّ يحيى البكاء مات سنة ثلاثين ومائة، وإنّما طلب وكيع العلم بعد الأربعين ومائة فشيخه ليس هو بالبكاء"^٥.

١- مسند البزار: ١٣/٢٩٤ حديث رقم ٦٨٧٦.

٢- مجمع الزوائد: ٢/٣٠.

٣- سنن الترمذي حديث رقم ٢٥٣٧.

٤- الكامل: ٧/١٩١.

٥- ميزان الاعتدال: ٧/٢٢١.

قلت: قد أصاب الذهبي في استدراكه على ابن عدي، فوكيع بن الجراح إنما وُلِدَ سنة تسع وعشرين، وقيل سنة سبع وعشرين، وقيل ثمان وعشرين ومائة، وعليه يكون عمر وكيع وقت وفاة البكاء سنة أو سنتين أو ثلاث سنين، بحسب الاختلاف السابق في ولادة وكيع. وَمَنْ يكون في مثل هذا السن محال أن يتحمّل الحديث عن غيره، فانتفت روايته عن البكاء.

والذي يبدو لي أن يحيى الذي روى عنه وكيع بن الجراح هو أبو الضحاك يحيى بن مسلم الهمداني الكوفي، ومما يرجّح ذلك أن الحافظ المزي قد ذكر في تلاميذ هذا الراوي وكيع بن الجراح، وأورد ما رواه عباس الدوري عن يحيى بن معين قوله: "ضعيف" والله تعالى أعلم.

* * *

خاتمة البحث

أولاً: أظهر البحث قدم علم التعقبات، ووجوده منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم، وسار التابعون من بعدهم على هذا المنوال، وأضحى ذلك سنة ماضية الى يومنا هذا.

ثانياً: كانت غاية العلماء من تلك التعقبات بيان وجه الحق، وإظهار الصواب من غير انتقاص لمن وهم أو أخطأ.

ثالثاً: إنّ دراسة تعقبات العلماء فيه فتح لباب الحوار، والنظر في أقوال الآخرين، وعرضها على ميزان النقد، لاستجلاء الحقيقة، ومعرفة الحق في كثير من الخلافات بين العلماء.

رابعاً: أظهر البحث سعة علم الإمام الذهبي، وكثرة اطلاعه، حيث جاءت تعقباته في أنواع كثيرة من فنون الحديث.

خامساً: كشف البحث عن براعة الإمام الذهبي النقدية، وحسن توجيهه للأقوال، والذب عن الائمة من الرواة، وغيرهم.

سادساً: بيّن الإمام الذهبي خللاً منهجياً وقع فيه الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل حيث نجد أنه قد يترجم لراوي، ويورد في ترجمته عدداً من الأحاديث المنكرة، ويضعفه بناءً على هذه الأحاديث، ويكون الحمل فيها ليس على هذا الراوي، وإنما على الراوي عنه.

سابعاً: تمثّلت تعقبات الإمام الذهبي على الحافظ ابن عدي في أحكامه على الرواة، أو تجهيلهم، أو إيرادهم في الضعفاء بلا حجة، أو أحكامه على الاحاديث، أو المتفق والمفترق من الرواة، أو أوهامه في الرواة.

ثامناً: بلغت عدد التعقبات أربعاً وخمسين تعقّباً، أصاب الإمام الذهبي في خمسين منها، أي بنسبة ٩٢,٦% من إجمالي التعقبات.

وقد جاءت تعقبات الإمام الذهبي على النحو التالي:

نوع التعقب	عدد التعقبات الإجمالي	عدد التعقبات التي أصاب فيها الذهبي
الحكم على الراوة	١٨ تعقباً	١٥ تعقباً
إيراد الراوي في الضعفاء بلا حجة	١٤ تعقباً	١٤ تعقباً
الحكم على الحديث	تعقبان	تعقبان
تجهيل الراوة	٣ تعقبات	٣ تعقبات
المتفق والمفترق	٩ تعقبات	٨ تعقبات
تفريق الترجمة الواحدة الى ترجمتين	تعقبان	تعقبان
الأوهام	٦ تعقبات	٦ تعقبات
المجموع	٥٤ تعقباً	٥٠ تعقباً

تاسعاً: هذه التعقبات على أهميتها لا تقلل من أهمية كتاب الكامل عند الإمام الذهبي حيث نقل عنه في ألف ومائتين وثلاث وستين ترجمة .

عاشراً: قد تتعارض عبارات الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في بعض أحكامه على الرواة، فربما يذكر امرأ في كتاب "ميزان الاعتدال" ويخالفه في "المغني" أو "الكاشف"، أو يقول بقول أو يرجّحه في بعض كتبه، ثم يوهّم من قال به في الميزان، ولعل هذا يعود الى نسيان منه - رحمه الله تعالى - لما رجّحه في كتاب سابق له، أو يكون قد تبين له الصواب على خلافه، فيورده دون الإشارة الى القول السابق.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *

قائمة المصادر والمراجع

- ١-الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني ، طبع المكتب الإسلامي ببيروت - ١٣٩٠هـ.
- ٢-الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، للأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن بلبان الفارسي ، تحقيق شعيب الاناؤط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .
- ٣-أحوال الرجال ، لإبراهيم بن يعقوب والجوزجاني، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى، بيروت - ١٤٠٥هـ.
- ٤-الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى ، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن مأكولا ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٥-الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي، دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
- ٦-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - لبنان / بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨-تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر الدمشقي ، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري ، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥م .
- ٩-التاريخ الكبير للإمام البخاري، تحقيق هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.
- ١٠-تاريخ يحيى بن معين برواية عثمان الدارمي، تحقيق د. احمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

١١- تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري، تحقيق د. احمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة

المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٢- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض الطبعة الأولى،

١٤١٥هـ .

١٣- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، للإمام الحاكم النيسابوري،

تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان - بيروت - الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ .

١٤- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د.

إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى.

١٥- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي، تحقيق: الدكتور أبولبابة

حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، الرياض ١٤٠٦هـ.

وطبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

١٧- التمييز لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة

الكوثر - المربع - السعودية - الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

١٨- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكفائي، تحقيق عبد الوهاب

عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

١٩- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي،

تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٨م

٢٠- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢١- تهذيب الكمال للحافظ المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٢- التوضيح لأوهام الجمع والتفريق لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٣- الثقات لابن حبان، تحقيق شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

٢٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

٢٥- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر - حلب، بيروت - الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.

٢٦- ذكر من تَكَلَّمَ فيه وهو مؤثَّق لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد شكور أمير الميادين، مكتبة المنار - الزرقاء - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٧- رجال صحيح البخاري، للكلاّبازي، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٨- رجال مسلم لابن منجويه، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٩- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم لمحمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٣٠- سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٣١- سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣٢- السنن الكبرى لإحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد

عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣٣- سنن ابن ماجة القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت .

٣٤- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الاناؤط ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة التاسعة ، ١٤١٣هـ .

٣٥- الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي ، تحقيق : صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٣٦- شعب الإيمان للحافظ البيهقي ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٣٧- الضعفاء الكبير للعقيلي ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٨- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ .

٣٩- الضعفاء والمتروكين، للإمام النسائي، نشر ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين المتقدم.

٤٠- الطبقات لخليفة بن خياط ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، دار طيبة - الرياض - الطبعة: الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٤١- الطبقات لخليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٤٢- الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت .

٤٣- عين الاصابة في استدراك عائشة على الصحابة للإمام السيوطي ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، مكتبة العلم ، القاهرة ، مصر ، ١٤٠٩هـ .

٤٤- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبله للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ .

٤٥- الكامل في الضعفاء لابن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٤٦- الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي، تحقيق صبحي السامرائي، مطبعة العاني، بغداد.

٤٧- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

٤٨- المجروحين من المحدثين، لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

٤٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمي، دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٥٠- المجموع للإمام النووي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م.

٥١- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ شعيب الانناوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

٥٢- مسند البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٣- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٤- معجم ابن الأعرابي لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي، تحقيق : عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

٥٥- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله الحسيني، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٥٦- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، العراق الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٥٧- معرفة الثقات للعجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة،

الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٨- معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهان، تحقيق د. محمد راضي ابن حاج عثمان، مكتبة الدار،

المدينة المنورة، مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٩- المغني في الضعفاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : الدكتور نور الدين

عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر .

٦٠- المؤلف والمختلف لمحمد بن طاهر بن علي بن القيسراني، تحقيق : كمال يوسف الحوت، دار

الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٦١- الموضوعات لابن الجوزي ، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة،

الطبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ .

٦٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق

الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

* * *

56. Khaiyat, Khalifah. *Al-Tabaqat*. Ed. Dr. Akram D. al-Omari. 2nd ed. Riyadh: Dar Taibah, 1402 H / 1982 G. Print.
57. Makoula, Ali. H. *Al-Ekmal fi Rafa'e al-Irtiab 'an al-Mu'talef wa al-Mukhtalef fi al-Asma' wa al-Kuna*. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1411 H. Print.
58. *Musnd Ahmad ibn Hanbal*. Ed. Shu'aib Al-Arna'out. 1st ed. Beirut: Al-Risalah Foundation. Print.
59. *Musnd al-Bazar*. Ed. Dr. Mahfuzh Al-Raham Zainuallh. 1st ed. Beirut: Uloum al-Quran Foundation, Al-Madinah Al-Munawwarah: Maktabat Al-Uloum wa Al-Haiyat, 1409 H. Print.
60. *Sunan at-Termethi*. Ed. Ahmad M. Shaker. Beirut: Dar Ihya' at-Turath al-Arabi.
61. *Sunan ibn Majah al-Qizwini*. Ed. Muhammad F. Abdulbaqi. Beirut: Dar al-Fekr. Print.
62. *Tarikh Yahya ibn Ma'ain bi Rewaiyat ad-Dawri*. Ed. Dr. Ahmad M. Nour Saif. 1st ed. Makkah al-Mukarramah: Scientific Research Center, 1399 H. Print.
63. *Tarikh Yahya ibn Ma'ain bi Rewaiyat Othman Al-Darmi*. Ed. Dr. Ahmad M. Nour Saif. Damascus: Dar al-Ma'moun li at-Turath, 1400 H. Print.

* * *

44. Al-Thahabi. *Mizan Al-I'tidal fi Naqd Al-Rejal*. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Elmiyyah. Print.
45. Al-Thahabi. Siyar A'lam an-Nubala'. Ed. Shu'aib Al-Arna'out. 9th ed. Beirut: ar-Risalah Foundation, 1413 H. Print.
46. Al-Thahabi. *Tathkerat al-Hufazh*. Ed. Hamdi as-Salafi. 1st ed. Riyadh: Dar as-Sami'ei, 1415 H. Print.
47. Al-Ubnasi, Ibrahim M. *Al-Shatha Al-Faiah mn Uloum ibn as-Salah*. Ed. Salah F. Halal. 1st ed. Saudi Arabi, Riyadh: Maktabat ar-Rushd, 1418 H / 1998 G. Print.
48. Al-Wazir, Muhammad I. *Al-Rrawd al-Basim fi al-Thabb 'an Sunat Abi al-Qasim Salla' Allahu 'Alayhe wa Sallm*. Ed. Ali M. al-Omran. Dar 'Alam al-Fawa'ied for publishing and distribution. Print.
49. Al-Zarkashi, Badr ad-Din. *Al-Ijabah li Irad ma Estadrakat'hu 'Aeishah 'ala as-Sahabah*. Ed. Sa'ied al-Afghani. Beirut: al-Maktab al-Islami, 1390 H. Print.
50. Ibn al-Jawzi. *Al-Dhu'afa' wa Al-Matroukin*. Ed. Abdullah al-Qadhi. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1406.
51. Ibn al-Jawzi. *Al-Mawdhu'at*. Ed. Abdulrahamn M. Othman. 1st ed. Al-Madinah Al-Munawwarah: Al-Maktabah Al-Salafiyyah, 1386 H. Print.
52. Ibn Hebban. *ath-Theqat*. Ed. Sharaf ad-Din Ahmad. 1st ed. Beirut: Dar al-Fekr, 1395 H. Print.
53. Ibn Munjawih. *Rejal Muslim*. Ed. Abdullah al-Laithi. 1st ed. Beirut: Dar al-Ma'refah, 1407 H. Print.
54. Ibn Sa'ad. *at-Tabaqat al-Kubra*. Beirut: Dar sader. Print.
55. Khaiyat, Khalifah. *Al-Tabaqat*. Ed. Dr. Akram D. al-Omari. 2nd ed. Riyadh: Dar Taibah, 1402 H / 1982 G. Print.

34. Al-San'ani, Abdulrazzaq H. *Musanaf Abdulrazzaq ibn Humam Al-San'ani*. Ed. Habib ar-Rahman al-A'zhami. 2nd ed. Beirut: al-Maktab Al-Islami, 1403 H. Print.
35. Al-Soufi, Ahmad M. *Mu'jam ibn al-A'rabi*. Ed. Abdulmuhsin I. Al-Hussaini. Saudi Arabia: Dar ibn al-Jawzi.
36. Al-Suyuti. *Ayin al-Isabah fi Istidrak Ayishah 'ala as-Sahabah*. Ed. Abdullah M. ad-Darwish. Egypt, Cairo: Maktabat al-Elm, 1409 H. Print.
37. Al-Tabarani. *al-Mu'jam Al-Awsat*. Ed. Tariq A. al-Hussaini, and Abdulmuhsin I. al-Hussaini. Cairo: Dar al-Haramain, 1415 H. Print.
38. Al-Tabarani. *Al-Mu'jam Al-Kabir*. Ed. Hamdi Al-Salafi. 2nd ed. Iraq: Maktabat Al-Uloun wa Al-Hekam, 1404 H. Print.
39. Al-Thahabi, Muhammad A. *Al-Mughni fi Al-Dhu'afa'*. Ed. Dr. Nour Al-Din Atar. Qatar: Islamic Heritage Revival Department. Print.
40. Al-Thahabi, Muhammad A. *Al-Muqizhah fi 'Elm Mustalah Al-Hadith*. Ed. Abdulfattah Abu Ghedah. 1st ed. Lebanon, Beirut: Dar Al-Bashayir Al-Islamiyyah, 1405 H. Print.
41. Al-Thahabi, Muhammad A. *Tarikh al-Islam wa Wafiat al-Mashahir wa al-A'elam*. Ed. Dr. Omar A. Tadmuri. 1st ed. Lebanon, Beirut: Dar al-Ketab al-Arabi, 1407 H / 1987 G. Print.
42. Al-Thahabi, Muhammad A. *Thekr man Tukelema fihe wahu Muaththq*. Ed. Muhammad S. al-Mayadini. 1st ed. az-Zarqa': Maktabat al-Manar, 1406 H. Print.
43. Al-Thahabi. *Al-Kashef fi Ma'refat man lahu Riwayah fi Al-Kutub as-Settah*. Ed. Muhammad 'Awamah. 1st ed. Jeddah: Dar Al-Qeblah li Al-Thaqafah Al-Islamiyyah, 1413 H. Print.

22. Al-Juzajani, Ya'qoub I. *Ahwal ar-Rejal*. Ed. Subhi al-Badri as-Samurra'i. 1st ed. Beirut: ar-Risalah Foundation, 1405 H. Print.
23. Al-Kalabathi. *Rejal Sahih al-Bukhari*. Ed. Abdullah al-Laithi. 1st ed. Beirut: Dar al-Ma'rafah, 1407 H. Print.
24. Al-Kenani, ibn Iraq. *Tanzih as-Shari'ah al-Marfu'ah 'an al-Akhbar ash-Shani'ah al-Mawdhu'ah*. Ed. Abdulwahab Abdullatif, and Abdullah M. al-Ghamari. 2nd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1401 H. Print.
25. Al-Khazraji, Ahmad A. *Khulasat Tahthib Tahthib al-Kamal fi Asma' ar-Rejal*. Ed. Abdulfattah Abu Ghedah. 5th ed. Aleppo: Maktab al-Matbu'at al-Islamiyyah, Beirut: Dar al-Bashay'er, 1416 H. Print.
26. Al-Mizzi, Al-Hafezh. *Tahthib al-Kamal*. Ed. Dr. Bashshar 'Awad. 1st ed. Beirut: ar-Risalah Foundation, 1400 H. Print.
27. Al-Nasa'i. *Al-Dhu'afa' wa Al-Matroukin*. Published within Al-Majmie' fi Al-Dhu'afa' wa Al-Matroukin Al-Mutaqadem. Print.
28. Al-Nawawi. *Al-Majmoue'*. Beirut: Dar al-Fekr, 1997 G. Print.
29. Al-Nisaburi, al-Hakem. *Tasmiat man Akhrajahum al-Bukhari wa Muslim wa ma Infarada Kulle Wahiden menhuma*. Ed. Kamal Y. Al-Hout. 1st ed. Beirut: al-Kutub ath-Thaqafiyyah Foundation, Dar al-Jenan, 1407 H. Print.
30. Al-Qisrani, Muhammad T. *Al-Mu'talef wa Al-Mukhtalef*. Ed. Kamal Y. al-Hout. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1411 H. Print.
31. Al-Qushairi, Muslim H. *at-Tamyiz*. Ed. Dr. Muhammad M. al-Azhami. 3rd ed. Saudi Arabia, al-Murabba': Maktabat al-Kawthar, 1410 H. Print.
32. Al-Razi, ibn Abi Hatim. *Al-Jarh wa al-Ta'dil*. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' at-Turath al-Arabi. Print.
33. Al-Sam'ani, Abdulkarim M. *al-Ansab*. Ed. Abdullah O. al-Baroudi. 1st ed. Beirut: Dar al-Fekr, 1998 G. Print.

11. Al-Bayhaqi, Ahmad H. *as-Sunan al-Kubra*. Ed. Muhammad Abdulqader Atta. Makkah al-Mukarramah: Maktabat Dar al-Baz, 1414 H / 1994 G. Print.
12. Al-Bayhqi, al-Hafezh. *Shu'ab Al-Iman*. Ed. Muhammad S. Zaghlul. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1410 H. Print.
13. Al-Bukhari. *Al-Tarikh Al-Kabir*. Ed. Hashim an-Nadawi. Beirut: Dar al-Fekr. Print.
14. Al-Busti, ibn Hebban. *Al-Majrouhin men al-Muhadethin*. Ed. Mahmoud I. Zaiyd. Aleppo: Dar al-Wa'ei. Print.
15. Al-Daraqutni, Ali O. *Sunan ad-Daraqutni*. Ed. as-Saiyyed Abdullah H. al-Madani. Beirut: Dar al-Ma'refah, 1 386 H / 1966 G. Print.
16. Al-Demashqi, Al-Hafezh A. *Tarikh Demashq*. Ed. Omar G. al-'Amri. Beirut: Dar al-Fekr, 1995 G. Print.
17. Al-Faresi, Ali Bulban. *Al-Ehsan fi Taqrib Sahih ibn Hebban*. Ed. Shu'aib al-Arena'out. 2nd ed. Beirut: ar-Risalah Foundation, 1414 H. Print.
18. Al-Haithami, Al-Hafezh. *Majmie' az-Zawa'id wa Manabie' al-Fawa'id*. Cairo: Dar Al-Rayyan li at-Turath, and Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi, 1407 H. Print.
19. Al-Halabi, Burhan ad-Din. *Al-Kashf Al-Hathith 'aman Rumiya bi Wadhe' al-Hadith*. Subhi as-Samurra'ie. Baghdad: al-'Ani Press. Print.
20. Al-Hanbali, Muhammad A. *Tanqih at-Tahqiq fi Ahadith at-Ta'liq*. Ed. Ayman S. Sha'ban. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Elmiyyah, 1998 G. Print.
21. Al-Jurjani, ibn Uday. *al-Kamel fi adh-Dhu'afa'*. Ed. Yahya Mukhtar. 3rd ed. Beirut: Dar al-Fekr, 1409 H. Print.

Arabic References

1. Al-‘Aqili. *Al-Dhu‘afa’ al-Kabir*. Abdulmu‘ti A. Qal‘aji. 1st ed. Beirut, 1404 H. Print.
2. Al-‘Ejli. *Ma‘refat Al-Thiqat*. Ed. Abdul‘alim A. Al-Bastawi. 1st ed. Al-Madinah Al-Munawwarah: Maktabat ad-Dar, 1405 H. Print.
3. Al-Asbahan, Abi Na‘eim. *Ma‘refat Al-Sahabah*. Ed. Muhammad R. ibn Hajj Othman. 1st ed. Al-Madinah Al-Munawwarah: Maktabat ad-Dar, Riyadh: Maktabat al-Haramain, 1408 H. Print.
4. Al-Asqalani, Ahmad A. *Ta‘jil al-Manfa‘ah bi Zawa‘ed Rejal al-‘Aemah al-Arba‘h*. Ed. Dr. Ikramullah Imdadulhaq. 1st ed. Beirut: Dar al-Ketab al-Arabi. Print.
5. Al-Asqalani, ibn Hajar. *Lesan al-Mizan*. 3rd ed. Beirut: Al-A‘lami Foundation, 1406 H. Print.
6. Al-Asqalani, ibn Hajar. *Tahthib at-Tahthib*. 1st ed. Beirut: Dar al-Fekr, 1404 H. Print.
7. Al-Asqalani, ibn Hajar. *Taqrib at-Tahthib*. Ed. Muhammad ‘Awamah. 2nd ed. Riyadh: Dar ar-Rashid, 1406 H, and Beirut: Dar al-Ma‘refah, 1395 H. Print.
8. Al-Baghdadi, Ahmad A. *at-Tawdhih li Awham al-Jamie‘ wa at-Tafriq*. Ed. Dr. Abdulmu‘ti A. Qal‘aji. 1st ed. Beirut: Dar al-Ma‘refah, 1407 H. Print.
9. Al-Baghdadi, Al-Khatib. *Tarikh Baghdad*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Elmiyyah. Print.
10. Al-Baji. *at-Ta‘dil wa at-Tajrih li man Kharrja lahu al-Bukhari fi al-Jamie‘ as-Sahih*. Ed. Dr. Abu Lubabah Hussien. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Liwa’ for publishing and distribution, 1406 H / 1986 G. Print.



Follow up of Al-Hafezh (Quran reciter) ibn Uday Al-Jurjani's Book "Al-Kamel" By al-Hafezh Al-Dhahabi in "Mizan Al-I'tidal"

Dr. Abdulaziz Shaker Hamdan Al-Kubaisi

Associate Professor

Department of Shari'a and Islamic Studies

College of Law United Arab Emirates University

Abstract:

This study discusses the investigations of al-Imam Al-Dhahabi in his book "Mizan al-I'tidal" of Hafezh ibn Uday's book "Al-Kamel fi Dhu'afa' Al-Rejal". This study uses the analytic induction method. It is made up of seven sections and a conclusion.

Al-Dhahabi investigations were many and varied, including those related to judging narrators, stating them as weak without argument, or judging hadiths, or related to narrators' scholarly knowledge, or doubting these Hadiths etc. I have studied them objectively, trying to weigh among sayings on the basis of scholarly narrations and primary sources in each domain, to reach the sum up of many of these investigations, showing the right one among them.

Keywords: follow up, Al-Dhahabi, Ibn Uday, Mizan al-I'tidal, al-Kamel fi Al-Dhou'afa'.